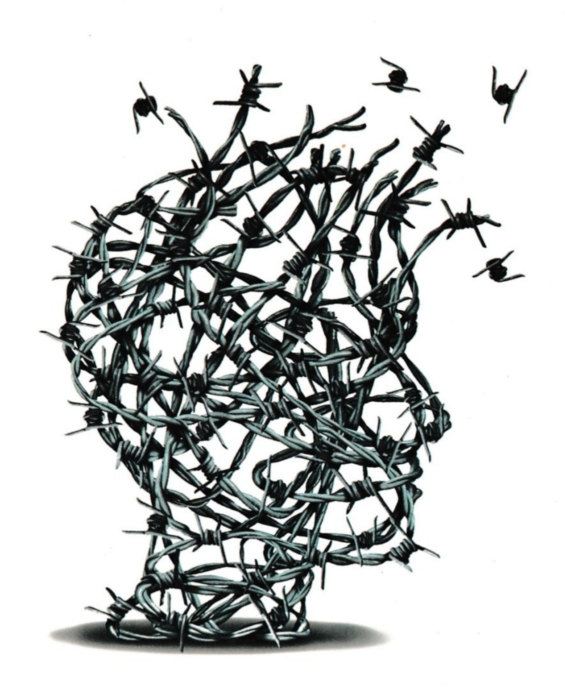
جائزة نوبل للسلام 2003

شيرين عبادي

إلى أن نصبح أحراراً

نضالي من أجل حقوق الإنسان في إيران



ترجمة
عماد شيحة



إلى أن نصبح أحراراً

نضالي من أجل حقوق الإنسان في إيران

صدر للمؤلف عن دار الساقي:

- **إيران تستيقظ**

تصميم الغلاف: سومر كوكبي

شيرين عبادي

إلى أن نصبح أحراراً

نضالي من أجل حقوق الإنسان في إيران

ترجمة
عماد شيحة





Shirin Ebadi, *Until We Are Free: My Fight for Human Rights in Iran,*
Random House, 2016

This translation published by arrangement with Bantam Books, an imprint of Random House, a division Penguin Random House LLC

الطبعة العربية

الطبعة الأولى 2017

ISBN 978-614-425-932-0

دار الساقي
بناية النور، شارع العويني، فردان، ص.ب: 113/5342، بيروت، لبنان
الرمز البريدي: 2033—6114
هاتف: 442 866-1-961+، فاكس: 443 866-1-961+
email: info@daralsaqi.com

يمكنكم شراء كتبنا عبر موقعنا الإلكتروني
www.daralsaqi.com

تابعونا على



﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾

القرآن الكريم (سورة الشعراء: ٢٢٧)

"أعلم كيف يعتاش الرجال في المنفى على الأحلام".

أسخيلوس

المحتويات

استهلال

توعّدٌ بالموت



تململتُ، انتابني قلقٌ عجزتُ عن تحديد ماهيته رغم أنّ الأمسية كانت كغيرها من الأمسيات: تناول العشاء في منزل أخي. كانت الغرفة خانقةً والمصابيح شديدة السطوع والأولاد أكثر صخباً من المعتاد. مضيتُ إلى الشرفة كي أستنشق قليلاً من الهواء النقيّ وأرقب سماءً تلبّدت بغيومٍ داكنة. قصف الرعد فجأةً ثمّ انهمرت أمطارٌ كانت طهران بأمسّ الحاجة إليها، فراحت تغسل الهواء من هَباب التلوث. ورغم أنّنا كنّا في نيسان/ أبريل، بدأتُ أشعر بوطأة التنفّس في الخارج. كان موظّفٌ حكوميٌّ قد قال أخيراً إنّ العيش في مدينةٍ هواؤها ملوّثٌ إلى هذا الحد هو نوعٌ من "الانتحار الجماعي".

كنتُ أعمل منذ أسابيع على تقريرٍ حول الإعدامات التي تنفّذها الحكومة بحقّ الأطفال. فبينما توقّفت الأمم الأخرى على وجه البسيطة كافّة عن إعدام القاصرين، فإنّ إيران أوقعت بانتظامٍ عقوبة الإعدام على الأطفال لمجموعةٍ متنوعة من الجرائم تتراوح بين القتل العمد والقتل غير المتعمّد دفاعاً عن النفس. عام ٢٠٠٤، حكمت السلطات على فتاة في السادسة عشرة من عمرها بالإعدام بتهمة زنى البكر، أو "جرائم العفّة". يقال أنّ القاضي نفسه تصرّف كجلّاد، فقاد تلميذة المدرسة إلى الأنشوطة وعصب عينيها وأومأ للرافعة كي ترفعها عن الأرض. تدلّى الجسد من الرافعة لحوالى ساعة، والهواء يهزّ تشادورها الأسود. لم تكن الدولة تريد أن يلفت أحدٌ ما انتباهاً إلى تلك

الإعدامات، ولاسيما على الصعيد الدولي، لكنّني مع زملائي عملنا جاهدين لإظهار الطابع النمطي لمثل هذه الأحكام. ربّما كان ذلك أجرأ تقريرٍ نشرناه، وكنّا بصدد إرساله إلى الأمم المتحدة، إذ كنّا نعلم أنّ الجمهورية الإسلامية ستواجه الإدانة. قلتُ في نفسي: هذا ما يثير تململي. لو أنّني أعود إلى البيت وأحتسي فنجاناً من الشاي أثناء مراجعتي لغة التقرير وتدقيقي في التفاصيل الواردة فيه، لهدأ بالي.

قرّرتُ العودة إلى البيت باكراً، فودّعتُ أخي وأسرته. كانت الشوارع شبه خاوية والهواء مفعماً برائحة الأوراق المتعفّنة والمطر عندما صعدتُ إلى سيارتي. أثناء ابتعادي عن حافة الرصيف، لاحظتُ لوحةً جداريةً على أحد المباني تلتمع تحت مصباح الشارع، وتستفزّ أميركا والغرب: "عاقبونا؛ سوف نتأقلم".

كانت الشوارع ساكنةً لولا صوت مياه المطر تحت إطارات سيارتي. انعطفتُ إلى شارعي وهو جادّةٌ هادئة. لم يكن هنالك أحدٌ تحت وابل المطر، وبدا الرصيف أكثر عزلةً من المعتاد. لم يكن زوجي جواد في البيت، وكانت نوافذنا معتمة. فكّرتُ في التقرير الذي ينتظرني في الداخل على مكتبي، وفي تصويره الرهيب للأطفال المتدلّين من الرافعات. تحسّست المفاتيح في جيبي بقلق. ولأنّني كنت أتحاشى برك الماء وأنظر بعصبيةٍ من وراء كتفي، فلم أرَ الورقة إلّا عندما أصبحت أمامي مباشرةً. هناك، كانت رسالةٌ معلّقةً على باب الدخول، كتبها على ورقةٍ بيضاء شخصٌ كان يراقبني:

> إذا مضيتِ في ما تفعلينه الآن، فسوف نكون مرغمين على إنهاء حياتك.
> وإذا كانت حياتك عزيزةً عليك، فتوقّفي عن الافتراء على الجمهورية الإسلامية. أوقفي كلّ الصخب الذي تثيرينه خارج البلد. فتلك أسهل ما يمكن أن نفعله.

الفصل الأول

ترويع

حكاية إيران هي حكاية حياتي. أتساءل أحياناً عن سرّ ارتباطي ببلدي كلّ هذا الارتباط: لماذا أشعر أنّ مشهد جبال ألبرز من طهران حميميٌّ وعزيزٌ عليّ بقدر ما هي انحناءة وجه ابنتي، ولماذا أشعر بواجبٍ تجاه أمّتي يطغى على كلّ ما عداه. أتذكّر عندما بدأ كثيرون من أصدقائي وأقاربي يغادرون البلاد في ثمانينيات القرن الماضي، قانطين من القنابل المنهمرة بفعل الحرب مع العراق ونقاط تفتيش شرطة الآداب التي أقامتها الحكومة الإسلامية الحديثة العهد آنذاك. وفي حين لم أحكم على أحدٍ لرغبته في المغادرة، لم أتمكّن من سبر الدافع إليها. هل ترك أحدهم المدينة بسببٍ ولادة طفلٍ جديد؟ هل ابتعد أحدهم عن أشجار الحديقة التي يزرعها كل سنة حتى قبل أن تحملَ أشجار الرمّان والجوز والتفاح المعطّر ثمارها؟

أمّا أنا، فلم يكن مثل هذا الأمر وارداً بالنسبة إليّ. لقد بقيتُ عندما دخلتُ إلى أعلى محكمةٍ في البلاد وأخبرتني السلطات الثورية الجديدة أنّه لم يعد بمستطاع الإيرانيات أن يكنّ قاضياتٍ. بقيتُ عندما خفضت السلطات مرتبتي إلى كاتبةٍ في المحكمة عينها التي ترأّستُها بصفتي قاضية. أصممتُ أذنيّ عندما قال في حضوري الثوريون الذين استولوا على النظام القضائي إنّ النساء متقلّباتٌ ومتردّداتٌ وغير مناسباتٍ لإحقاق العدل، وهي مهمّةٌ سيتولّاها الرجال الآن. بقيتُ عندما حوّل قصف الطائرات الحربية العراقية المنازل في شارعنا إلى أنقاض. بقيتُ عندما قالت السلطات الجديدة إنّ

الإسلام يتطلّب العدالة العنفية، وإنّ الإسلام يُبيح إعدام الشبّان والشابات على أسطح المباني وشنقهم على الرافعات بسبب معتقداتهم السياسية، وإلقاء جثثهم بعد ذلك في مقابر جماعية.

ومثلما لم أبارح إيران، كذلك لم أبارح الإسلام. لو حزمنا جميعاً حقائبنا وركبنا الطائرات، فماذا سيبقى لبلدنا؟ لو طأطأنا رؤوسنا وبقينا في بيوتنا هادئين وسمحنا لهم بالقول إنّ الإسلام يُجيز اغتيال الكتّاب وإعدام المراهقين، فما الذي سيتبقّى من إيماننا؟

لقد كتبتُ رسائل مطوّلةً لأصدقاءٍ هاجروا على الورق الرقيق الشفّاف الذي كنّا نستخدمه للرسائل المرسلة عبر البريد الجوّي في تلك الأيام، وأخبرتهم أنّني ما زلتُ أتدبّر شؤون العيش. في منتصف الثمانينيات، توقّفتُ عن العمل برمّته والتفتُّ إلى داخلي منفصلةً عن السياسات الوحشيّة التي ينتهجها النظام الجديد. ورغم القنابل ونقاط تفتيش شرطة الآداب، ربّينا، أنا وزوجي، ابنتينا اللتين ارتادتا المدرسة بجدائل مضفورة وتعلّمتا القراءة. كنّا نتناول طعام العشاء معاً كلّ ليلة. واصل زوجي جواد عمله مهندساً، وقمتُ أنا على تربية البنتين، متأمّلةً في إمكانية إعادة ابتكار مسارٍ جديدٍ لنفسي بعد أن أصبح القضاء حكراً على الرجال.

في مطلع التسعينيات، بعد أن وضعت الحرب أوزارها، كانت البنتان قد شبّتا عن الطوق وما عادتا بحاجة ماسّة إلي. حاولتُ لمدة وجيزةٍ مزاولة العمل في مجال قانون الأسرة، لكن سرعان ما رأيتُ أنّ المحاكم في ظلّ الجمهورية الإسلامية تعمل على نحوٍ مغايرٍ جدّاً لما كانت عليه في عهد الشاه. فقد أجازت السلطات للنساء العمل محاميات، لكنّ النظام وإجراءاته الجديدة بأسرها كانت مختلّةً إلى حدّ استحالة المضيّ قُدُماً في قضيةٍ ما. وفي مناسباتٍ عدة، تعرّضتُ لإشكالات لمجرّد محاولتي مراجعة ملفٍّ في دار القضاء. فعندما يدرك كاتب المحكمة أنّني لن أقدّم إليه "إكراميةً" من أجل استرداد الملف (لدى البلدان الفاسدة كمٌّ لا ينتهي من العبارات الملطّفة للتعبير عن الرشوة)، يقول: "آسف، الملف غير موجود. عودي غداً". فأعود في اليوم التالي ويقول: "آسف، لم تسنح لي فرصة البحث عن ملفّك". وفي اليوم الثالث أو الرابع، وبعد أن يدرك أنّني سأواصل العودة، يخرِج الملف أخيراً. لكنّي أكون قد أضعت

يومين أو ثلاثة أيام من العمل بسبب رفضي دفع رشوة.

كان الأمر أسوأ بكثيرٍ في المحاكم. فهناك، يكون الحقّ إلى جانب من يدفع مالاً أكثر؛ كانت العدالة تُشترى ولا يكافح المرء أو يداول لنيلها. احتجاجاً على ذلك، علّقت في نهاية المطاف لوحةً كبيرةً إزاء مكتب المحاماة الخاصّ بي: "نظراً إلى وضع المحاكم غير المضياف حالياً، لن أقبل بعد الآن أيّ موكّلين وأستطيع تقديم المشورة القانونية فحسب". آنذاك، لم يكن فعلٌ كهذا يبدو مجازفةً. كنتُ نزيهةً فحسب بخصوص المناخ القانوني في البلد أكثر من كوني أحاول واعيةً تحدّي الدولة. لكنّني أرى الآن، وتعلّمتُ مع الزمن، كيف يمكن أن يكون العصيان السلمي فعلَ تحدٍّ قوياً. بعد مدّةٍ من الزمن، وجد الأشخاص الذين لم يكن بوسعهم تحمّل تكاليف توكيل محامٍ – كثيرون منهم متّهمون بجرائم سياسية – طريقهم إليّ.

تفاقَم وضع القانون الجزائي بخاصّةٍ بعد ثورة ١٩٧٩، فقد استبدلت الجمهورية الإسلامية بقوانين الجزاء العلمانية التي اعتمدتها إيران في عهد الشاه منظومةً لقانونٍ إسلامي يستند إلى الشريعة الإسلامية التي تعود نصوصها إلى القرن السابع. لا أزال أتذكّر بوضوحٍ القضية التي كشفت لي كامل مدى الخلل في المنظومة ووحشيتها.

فقد اتّصلتْ صديقتي شهلة شركات، وهي أوّل محرّرةٍ وناشرةٍ نسويةٍ في إيران، لتسأل هل أستطيع تقديم مشورةٍ إلى عائلة فتاةٍ في الحادية عشرة من عمرها اسمها ليلى. كانت ليلى تقطف الأزهار البرّية على التلال المجاورة لقريتها عندما تسلّل ثلاثة رجالٍ وهاجموها. اغتصبوها وضربوها عدّة مرّاتٍ على رأسها ثمّ رموها من على جرفٍ قريبٍ لتلاقى حتفها. أوقفت الشرطة المحلّيةُ الرجال، شنق أحدهم نفسه على نحوٍ غامضٍ في السجن، ووجدت المحكمة الآخَرين مذنبين بالاغتصاب والقتل. ولأنّ القوانين كانت في ذلك الحين تعلي شأن حياة رجلٍ ثبتت عليه تهمة القتل أكثر من شأن فتاة اغتُصبت وألقيت من أعلى جرف، كانت عائلةُ ليلى مسؤولةً عن دفع تكاليف إعدامهما. عجزت العائلة عن تأمين المال، وأُطلق سراح الرجلين. زعمت الجمهورية الإسلامية أنّ تلك القوانين تستند إلى مبدأ ديّة الدم في الشريعة الإسلامية، لكنّني كنت مؤمنةً بأنّها ليست ظالمة فحسب، بل إنّها تحريفٌ لمبادئ الشرع الإسلامي الصحيحة.

في مسار البحث عن العدالة في المحاكم، باتت عائلة ليلى فقيرة. اعتادت أمّها الجلوس خارج دار القضاء كلّ يومٍ بكفنٍ أبيض وهي تحمل لافتةً تصف ما حدث لابنتها. ومثلما كتبتُ بصورةٍ كاملةً في كتابي **إيران تستيقظ**[1] *Iran Awakening*، تولّيتُ قضيّتهم. وبينما لم أتمكّن من تأمين شيءٍ من العدالة لهم، أثّرت محنتهم في تشكيل ضربٍ من الاستجابة القضائية التي أصبحت مساري المهني الثاني. ورغم أنّ القاضي في قضية ليلى اتّهمني بمخالفة الإسلام في محاجّاتي، فقد استندتُ إلى الشريعة والمبادئ الإسلامية لأتحدّاه. اكتشفتُ أنّ فهم كثيرين من القضاة في الجمهورية الإسلامية لتعاليم الشرع الإسلامي قليلٌ أو معدوم، وكذلك اكتشفت أنّ كثيراً من النساء الإيرانيات ليست لديهنّ فكرة عن مدى تمييز القانون الفاضح ضدّهن. لم يكنّ يدركن مدى ضآلة وضعهنّ أمام القانون إلّا عندما تقودهنّ الحياة إلى مفترقات طرقٍ حالكة: الطلاق، وفاة أحد الأبناء، خلافٌ على الإرث.

لقد عرضتُ حالة ليلى على الملأ، فكتبتُ مقالاتٍ وتحدّثت أمام الجمهور وحدثت تغطيةٌ إعلاميةٌ واسعة في الصحافة الإيرانية سرعانً ما أدّت إلى استنكارٍ عامّ. وصفتُ في إحدى المقالات كيف تنصّ المادة الأولى من القانون الجنائي المتعلقة بديّة الدم على أنّه إذا تعرّض رجلٌ لإصابة آذت خصيتيه، فهو يتلقّى تعويضاً يساوي التعويض عن حياة امرأة. طرحتُ السؤالَ على هذا النحو: إذا صدمت سيّارةٌ امرأةً حائزةً شهادة دكتوراه فماتت وأصيبت خصية بلطجيٍّ أمّي في مشاجرة، فإنّ قيمة حياة المرأة وخصية ذلك البلطجي تتساويان. هل هكذا تنظُر الجمهورية الإسلامية إلى نسائها؟

لأوّل مرّةٍ منذ الثورة، سُلّط الضوء على الصعيد الوطني على مسألة مساواة المرأة بالرجل أمام القانون. رأيت آنذاك مدى تعاطف المجتمع الإيراني مع مثل هذا الظلم ومدى قوّة السخط الشعبي الممكن؛ وأهمّ ما أدّى إليه هذا الأمر هو لفت انتباه السلطات. آنذاك بدأت المسار الذي أتبعه حتى اليوم: البحث عن العدالة في القانون عبر التمسّك بحقوق أولئك المستضعفين أشدّ الاستضعاف، من النساء والأطفال والمنشقين وأبناء الأقليات، والدفع إلى تغييرٍ حقوقيٍّ في ميدان الرأي العام.

[1] صدرت الترجمة العربية للكتاب عن دار الساقي، بيروت، لبنان، ٢٠١٠. (المترجم)

ثمة عيوبٌ لا تُعدّ ولا تُحصى لدى الجمهورية الإسلامية. فهي تولي سلطةً مطلقةً لمرشد أعلى غير منتخب، وهي تلاحق رجال الدين المستقلين فكرياً الذين يتحدّون الأساس الديني لحكمها الإسلامي المتشدّد، كما أنّها تنتهج سياساتٍ راديكاليةً على الصعيد الأيديولوجي ومنفصلة عن المصالح القومية للشعب الإيراني. لكن كأيّ نظامٍ يحرص على إدامة سلطته، ظهرت في بعض المناسبات حساسيةً من إدانة المجتمع الدولي أو سخط المواطنين المتصاعد. هذا هو النظام القائم لدينا، وقد أجرى على مضضٍ، ولاسيما في تلك السنوات، تسعينيات القرن العشرين ومطلع العقد الأول من القرنِ الواحد والعشرين، عدّة تعديلاتٍ على بعض أشدّ قوانينه وسياساته لا إنسانيةً، وذلك استجابةً للنشاط الملتزم الذي خَضته مع كثيرين من زملائي في مجال حقوق الإنسان والحركة النسائية. بدا أنّ ذلك المسار هو الدرب الوحيد الذي يمكن اتّباعه، عدا حزم الحقائب والمغادرة. ورغم أنّ الإيرانيين في تلك الحقبة بدؤوا يهاجرون بالآلاف، فإنّ من رحلوا ومن مكثوا ظلّوا فخورين أشدّ الفخر بإيران الأمّة. لقد حكمنا مستبّدون، ملوكٌ ثمّ رجال دين؛ وتاريخنا يمتدّ لآلاف السنين، وصولاً إلى قورش الكبير، الملك الفارسي الذي نقش أوّل شرعةٍ لحقوق الإنسان في تاريخ الحضارة الإنسانية على أسطوانةٍ من الصلصال. رأيتُ نفسي كأنّني وريثة هذا التاريخ، هذا الموروث العظيم للشعر الفارسي الملحمي الذي كنتُ أقروه لابنتيّ كلّ ليلةٍ قبل موعد النوم. وعلى مثال معظم الإيرانيين، كنت أشعر بخيبة أملٍ مريرةٍ من حاضر إيران، وذلك بالتحديد بسبب الحبّ والإعجاب اللذين أكنّهما لماضيها.

***

حصلتُ على "جائزة نوبل للسلام" في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ عن جهودي من أجل الديموقراطية وحقوق الإنسان، ورغم أنّكم ستظنّون أنّ ذلك أعطى عملي في إيران زَخَماً وأكسبني شيئاً من الاحترام الناقِم، فإنه جعل الحكومة تُعرّضني لمزيدٍ من الضغط والتدقيق. لقد بذلت الدولة الإيرانية كلّ جهدها للتعتيم على خبر جائزتي، فمنعت الإذاعة وقنوات التلفزيون الحكومية من الإكثار من ذكرها وأخضعتني لمقاطعةٍ

إخبارية أشدّ صرامةً ممّا سبق. وعندما سأل أحد المراسلين الرئيس محمد خاتمي، وهو إصلاحيٌّ كان يتولّى السلطة آنذاك، لماذا لم يهنّئني، أجاب خاتمي قائلاً: "إنّها ليست جائزةً مهمّةً جدّاً. جائزة نوبل للآداب هي وحدها المهمّة".

لكن، مثلما الحال دائماً في إيران، ثمة طرقٌ للالتفاف على الرقابة الرسمية، إذ تجد الأخبار المهمّة دربها لمن يحتاجون سماعها. فقد دعوت فرقةً موسيقيةً كرديةً للعزف في حفل تسليم "جائزة نوبل". طوال سنوات، مارس النظام الإيراني تفرقةً ضدّ الأقلّية الكردية، فأنكر عليهم الحقّ في الدراسة بلغتهم وفي الحفاظ على هويّتهم الكردية في الحياة العامّة. شاهد الأكراد الإيرانيون في سائر أرجاء البلد عرض تلك الفرقة الكردية على شاشات الفضائيات وذرفوا الدموع بفخرٍ لإشراكهم في الحفل. كانت لفتةً بسيطة، لكنّها رمزيةٌ، وانتشرت شائعةٌ بين الأكراد الإيرانيين تقول إنّ أصلي كرديٌّ بلا شكّ. وبينما سعت الحكومة الإيرانية إلى تجاهل فوزي بـ"جائزة نوبل" - التي كانت اعترافاً بعمل المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يحاولون سلمياً جعل البلد أكثر اعتدالاً من الداخل -وصلنا إلى عصرٍ يعني فيه انتشار القنوات الفضائية ووسائل الإعلام الرقمية أنّه لم يعد ممكناً إبقاء أمّةٍ في الظلام.

***

كذلك اهتمّ آخرون بالجائزة، ولاسيما نساء إيران اللواتي عملن طويلاً من أجل نيل الاعتراف والمساواة في الحقوق؛ فقد رأين في قرار "لجنة نوبل" دعماً عالمياً لنضالهنّ وإدراكاً له. دعتني زهراء رهناورد، وهي عميدة جامعة الزهراء للإناث، إلى إلقاء محاضرة عامّة عن وضع النساء القانوني. كانت رهناورد، وهي أوّل امرأةٍ تترأس جامعةً منذ الثورة الإسلامية، أستاذةً وناشطةً مرموقة. وقد عرفها العالم عام ٢٠٠٩ عندما ظهرت على الصفحات الأولى للصحف بوصفها زوجة مير حسين موسوي، زعيم "الحركة الخضراء" المعارضة. في ذلك اليوم من عام ٢٠٠٣، استقبلتني في مدرّج المحاضرات ضمن الحرم الجامعي، وهو مبنى مرتفعٌ من القرميد الأصفر تحيط به مروج واسعة تجلس عليها شابّاتٌ يقرأن في ظلّ أشجار الجمّيز. اصطفّت مئات

الطالبات في الخارج بانتظار الحصول على كرسي رغم أنّ الحجرة كانت قد امتلأت بالكامل وتضجّ بالأصوات. كنّا نناقش أين نضع منبر القراءة عندما فُتحت الأبواب في القسم الخلفي من المدرّج ودخلت طغمةٌ من ثلاثين امرأة تقريباً يغطي التشادور الأسود رؤوسهنّ، ويهتفن بغضب.

"إذا حاضرتْ عبادي هنا اليوم، فسوف تستدعين غداً جورج بوش!"، صرخن وهنّ يندفعن نحو المنصة التي كنت أقف مع رهناورد أمامها. من الواضح أنّهنّ لم يكنّ طالبات، بل عضواتٍ في لجان أمنٍ أهليةٍ تدعمها الدولة. صرخن ثانيةً: "هذه المحاضرة ملغاة!". نهضت الطالبات الجالسات في الصفّ الأمامي وتحرّكن نحوي، فشكّلن بذلك حلقة حماية. تقدّمت رهناورد بضع خطواتٍ وقد احتقن وجهها غضباً.

قالت: "هذه المحاضرة تقام بتصريح رسمي من الجامعة. ليس لديكنّ الحقّ في إعاقتها. يجب عليكنّ الانصراف جميعاً من الفور".

شقّت إحدى النساء الغوغائيات طريقها ووصلت إلى تشادور رهناورد. "أنتِ لا تستحقّين حتّى أن يكون هذا التشادور على رأسك"، هذا ما قالته، وجذبت بعنفٍ الغطاء الذي كان دبّوسٌ يثبّته بالمعطف الذي ترتديه رهناورد تحته.

بعدذلك، تقدّمت بقيّة شريكاتها. بدأت المجموعة الصغيرة من الطالبات اللواتي شكّلن حلقةً حولي تتحرّك نحو القسم الخلفي في قاعة المحاضرات. وقلن بإلحاح: "خانم عبادي، علينا إخراجك من هنا. اتبعينا". أخرجنني مع العميدة من بابٍ خلفيٍّ نزولاً في ممرٍّ طويل. قادتنا الطالبات إلى غرفة صفٍّ صغيرة وأغلقن الباب ثمّ صنعن خلفه متراساً من الكراسي والطاولات. سرعان ما سمعنا صيحاتٍ وجلبة ركضٍ وصرخات: "إنّهنّ هنا، يختبئن في هذه الغرفة!"، ثمّ بدأن يطرقن الباب بقبضاتهنّ في محاولةٍ لفتحه. اتصلت رهناورد بأجهزة الأمن من هاتفها المحمول.

قالت لي: "لقد أكرهنني على فعل أمرٍ لم أشأ يوماً أن يحدث. أنا لا أؤمن بالسماح للشرطة بدخول الحرم الجامعي، لكن ليس لدينا خيارٌ آخر".

وصلت الشرطة واقتادت بالقوّة طغمة النساء بعيداً. اتفقنا على أنّ إلغاء المحاضرة يبدو أسلم السبُل، وشكرتُ العميدة وزميلاتها على الدعوة وسرعة بديهتهنّ عندما واجهن الهجوم. تصافحنا بحرارةٍ ثمّ اصطحبني ضابطان بقيا بعد ذهاب زملائهما

خارج الحرم الجامعي بأمان. لم يترتّب على الحادث أيّ شيء، ولم توقف السلطات أيّ شخص، ولم نعلم يوماً بدقّةٍ من الذي حرّض أولاء النساء على إعاقة محاضرتي في ذلك اليوم. هدّدت رهناورد بالاستقالة في حال لم تعثر السلطات على المسؤولين وتحلهم إلى القضاء. لكنّ السلطات لم تفعل شيئاً. وبعد انتخاب محمود أحمدي نجاد، استقالت في نهاية المطاف، أو أُقيلت... لم يتضح الأمر أبداً. ورغم أنّ مناقشة حقوق المرأة في إيران كانت على الدوام محفوفةً بالمصاعب، فما حدث في ذلك اليوم بدا كأنّه بدايةٌ لنوعٍ جديدٍ تماماً من التضييق والترويع.

الفصل الثاني

زفاف

صحيحٌ أنّ حصولي على جائزة نوبل أزعج الحكومة الإيرانية، لكنّ المال الذي رافقها قدّم إلي مساعدةً كبيرة في عملي. فقد اشتريت شقةً لتكون مقراً لمركز "المدافعين عن حقوق الإنسان"، المنظّمة التي أسّستها لجمع محامين كثرٍ داخل البلاد للدفاع عن السجناء السياسيين ولتعزيز حقوق المواطنين الإيرانيين القانونية والإنسانية. كان المركز القوّة الأنجع في تحدّي القمع السياسي الذي تمارسه الحكومة الإيرانية، كما عمل بوصفه شبكةً لتقديم المساعدة الحقوقية إلى المنشقين وضحايا القمع الذي تمارسه الدولة. وقد عنت أموال "جائزة نوبل" أنّنا سنتمكّن من متابعة تنفيذ خططٍ وبرامج أكثر طموحاً من أيّ وقتٍ مضى.

كما أنّني أودعتُ بعض المال في حسابٍ ذي سعر فائدةٍ مرتفع في إيران، ووزّعتُ إيرادات الفوائد على أسر السجناء السياسيين التي يقبع أحدُ معيليها في السجن وهي بحاجةٍ ماسّة إلى المساعدة. كذلك، أودعتُ مبلغاً صغيراً من المال في حسابٍ مصرفيٍّ في فرنسا لدعم دراسة ابنتيّ. فبعد أن أقالتني السلطات الإسلامية من السلك القضائي عام ١٩٨٠، لم أعد قادرةً على كسب المال وادّخاره لتعليمهما، وكان العمل الحقوقي الذي بدأت ممارسته في التسعينيات للدفاع عن حقوق الأطفال والنساء مجّانيّاً.

لم نكن نقدّم هذا الدفاع المجّاني لأنّنا بصفتنا محامين شعرنا أنّ هذا هو الأمر الصواب الذي يجب فعله فحسب، بل كان لدينا أيضاً هدفٌ أسمى: أردنا المساعدة

على منح الناس الشجاعة للتعبير عن آرائهم. أردنا أن نكفل لهم أنّهم في حال اعتُقلوا بسبب نشاطاتهم المناصرة للديموقراطية أو بسبب التعبير عن أفكارهم حول حقوق المواطنة أو حول موضوعٍ حسّاسٍ آخر، فسوف تُتاح لهم مجموعةٌ من المحامين المستعدّين للدفاع عنهم من دون طلب أتعابٍ، ولرعاية عائلاتهم. كان لدينا فريقٌ من الاختصاصيين النفسيين والأطباء البشريين، على سبيل المثال، ممّن قدّموا معالجةً مجانيةً إلى أقارب موكّلينا.

ثمة جهدٌ رئيسيٌ آخر في عملنا آنذاك تمثّل في إعداد تقارير فصلية. وقد كرّسنا وقتاً طويلاً وعنايةً كبيرةً لتلك التقارير ولم ندرج فيها سوى الانتهاكات المدقّقة والموثّقة من قبيل حالات احتجاز الناشطين تعسّفياً والتضييق عليهم. كانت تلك التقارير الأولى من نوعها التي تنشرها داخل إيران منظّمةٌ إيرانية، وسرعان ما أضحت مصدراً أساسياً للأمم المتحدة ولهيئات حقوق الإنسان الدولية الأخرى، ما دفع السلطات إلى التحرّي عن نشاطات المركز بأسلوبٍ أكثر عدائيةً. أقمنا دوراتٍ تدريبية للذين جعلتهم خلفياتهم أو نشاطاتهم عرضةً بصورةٍ خاصّة للاعتقال: الناشطين الطلاب، أبناء الأقليات الدينية والعرقية، الصحافيين. أطلعناهم على حقوقهم في حال تمّ احتجازهم، وكيفية التحرّك في خضمّ العملية القضائية لتأمين إذنٍ بالخروج، بل على إطلاق سراحٍ مبكّرٍ أحياناً.

عندما بدأنا العمل في المركز، لم نكن نتوقّع أن نكسب قوتنا منه حقّاً، وقد كافحنا لمجرّد إقامة بنية تحتية أساسية: مكتب، بعض المقاعد والهواتف التي تشتغل، مكانٌ يستطيع الناس أن يحضِروا إليه حيواتهم المحطّمة. أمّا الآن، بأموال "جائزة نوبل"، فقد حصل محامو المركز أخيراً على مكانٍ يجتمعون فيه ويعملون.

***

في العام عينه الذي نلتُ فيه "جائزة نوبل"، عُينت شخصيةٌ مغمورةٌ في منصب عمدة طهران. لم يكن معظم الإيرانيين، وبطبيعة الحال معظم أهالي طهران، قد سمعوا قبل ذلك بمحمود أحمدي نجاد، المهندس المدني الذي ينتمي إلى الطبقة العاملة جنوبي طهران. ربّما كان الإقبال على الانتخابات البلدية هو الأقل في تاريخ المدينة، إذ لم

يصوّت سوى ١٢% من سكّانها، وتنتمي غالبيتهم إلى الأقلّية التقليدية الراديكالية في المجتمع الموالية للنظام الإسلامي. وقد امتنع عن التصويت معظم الإيرانيين الذين خيب آمالهم فشل الرئيس محمد خاتمي في دفع إصلاحاته قُدُماً. ومع غياب الغالبية المعتدلة، اكتسح المحافظون الانتخابات بسهولةٍ، واختار مجلس المدينة المكوَّن من التقليديين والمتشددين أحمدي نجاد لإدارة طهران.

لقد أدهش ما حدث بعد ذلك جميع الناس، ولاسيما أمثالي، المسلمين الإيرانيين الذين يؤمنون بسكينةٍ في حياتهم الشخصية لكنّهم يشعرون أنّ الدين ينبغي أن يكون شأناً شخصياً لا يُستخدم في إيماءاتٍ سياسية مغالية. أعلن أحمدي نجاد أنّ شهداء الحرب الإيرانية – العراقية يستحقون استذكاراً عامّاً أكبر، فأمر بدفن رفات ضحايا الحرب التي يُعثر عليها حديثاً في اثنتين وسبعين حديقةً وساحةً في العاصمة. بهذه الطريقة، ستتحوّل طهران إلى مقبرةٍ عشوائية، طهران التي أمضيتُ فيها شبابي أثناء دراستي الجامعية، بما في ذلك الحدائق التي تنزّهتُ فيها مع زوجي يداً بيدٍ أثناء تودّدنا لبعضنا بعضاً، وحيث أخذت ابنتيّ لتلعبا عندما كانتا صغيرتين.

استنكر الإيرانيون ذلك القرار، ولاسيما الشباب، إذ كانت الحدائق الخضراء في المدينة توفّر مساحات قليلةً يستطيع الأصدقاء والأزواج ارتيادها لتمضية أوقات فراغهم فيها. ونظراً إلى القوانين الاجتماعية الحكومية الصارمة – من قبيل حظر الأفلام والموسيقا الغربية وحجب مواقع على الإنترنت والدهم المتكرر للمقاهي – كانت الحدائق ثمينةً بصورةٍ خاصّة. لكنّ أحمدي نجاد أصرّ على رأيه، بل أرسل رفات قدامى المحاربين في نعوشٍ ملفوفة بالأعلام إلى جامعات طهران، فنشبت مناوشاتٌ بين الطلاب الغاضبين من جانبٍ، ورجال الشرطة ومتعهّدي البلدية من الجانب الآخر. جرت المواجهة الأكبر في جامعةٍ مرموقة هي جامعة شريف للتكنولوجيا التي يلتحق خرّيجوها بجامعة ستانفورد وغيرها من المعاهد الراقية في الغرب. الجامعات الإيرانية، مثلها مثل الجامعات في معظم أرجاء العالم، بؤرٌ ساخنةٌ للنشاط السياسي. لقد علِم الطلّاب أنّ عمليات الدفن توجّه إليهم رسالةً مفادها أنّ حرّية الفكر والتعليم والفضاء المادّي في الجامعة نفسها ملكٌ للثورة ولشهدائها.

تحوّلت طهران ببطءٍ إلى لوحاتٍ يعبّر بها أحمدي نجاد عن رؤيته الراديكالية

للدولة. عصر أحد الأيام، نظرتُ إلى الأعلى أثناء قيادتي سيارتي فرأيت لوحةً جداريةً هائلة الحجم على طول أحد المباني. كانت اللوحة تصوّر فلسطينيةً تمسك بندقيةً بيد، وتحمل ابنها الصغير باليد الأخرى. كانت تلك كما بدا لي الرؤية الوحيدة للمساواة بين الجنسين عند الدولة، فقد وضع أحمدي نجاد مصاعد منفصلة للذكور والإناث في المباني الحكومية، وسرّح تعسّفياً شريحةً واسعةً من العاملين في البلدية ممّن لم يكونوا متديّنين أو ممّن لم يكونوا موالين بما يكفي لأيديولوجيته.

بدأت طهران بالتحوّل قبل ذلك بوقتٍ طويل منذ ثورة ١٩٧٩ نفسها. لكنّ الطريقة العجيبة التي تولّى فيها أحمدي نجاد مسؤولية المدينة وأعاد تشكيلها لتتواءم مع رؤيته المتطرّفة للعالم أفعمتني بالحزن. تذكّرتُ طهران السبعينيات الكوزموبوليتانية، طهران التي تودّدنا فيها أنا وجواد إلى بعضنا بعضاً. ربّما عكست المطاعم الأنيقة والحدائق المشذّبة التفاوت الطبقي، لكنّها رمزت أيضاً إلى تطلّعات معظم سكّان المدينة إلى عيش حياة حضريةٍ مريحة. كذلك شعر جواد بالاضطراب العميق بسبب إعادة تشكيل طهران. فقد عمل مهندساً استشاريّاً في معظم المشاريع التنموية الرائدة في العاصمة، وكان طموحه في الحياة أن يبني مدينةً عصريةً مستشفياتها زاهيةٌ وتحتوي على أبراج اتصالات سلكيةٍ ولا سلكية.

كان أوّل لقاءٍ بيني وبين جواد عام ١٩٧٤، عندما كنت في السابعة والعشرين من عمري، في منزل أصدقاء للعائلة. وبعد بضعة أسابيع، دخل إلى قاعة المحكمة التي أعمل فيها في طهران وهو يرتدي بزّةً بيضاء وزعم أنّه يحتاج إلى رأيي بشأن مسألةٍ قانونية عويصة. كان مهندساً كهربائياً لا يتضمّن عمله نقاطاً دقيقةً من القانون المدني، لكنّه كان يأمل في أن يتعرّف واحدنا على الآخر.

قدّرتُ مبادرته عالياً. ففي تلك الأيام، كان كثيرون من الآباء والأمّهات يصرّون على اختيار زوجةٍ لأبنائهم، لكنّ أبويّ كانا يتمتّعان بعقليةٍ منفتحة وقد سُعدا بأن أتّخذ قراراتي بنفسي. أمضيت مع جواد أمسياتٍ في مطاعم طهران في تلك الأيام الأولى من التودّد، فبدا واضحاً أنّه مرتاحٌ لاستقلاليتي ويقدّر طبعي غير الحادّ والمفعم بالتصميم. وقد عنى ذلك لي كثيراً، لأنّ عدداً كبيراً من الرجال الإيرانيين لم يكونوا بهذا القدر من التفهّم لامرأةٍ ذات مسيرةٍ مهنيةٍ متطلّبة. ففي سبعينيات القرن العشرين،

كان كثيرٌ من الإيرانيات من الشريحة العليا للطبقة الوسطى واللواتي ينتمين إلى أسرٍ متعلّمة يتابعن مساراً مهنياً، لكنّ المواقف التقليدية بشأن التزام النساء الحياة المنزلية لم تكن قد تزحزحت إلّا بقدرٍ يسير. لكن جواداً بدا كأنّه يجد كوني قاضيةً أمراً طبيعياً إلى أقصى حدّ. قدّر استقلاليتي عالياً واجتذبتني ثقته بنفسه. تزوّجنا ذات يوم ربيعي، وكان أحد شاهدَينا رئيس هيئة الادعاء العام في السلطة القضائية. حمل جوادٌ آنذاك باقةً من الورود البيض.

منذ ذلك الحين، ورغم كلّ الارتباك الذي عشناه، كان زواجنا متماسكاً. فعندما توقّفت عن مزاولة المحاماة، دعمني جواد، تماماً مثل ما دعمني في مطلع التسعينيات عندما بدأتُ أتولّى قضايا تتعلّق بحقوق الإنسان. كان علينا تربية ابنتينا وكان لدينا بيتنا الريفي، ببستانه الصغير، كملاذٍ لنا. كان لدينا أهلنا وأشقاؤنا. ورغم اختلاف اهتماماتنا - إذ كان جواد رياضياً ويستمتعٌ بالعزف على الآلات الموسيقية الفارسية الكلاسيكية، فيما كنت أعمل لساعاتٍ طويلةٍ وأذهب للتنزّه مع أصدقائي الشعراء - وحتّى بعد أن كبرت ابنتانا، تمتّع زواجنا بتماسكٍ كنّا كلانا نعتزّ به، وشكّل مخزوناً متراكماً من التفاهمات المشتركة والدعابات الخاصة والاهتمامات المتبادلة.

بدأت السلطات تراقبني عن كثبٍ منذ التسعينيات، عندما بدأ دفاعي عن النساء والأطفال يحظى باهتمامٍ على الصعيد الوطني. ذات مرّة، عانينا من المشكلات في خطوط الهاتف في مكتبنا، فرفع عامل كهرباءٍ الغطاء عن مقبس الهاتف في الجدار وعثر على جهازي تنصّت، لا يتجاوز حجمهما حجم بطارية ساعة المعصم، مرتبطين بالأسلاك. نزعهما باستخدام كمّاشةٍ ورفعهما في الهواء، فيما ارتسمت ابتسامة تكذيب على وجهه.

سألني: "هل تريدين أن أتفحّص كلّ المقابس يا خانم؟".

- "لا، لا داعي لذلك. دعهم يتنصّتون".

لم أمانع في أن يتنصّتوا على المحادثات المرتبطة بعملي، إذ لم يكن لديّ ما أخفيه. وحتى قبل أن أرى أجهزة التنصّت بنفسي، علمتُ بأنّ هواتفي مراقبة. فأثناء الأسابيع الثلاثة التي أمضيتها في السجن عام ٢٠٠٠، أشار المحققون صراحةً إلى شؤونٍ شخصية - علاقاتي بأصدقائي وتفاصيل دقيقة عن خلافٍ بين الزملاء - لم يكن

بوسعهم معرفتها من دون تجسّس. لكن بعد أن نلتُ "جائزة نوبل" تكثّفت المراقبة. قالت الدولة إنّها تخشى على سلامتي وخصّتني بحارسين شخصيين بدوامٍ كامل كانا موجودين ظاهرياً لحمايتي، لكنّني كنتُ أعلم أنّ غايتهما الحقيقية هي مراقبة عملي والإبلاغ عن كلّ شخصٍ أقابله وأتحدّث إليه. وحين كنت أخرج مع جواد لتناول العشاء، كانا يأتيان أيضاً ويجلسان إلى طاولةٍ قريبة.

دفعتنا المراقبة إلى مزيدٍ من المكوث في المنزل، نصنع السلَطات معاً في الأمسيات، ونجلس إلى طاولة المطبخ المصنوعة من الفورمايكا، ونتحدّث عن آخر مشاريع جواد الهندسية – مستشفى ميلاد الذي سيكون أكبر مستشفيات العاصمة – وعن قضاياي الأحدث. وعندما أعود إلى البيت مساءً، كان أوّل ما أفعله هو نزع غطاء رأسي ثمّ إخراج بطارية هاتفي النقّال. إذ يمكن أن تستخدم الهواتف النقّالة كأجهزة تنصّت حتّى عندما تكون مغلقة. وككثيرٍ من العائلات الإيرانية، كنّا نسكن في عمارةٍ واحدة مع أقارب لنا، وعندما أزور أمّي في شقّتها الواقعة أسفل شقّتنا بطابقٍ واحد، مثلما أفعل في معظم الأمسيات بعد العشاء، أتساءل هل كانوا قد وضعوا أجهزة تنصّتٍ في غرفها أيضاً ليراقبوا تحرّكات وآراء امرأةٍ في السبعين من عمرها.

أكثر ما كان يزعجني هو معرفتي أنّ أحداً ما كان يستمع دائماً إلى محادثاتي مع ابنتيّ. كانت ابنتي الكبرى نيغار تحضّر لنيل شهادة الماجستير في جامعة ماكغيل في كندا، وكنت أتحدّث إليها هاتفياً كلّ يوم. ذات ليلة، بعد وقتٍ غير طويلٍ من نيلي "جائزة نوبل"، رنّ الهاتف حوالى الثالثة صباحاً. انتزعته من فوق المنضدة قرب السرير فأوقعت المنبّه واستفاق جواد. خفق قلبي وأنا أضغط على الزرّ للردّ، متساءلةً عمّا حدث. لطالما قلقتُ في سريرتي على زوجي وابنتيّ لأنّني كنتُ أدرك بأنّ النظام لن يتردّد في استخدامهم ضدّي. علمتُ بذلك منذ ذلك اليوم عام ١٩٩٩، عندما كنتُ أستعرض ملفّات حكوميةً من أجل قضيةٍ كنتُ أحضّرها بتوكيلٍ من عائلة منشقّين قُتلا ورأيتُ اسمي على لائحة تضمّ أسماء أشخاصٍ تريد الدولة اغتيالهم. ربّما كانت تلك أكثر لحظات حياتي هولاً، لكنّني شكرتُ ربّي مرّاتٍ عدة بعد ذلك على الفرصة التي سنحت لي للاطلاع على تلك القائمة. فقد أظهرت لي همجية من أعارضهم وأعدّتني لما ينبغي أن أكون عليه من قوةٍ واحتراس.

سألتُ من دون أن ألقي التحية: "ما الخطب؟".

"لا شيء! أعني، يؤسفني الاتصال في هذا الوقت المتأخّر. لكنّ بيهنود طلب مني هذه الليلة أن أتزوجه. وقد أردتُ أن تكوني أوّل من يعلم بالأمر".

استندتُ إلى وسادتي وتنفّستُ الصُعَدَاء وأنا ألوّح بيدي الأخرى مشيرةً لجواد أنّ الأمر عادي. بيهنود شابٌ إيرانيٌّ التقيته مرّةً في كندا أثناء زيارتي نيغار. كنتُ أعلم أنّهما معجبان ببعضهما بعضاً، لكنّه انتقل إلى الولايات المتحدة للحصول على شهادة الدكتوراه من جامعة جورجيا للتكنولوجيا.

قلتُ: "لكنّ بيهنود في جورجيا".

لكنّ نيغار، مثلها في ذلك مثل جميع الشباب المصمّمين المغرمين، كانت قد رسمت دربها. فقد تواصلت مع الجامعة وعلمت أنّ هنالك احتمالاً كبيراً لحصولها على تمويلٍ لإجراء دراساتها العليا هناك أيضاً. حاولتُ إظهار تشجيعي لها وسروري من أجلها، لكنّ خطّتها أثارت القلق في نفسي. ماذا لو لم تقبلها الجامعة؟ ماذا لو لم تحصل على منحةٍ دراسية؟ هل سيكون عليها أن تبتعد عن حبيبها أو تتخلّى عن دراستها وتنتقل إلى جورجيا على أمل أن تنتسب في نهاية المطاف إلى جامعةٍ قريبة؟ بعد أن ودّعت إحدانا الأخرى، أطفأت النور وغرقتُ تحت الغطاء وأنا أوكل حلّ القضية إلى الله. لحسن الحظ، أتت الأخبار بعد مدّةٍ غير طويلةٍ بأنّ جامعة جورجيا للتكنولوجيا قبلت نيغار وبأنّ ابنتي ستنتقل قريباً إلى جورجيا حيث تبدأ مع بيهنود حياةً مشتركة.

لكن كانت هنالك مشكلةٌ واحدة، إذ إنّهما يحتاجان إلى عقد قرانهما بسرعةٍ لأنّ نيغار ستدخل إلى الولايات المتحدة بالتأشيرة التي تُمنح للطلاب، وكانت الحكومة الأميركية تمنح الطلاب الإيرانيين في ذلك الوقت تأشيرة دخولٍ لمرةٍ واحدة. وهذا يعني أنّ آلاف الطلاب من الإيرانيين الشباب الذين كانوا ينتقلون إلى الولايات المتحدة آنذاك كلّ سنة للانتساب إلى الجامعات أو لإجراء دراساتٍ عليا كانوا فعلياً محتجزين هناك، فلا يتمكّنون من زيارة أسرهم في إيران قبل انتهاء دراستهم. لم تُخمد كلّ سنوات العداء بين إيران والولايات المتحدة جذوة الحماسة بين الإيرانيين الشباب للدراسة في أميركا، لكنّها فرضت صعوباتٍ رهيبةً على أولئك الذين ذهبوا. وكما هي الحال في السياسة دائماً، كان الناس العاديون هم أكثر من يعانون خصومات حكومتهم. لم يكن

الزواج في الولايات المتحدة خياراً بالنسبة إلى نيغار وبيهنود بسبب صعوبة حصول أبوي بيهنود وأقاربه على تأشيراتٍ أميركية لحضور الزفاف.

عادت نيغار في مطلع ذلك الصيف إلى طهران. وأقمنا الزفاف في حديقةٍ كبيرة في ضواحي طهران، لأنّ ذلك كان المكان الوحيد الذي نستطيع فيه إقامة حفلة زفافٍ مختلطة. يتزوّج معظم أبناء الطبقة الوسطى في المنزل أو يستأجرون واحدةً من حدائق الزفاف الخاصة التي أُعدّت فيها خصيصاً مقصوراتٌ ومرافق لتقديم وجبات الطعام في الحفلات، إذ يمنع القانون فنادق المدينة ومطاعمها من السماح بالاختلاط بين الرجال والنساء، حتى في حفل زفاف، وكثيراً ما تدهم السلطات الحفلات في المنازل الخاصة في طهران لفرض غراماتٍ على الضيوف وتوقيفهم أو لتطلب رشوة.

ليلة الزفاف، ابتعدت عن المحتفلين للحظةٍ لأتفرّج على ابنتي. سرعان ما التحق بي جواد وعلى وجهه ترتسم ابتسامةٌ لطيفة. وقفنا هناك معاً في الليل الدافئ ونحن نسمع صرير الجنادب أثناء فاصلٍ توقّفٍ لموسيقا الرقص، ومرّت فكرةٌ بيننا من دون أن نتفوّه بها: "كلّ شيءٍ مضى على ما يرام".

شكرتُ ربّي وتوسّلته أن يواصل حمايتنا ممّن يُضمرون لنا الأذى.

الفصل الثالث

الرجل الذي أراد أن يشتري جهاز طردٍ مركزي

في معظم المدن الإيرانية، يوجد متجرٌ واحدٌ على الأقل لبيع الأطراف الصناعية؛ فالبلد يحتلّ المرتبة الثانية عالمياً في عدد الألغام الأرضية المزروعة في تربته، ويُقدّر عددها بستة عشر مليون لغم خلّفتها الحرب مع العراق، تنتظر أن تنفجر تحت قدمي مزارعٍ أو طفلٍ لا يدري بوجودها. لم تفعل الحكومة شيئاً يُذكر لمعالجة مشكلة الألغام؛ ولتغطّي هذا الإهمال، تمنع أيضاً التغطية الإخبارية للوفيّات ولحالات بتر الأطراف الناجمة عن وجودها. نتيجةً لذلك، ليس لدى معظم الإيرانيين الذين يعيشون خارج المناطق الأشدّ تأثّراً بتلك الألغام الأرضية أدنى فكرةٍ عن المخاطر التي يتستّر عليها بلدهم.

لهذا السبب، أسّستُ "جمعية التعاون على نزع الألغام"، وهي أوّل منظّمة غير حكوميةٍ من نوعها في إيران. تمثّل هدفي الرئيسي في جعل الألغام الأرضية قضيةً يوميةً؛ ففي تجربتي، عندما تصبح مشكلةٌ هامشيةٌ مشكلةً وطنية يعي الناس وجودها ويناقشونها في أحاديثهم اليومية، تظهر الحلول، كما أنّ الضغط على الحكومة يتصاعد كي تفعل شيئاً ما. كان بوسع الدولة أن تواصل إزالة الألغام على نحوٍ أكثر جدّيةً، كما كان بوسعها الانضمام إلى "معاهدة أوتاوا" التي تطالب الدول بالتوقّف عن إنتاج الألغام الأرضية ونشرها. كما كان للجمعية هدفٌ آخر، هو تقديم العون المالي إلى الجرحى والمصابين، لأنّ كثيراً من المناطق الأشدّ تأثّراً هي أيضاً شديدة الفقر، ويمكن

أن تكون كلفة الأطراف الصناعية نفسها شديدة الوطأة على العائلات، ناهيك عن فقدان القدرة على العمل. بات عامّة الإيرانيين يتعرّضون تدريجياً للمسألة، وانتقلت المشكلة من الأرض إلى أذهان الناس، وكنتُ آمل أن تشرع الحكومة في التعامل مع إزالة الألغام على نحوٍ أكثر نجاعةً.

عصر يوم غائم من شباط/ فبراير ٢٠٠٤، دخل رجلٌ متوسّط العمر إلى مكتب المحاماة خاصّتي في الطابق الأرضي من البناء الذي تقع فيه شقّتي، وعرّف نفسه بأنّه موظّفٌ حكومي. كان بصحبته رجلٌ قدّمه على أنه زميل أميركي ويعمل أستاذاً في جامعة ستانفورد. قدّمت إلى كلٍّ منهما كوباً من الشاي وقطعاً من الحلوى بالزبيب، وشرح لي الموظف بالتفصيل أنّ الحكومة مهتمّةٌ بمعالجة أزمة الألغام الأرضية لكنّه أشار إلى ظهور عقبات جدّية تتعلّق بالحصول على تجهيزاتٍ متطوّرة لإزالة الألغام. قال إنّ الأدوات الأكثر فعّاليةً من الناحية التكنولوجية لإزالة الألغام توصف بأنّها سلعٌ "ذات استخدامٍ مزدوج"، ما يعني أنّ إيران تستطيع أيضاً استخدامها لأغراضٍ عسكرية، وبذلك يستحيل بموجب العقوبات الدولية أن تستوردها الدولة. وألحّ على أنّ هذا التحدّي هو جوهر الصعوبات التي تعترض الحكومة في إزالة الألغام.

استمعتُ إليه بأناة، متّكئةً على تنجيد مقعدي ذي اللون البني الفاتح الموشّى بالأزهار، متسائلةً إلى أين ستصل المحادثة. صرّح الرجل بأنّ لديه خبرةً طويلةً في إزالة الألغام وبأنّه قد صمّم جهازاً يكشف الألغام بفعاليةٍ في المناطق الصحراوية في المقاطعات الواقعة غربي إيران.

أضاف قائلاً: "المشكلة أنّني أحتاج إلى شراء واحدٍ من المكوّنات الرئيسية من الخارج، لكنّ المصنّعين كافّة يرفضون بيعه لي لأنّهم لا يثقون بالحكومة في هذا الأمر".

وأوضح أنّ الأميركي سوف يساعد في إنتاج تجهيزات كشف الألغام، لكنّه لا يعرف الفارسية، ولذلك جلس يستمع إلى محادثتنا من دون إبداء أي ردّ فعل.

قال الموظّف: "إذا طلبتِ، أنتِ، يا خانم عبادي، ذلك المكوّن، فسوف أغطّي الكلفة بكلّ تأكيد".

سألتُ: "ما هي بالضبط المشكلة في ذلك المكوّن؟".

– "حسناً، يمكن استخدامه لصنع أجهزة الطرد المركزي".

في ذلك الوقت، لم يكن المشروع النووي الإيراني وكلّ التعقيدات التكنولوجية المرتبطة به موضوعاً للنقاش اليومي في وسائل الإعلام. ولذلك، لم تعنِ لي كلمة "جهاز طردٍ مركزي" شيئاً لأوّل وهلة.

– "يمكن أن يكون لأجهزة الطرد المركزي استخدامٌ عسكري، وهذه العقوبات الأميركية تجعلنا عاجزين عن الحصول على ما نحتاجه. لو كان لدينا هذه القطعة، لتمكّنت إيران من صنع آلاتٍ شديدة الفعالية لكشف الألغام. تخيّلي سرعة نزعنا الألغام آنذاك".

حرّك الأميركي ساقيه الطويلتين. لم يقل شيئاً يشير إلى أنّه فهم ما قيل عن دور بلده في مشكلات إزالة الألغام في بلدنا.

مددتُ بورقة إلى الموظّف وأنا أقول: "هل لك أن تكتب لي اسم هذا المكوّن؟". وعدتُ بأن أتحدّثَ إلى بعض الأصدقاء الذين يمكن أن يكونوا قادرين على مساعدتنا، وقلتُ إنّني مستعدّةٌ لبذل كلّ جهدٍ ممكنٍ لخدمة بلدي.

شكرني الرجلان وخرجا ليستقلّا سيارةَ أجرةٍ كانت تنتظرهما. جلستُ في مكتبي بمفردي وأنا أمسك بقطعة الورق وأستمع إلى صوت المذياع الخافت الآتي من الشقّة العُلوية. شعرتُ بانزعاجٍ في جوف معدتي. كنتُ قد أسّستُ جمعية نزع الألغام بهدف فعل شيءٍ لإيقاف تعرّضِ الأطفال للانفجارات وهم يلعبون في الحقول. كانت مشاعري تجاه هذه القضية محتدمةً بسبب وجود عددٍ كبيرٍ من الوفيات والإصابات التي تستطيع الحكومة منعها لو أنّها اتّبعت سياساتٍ أفضل. بدا لي أنّني في موقعٍ يمكّنني من فعل أمرٍ ملموس. لكن كان ثمة شيءٌ غريبٌ بشأن الرجلين، الأميركيّ الطويل الصامت من ستانفورد، والموظّف الذي كان بحاجةٍ ماسّةٍ إلى تلك القطعة.

بعد أسبوع، وكنتُ في باريس لحضور ندوة، تحدّثتُ إلى صديقٍ قديم هو الدكتور كريم لاهيجي الذي أصبح لاحقاً رئيساً لـ"الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان" عن الرجلين وطلبهما. فنصحني بتجنب التورّط في مثل هذه الصفقات، بل بالتركيز على مساعدة المصابين بسبب الألغام الأرضية. بدت لي النصيحة معقولةً نظراً إلى قلة تمتّعي بالخبرة التكنولوجية في مثل هذه الأمور. فضلاً على ذلك، لم تكن لديّ أيّ

فكرةٍ عن كيفية كيفية الشروع بالبحث كي أشتري بالجملة قطعةً غامضةً يمكن أن تدخل في صناعة جهاز طردٍ مركزي.

عندما عدتُ إلى طهران، اتّصل بي الموظّف ليطلب منّي لقاءً آخر. أوضحت أنّ الأمر بالغ التعقيد بالنسبة إليّ لأنني لا أستطيع العثور على بائع للقطعة المطلوبة. لم يتّصل بي ثانيةً. لن أعرف أبداً لماذا تورّط أميركيٌّ في الأمر ومَن هو. ربّما كان عليّ أن أكون شاطرةً آنذاك؛ لكن بعد بضع سنواتٍ من ذلك، عندما تحوّل النزاع النووي حقّاً إلى خبرٍ عالميٍّ وبات مألوفاً أن نقرأ عن تخوّف الغرب من أجهزة الطرد المركزي النووية في إيران، تبيّن لي أنّ الرجلين الغريبين ربّما كانا عنصري استخبارات. لقد سعيا إلى استغلال مكانتي الدولية لعقد صفقةٍ مشبوهة، وذلك لشراء قطعٍ حظرها الغرب لم يكونا قادرين على الحصول عليها بنفسيهما. هل كانا ينويان الإيقاع بي أم أنّهما أملا فحسب في استغلالي للحصول على قطعةٍ يصعب عليهما تأمينها؟ ورغم ميلي إلى الاعتقاد بأنّ المراقبة والتضييق اللذين عانيتُ منهما على مدى السنوات قد جعلاني يقظةً، وعلى حذرٍ دائماً من مصادفات وتعاملات شاذّة تنمّ عن يد الاستخبارات الإيرانية وهي تحاول الاقتراب منّي، فإنّ مجازفة الألغام الأرضية باغتتني، إذ أظهرت لي أنّ الجمهورية الإسلامية سوف تخطّط وتدبّر المكائد بما لا أستطيع استباقها، مهما بلغ تنبّهي. ولن تمضي الأمور إلّا نحو الأسوأ.

***

ومع أنّ مبادرتي الخاصّة بالألغام الأرضية قد أقحمتني في دروب الحكومة، فإنّها تمخّضت عن فرصةٍ رائعة. فعندما لاحظت جودي ويليامز (Jody Williams)، الحائزة "جائزة نوبل للسلام" في ١٩٩٧ بفضل عملها المتعلّق بالألغام الأرضية، أنّني أعمل أيضاً على هذه القضية، دعتني إلى حضور مؤتمر "الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية" الذي عُقد في نيروبي عام ٢٠٠٤. ألقيتُ في المؤتمر خطاباً حول الألغام الأرضية وقدّمتُ إلى المشاركين معلوماتٍ عن الوضع في إيران. تحدّثت أيضاً وانغاري ماثاي (Wangari Maathai)، وهي كينيةٌ نالت "جائزة نوبل للسلام"

في ٢٠٠٤، بعدي بسنة، لنشاطها في مجال حماية البيئة، بما في ذلك حملتها ضدّ تدمير الأشجار في أفريقيا.

هكذا بمحض المصادفة، وجدنا أنفسنا – النساء الثلاث الحائزات "جائزة نوبل للسلام" – في المكان عينه والوقت عينه. اقترحتُ على جودي ووانغاري أن نؤسّس معاً معهداً يسخّر نشاطاتنا وعملنا بوصفنا نساءً حائزات "جائزة السلام" لتحسين شروط المرأة في أرجاء العالم. تحمّستا للفكرة وظهرنا ثلاثتنا أمام الصحافيين نمسك أيدي بعضنا بعضاً ونرفعها عالياً. وافقت جميع النساء الأخريات الحائزات الجائزة، واللواتي كنّ لا يزلن على قيد الحياة، على الاقتراح، عدا أونغ سان سوو كي (Aung San Suu Kyi) التي كانت آنذاك قيد الإقامة الجبرية، وأطلقنا رسمياً في ٢٠٠٦ مبادرة "نساء نوبل". كانت تلك مجموعةً من النساء شعرتُ أنّ انتمائي إليها شرفٌ لي، وقدّمت لاحقاً عوناً أساسياً لعملي في إيران.

***

عصر أحد أيّام ربيع ٢٠٠٥، قدتُ سيّارتي إلى سجن إيفين لزيارة بعض الموكّلين. يقع السجن قرب سفوح جبال ألبرز، وكان يوماً من تلك الأيام الصاحية التي تشرف فيها الجبال على المدينة: عملاقٌ من الثلوج البيضاء الناصعة فوق الشوارع البنّية الموحلة. مع انعطاف السيارة نزولاً إلى الشارع المتّجه إلى السجن، تراءت المباني المنخفضة القديمة والأبنية السكنية الإسمنتية والكتلة البيضاء المنخّرة التي كانت فندق هيلتون القديم. أبعدتُ ذكرياتي الباهتة عن إيفين من ذهني. السجن هو المكان الذي أمضيت فيه ثلاثة أسابيع عام ٢٠٠٠، بعد أن أدانتني محكمةٌ بجناية نشر أدلّة على تواطؤ الدولة في هجومٍ على الطلّاب في السنة السابقة. في ذلك اليوم، تذكّرتُ كيف عاد لي بعد إطلاق سراحي التلعثم الذي كنت أعانيه في طفولتي ولم أتغلّب عليه إلّا بجهدٍ كبيرٍ أثناء المراهقة وبمساعدة اختصاصي نفسي. راجعتُ معالجاً لبضعة أسابيع ونفذت بعض التمارين، وتمكّنتُ من التغلّب على التلعثم ثانيةً، لكن لم تغادرني قطّ صدمة عودة تلك الآفة القديمة.

مشيتُ باتجاه أبواب السجن وأنا أحاول التركيز على الموكّلين الذين أتيتُ لزيارتهم. لم يعد لمعظمهم قضايا قانونية قائمة، لكن على غرار معظم محامي قضايا حقوق الإنسان، كنتُ أزورهم مرّةً أو مرّتين شهرياً للإبقاء على ارتفاع معنوياتهم وللاطلاع على أحوالهم ولأنقل لهم بين حينٍ وآخر رسائل من أصدقاء أو أقارب. بدا أنّ مثابرتي على اللقاء بأولئك السجناء قد أزعج الدولة. فقبل أسبوعين من ذلك، تلقّيت أمراً بالمثول أمام محكمةٍ ثورية. لم تكن الرسالة التي تلقّيتها تحدّد التهم التي وجهتها المحكمة إلي، إن كانت هنالك تهمٌ أصلاً. وكان ذلك مناقضاً لقانون العقوبات الإيراني، واخترتُ أن أتحدّى الأمر. لم تحدث أمور كثيرة بعد ذلك، فقد أبلغ متحدثٌ باسم السلطة القضائية الصحافيين أنّ المحكمة الثورية أرسلت أمر المثول عن طريق الخطأ وأنّ محكمةً عاديةً سوف تعالج المسألة. ولم يبلغني أيّ شيءٍ عن هذا الاستدعاء بعد ذلك على الإطلاق.

أثناء جلوسي في غرفة الانتظار في سجن إيفين ذلك اليوم، رأيتُ رجلاً نحيلاً له عينان حادّتان يتربّص في الممرّ. إنّه أكبر غانجي، وهو صحافيٌّ إصلاحيٌّ بارزٌ سُجن بسبب تحقيقاته التي أماطت اللثام عن تواطؤ الدولة في سلسلةٍ من الاغتيالات. وعلى غرار كثيرين من الإصلاحيين، أتى من رحم النظام، فقد كان من "الحرس الثوري" وتحوّل إلى مثيلٍ لبوب وودوارد (Bob Woodward) في الجمهورية الإسلامية، مسؤولٍ عن تحقيقاتٍ صحافيةٍ هزّت أسس الدولة نفسها. أوقفته السلطات في ٢٠٠٠ بزعم انتهاكه قوانين الصحافة وتقويضه الأمن القومي وحكمت عليه بالسجن لمدّة عشر سنوات. بات الآن منسياً في سجن إيفين وبدا كأنّه لا يتوقّع قدوم أحد. كنتُ قد لاحظته مرّةً أو مرّتين قبل ذلك في غرفة الانتظار، وكان آنذاك على حاله غير منشغلٍ بشيء.

سألته: "أنت تقبع في السجن منذ أربع سنوات ونصف... كيف لا يأتي أحدٌ ليتحدّث إليك أبداً؟ أين محاميك؟".

– "لم يوجّه محاميّ إلي حتّى التحيّة في آخر لقاء بيننا".

– "هل تريدنا أن نتولّى قضيّتك؟ نستطيع دائماً أن نحاول الاستئناف ثانيةً".

التمعت عيناه وتحرّك باتجاهي.

فتحتُ حقيبتي وكتبت توكيلاً من الفور، وقّعه غانجي وتولّينا قضيّته.

رأيته ثلاث أو أربع مرّات بعد أن أصبحت محاميته. وفي عصر أحد الأيام، وكنتُ أزوره لأحضِر له كتاباً، أخبرني أنّه يخطّط للإضراب عن الطعام. وبعد إعلانه قراره، لم تعد سلطات السجن تسمح لي بزيارته.

بدأ إضراب غانجي يلفت الاهتمام الدولي، ما أثار حنق سعيد مرتضوي، وهو النائب العام لطهران آنذاك. لعلّ مرتضوي يرتبط في أذهان الناس بالتعسّف والولع السادي بعقاب المنشقين والمنتقدين أكثر ممّا يرتبط أيّ مسؤولٍ آخر بذاكرة الأحياء. ويسود اعتقادٌ واسعٌ بأنّه كان على رأس الاعتداء على المصوّرة الصحافية الإيرانية الكندية زهراء كاظمي عام ٢٠٠٣ التي توفّيت بسبب إصابتها في السجن. لدى معظم الصحافيين والسياسيين الذين مرّوا بمحكمته في تلك السنوات حكاياتٌ عن الأمور القاسية والجنونية بل الغبية التي قالها في المحكمة. وأعتقد أنّ من العدل القول إنّه لم يقدّرني بصفتي محامية على وجه الخصوص.

بعد بضعة أيّام من الإضراب عن الطعام، أخبر مرتضوي الصحافيين علناً أنّ الإضراب عن الطعام غير شرعي بموجب القانون الإيراني وأنّ السلطات منعت غانجي بناءً على ذلك من تلقّي الزيارات والاتصالات الهاتفية عقاباً له. كان ذلك غير صحيح إلى حدٍّ سخيف. في وقتٍ لاحق، اتّصل بي صحافيٌّ ليسألني عن القضية، فأثرتُ مسألة شارع بوبي ساندز (Bobby Sands). ففي ١٩٨١، أعادت السلطات الإسلامية الجديدة تسمية جادّة تشرشل المحاذية للسفارة البريطانية لتطلق عليها اسم شارع بوبي ساندز، تكريماً للمضرب عن الطعام من الجيش الجمهوري الأيرلندي الذي احتفى به الثوريون بوصفه "مقاتلاً من أجل الحرّية".

سألتُ الصحافي: "لماذا أطلقت السلطات على واحدٍ من أهمّ شوارع طهران اسم بوبي ساندز؟ كيف يكون الإضراب عن الطعام خارج البلاد بطولةً وشجاعةً فيما يكون ممنوعاً داخل إيران؟"؟

ثارت ثائرة القاضي مرتضوي بسبب قولي ذاك، فرفع شكوى ضدّي، اتّهمني فيها بنشر الأكاذيب، وأمر بتقييد تحرّكاتي ومنعني من مغادرة طهران.

بعد ذلك، بدّل خطّته محتجّاً بأنّ غانجي ليس مضرباً على الإطلاق. وادّعى أنّ

الحديثَ عن الإضراب عن الطعام مجرّد اختراعٍ منّي، في حين أنّ غانجي يقيم في السجن سالماً وقانعاً.

تحدّيت حجّته: "إذاً، برهن على قولك. دعني أزُرْه وأؤكّد الأمر".

لم تسمح لي السلطات بزيارة غانجي. لكنّ موظّفاً متعاطفاً في السجن التقط صورةً لهيكله الضامر ممدداً على سرير مستشفى السجن وانتشرت الصورة كالنار في الهشيم. بدا غانجي في الصورة ممدّداً ورأسه يستند إلى وسادة ليلكية، وذراعاه طويلتان وضعيفتان كذراعي صبيٍّ صغير، وجلده ملطّخٌ وشاحب. بذَلتُ كلّ ما بوسعي، كما كانت الحال في كثيرٍ من الأحيان عندما لا يكون لديّ أيّ ملجأ قانوني؛ أجريت مقابلات صحافيةً وقدت حملة إعلامية في محاولة لاستثارة الاستنكار الدولي. وعندما شاهدتْ زوجة غانجي زوجها أخيراً، أخبرتني أنّه بدا أشبه برجلٍ ميتٍ يتحرّك أحياناً.

ما رمز إليه هيكل غانجي الضامر والمحطّم على سرير المستشفى ذاك كان أكثر من استعداد رجلٍ للتضحية بحياته من أجل التغيير. فقد عنى بالنسبة إليّ شعوراً بالقنوط من النظام يستبدُّ بملايين الإيرانيين. هذا ما آلت إليه ثماني سنوات من الرئاسة الإصلاحية، ولاية محمد خاتمي. ففي أشدّ اللحظات حرجاً من تلك المدّة الإصلاحية، حين اعتقد الناس أنّ النظام يمكن أن يتغيّر من الداخل بطريقةٍ سلمية، كان غانجي في طليعة ذلك الجهد. ثمة صورةٌ له وهو يقف على جسر مشاةٍ فوق ميدان السابع من تير قرب مقرّ الصحيفة التي أطلق منها تحقيقاته. تظهر في الصورة ابتسامته العريضة وخلفه تتدفّق حركة السير، وفي عينيه بريقٌ شيطاني. أمّا غانجي الآن، في ٢٠٠٥، فكان أشبه بصدَفة خاوية. أغلقت الصحيفة ولم يُسمح لي حتّى بزيارته، وانتهت ولاية خاتمي. وقد تساءل كثيرون ممّن تحدّثتُ إليهم لماذا يجب عليهم أن يصوّتوا في الانتخابات الرئاسية المقبلة ما دام قد تبيّن بجلاء أنّ شيئاً لن يتغيّر.

الفصل الرابع

زيارة في منتصف الليل

عشية انتخابات ٢٠٠٥ الرئاسية، كنت أنظّف بهدوءٍ البقدونس والكزبرة في حوضٍ مليءٍ بالماء تمهيداً لطهي أحد الأطباق المفضّلة لدى نرجس، ابنتي الصغرى، للعشاء. بقي هاتفي المحمول يرنّ. كنت قد جفّفت يديّ أربع مرّاتٍ قبل ذلك للردّ لكنّني تركته هذه المرّة. كان الصحافيون يتّصلون من أرجاء العالم كافةً ليعلموا لمن سأصوّت في اليوم التالي ومن المرشح الذي أتوقّع فوزه.

في كلّ مرّة، كنتُ أكرّر: "لن أصوّت لأيّ مرشّح". فيسألونني هل أقاطع الانتخابات – بالفعل، يتوق الصحافيون دوماً لوضع لصاقةٍ سريعةٍ على دوافع المرء – وأحاول أن أشرح لهم ببساطةٍ موقفي، إذ لا يوحي لي بالثقة أيٌّ من المرشّحين الرئيسيين المعتدلين – مهدي كرّوبي، الرئيس السابق لمجلس الشورى [البرلمان]، وأكبر هاشمي رفسنجاني، الرئيس الأسبق – لم أكن أصدّق أنّ قيادة أيٍّ منهما ستسير بإيران في الدرب الذي كنتُ أشعر أنّها تحتاج السير فيه. ثمة مشكلاتٌ بنيوية هائلة – الشرعية والإصلاح واحترام حقوق المواطنين – تحتاج إلى شخص صاحب رؤية لا إلى موالين للنظام قد يكونون براغماتيين لكنّهم لن يمثّلوا تحدّياً جوهرياً لما هو باطلٌ في النظام. أثرت أيضاً خلال هذه المحادثات، وعيني على الفرن، المشكلات المتعلقة بالعملية الانتخابية نفسها.

آنذاك، كانت إيران البلد الوحيد في المنطقة الذي تجري فيه انتخاباتٌ تنافسية.

ففي معظم أرجاء الشرق الأوسط، إمّا أن يمتنع الدكتاتوريون عن إجراء انتخاباتٍ على الإطلاق، وإما أنّهم يجرون مهازل تتجاهلها شعوبهم وينالون فيها ٩٩،٩% من الأصوات. أمّا في إيران، فيوجد ما يكفي من التنافس السياسي والولاية الدستورية من أجل عمليةٍ انتخابية، إذ تجتذب الانتخابات إقبالاً معقولاً، ونادراً ما كانت الانتخابات منذ ثورة ١٩٧٩ معروفة النتائج مسبقاً على نحوٍ كلّيٍّ أو حتّى جزئي. كانت الانتخابات الإيرانية نزيهةً إلى حدٍّ كبير لولا أنّ عملية التدقيق في المرشّحين نفسها لا تتسم بالنزاهة: تدقّق السلطات الدينية العليا في المرشّحين ولا تسمح إلّا بترشيح أولئك الذين يحظون برضاها لخوض عملية الاقتراع. نتيجةً لذلك، هنالك تنافسٌ حقيقي بين بعض الشخصيات، لكنّ العملية ليست حقّاً ديموقراطية على كلّ المستويات. أخبرت الصحافيين الذين اتّصلوا تلك الليلة أنّني لا أرى تلك العملية نزيهةً بما يكفي ومن غير الممكن أن أرى نفسي مشاركةً فيها.

عندما بدأ الهاتف يرنّ مرّةً أخرى، نظرت إليه بشيءٍ من الخيبة، لكنّني لاحظتُ أنّ نرجس هي التي تتّصل. كانت في طريقها من باغ غيلاس، وهو مقهى يقع شمالي طهران ترتاده مع صديقاتها. كانت نرجس لا تزال تعيش في البيت؛ ورغم أنّها قُبلت في جامعة ماكغيل في كندا لدراسة القانون الدولي، فقد أقنعتها أن تخضع أوّلاً لامتحان النقابة في طهران، ثمّ تنتقل إلى الخارج. عندما يريد المرء أن يصبح محامياً مجازاً بالكامل في إيران، عليه أوّلاً اجتياز امتحان النقابة، ثمّ يستكمل تدريباً، ولذلك كان أمامها فاصلٌ زمنيٌّ لمدّة سنة قبل أن تبدأ الدراسة في كندا. كنت أحلم أن تنال شهادة الدكتوراه ثمّ تعود إلى إيران لتعمل معي في القضايا المتّصلة بالدفاع عن حقوق الإنسان. لكنّني كنت أعلم بأنّ لديها رؤى أخرى لحياتها، مثلها في ذلك مثل شقيقتها.

بعض الشباب قادرون أكثر من غيرهم على تحمّل الازدواجية والتنازلات التي يتطلّبها العيش في إيران. أمّا نرجس، فدوماً وجدت صعوبةً في التأقلم مع التقييدات الاجتماعية التي تفرضها الدولة ومع الجوّ الترهيبي. كانت شابّةً مفعمةً بالحيوية مهذارةً تسارع إلى المزاح والضحك. كانت تكره أن أطلب منها تجنب الضحك بصوتٍ مرتفعٍ في الأماكن العامة – لم أكن أريد أن تلفت انتباه شرطة الآداب – لكنّها

ظلّت تشعر بالامتعاض لتوبيخها على مثل هذا السلوك الطبيعي. كانت تتمتّع بحسٍّ عميقٍ بالعدالة، وتغيظها التقييدات المجحفة. كانت إحدى تسلياتها المفضّلة مع صديقاتها الذهاب إلى مقهىً محلّي لشرب مخفوقات الحليب مع الفاكهة. بأمرٍ من البلدية، كان أصحاب المقهى يسمحون للزبائن بالبقاء لمدّة ساعة واحدة فحسب. كانت صديقاتها سعيدات في كثيرٍ من الأحيان بالانتقال إلى مقهىً آخر، أمّا نرجس، فلم تتصالح أبداً مع مثل هذه التقييدات. كانت تراها على حقيقتها: سياسةً جائرةً مصمّمةً للتدخّل في حياة الشباب. كانت على الدوام تلك التي تطالب بمعرفة السبب، تلك التي تتصدى للدفاع. هكذا كانت منذ البداية، حتّى في طفولتها. وأثناء شهر رمضان، عندما تمنع الدولة تناول الطعام في الأماكن العامة، تتذمّر دائماً من اضطرارها لإخفاء رأسها في حقيبتي لتناول قضمة من شطيرة.

قالت: "الازدحام شديد"، وكنت أسمع في الخلفية صوت أبواق السيارات. "سأتأخّر أكثر ممّا اعتقدتُ"، ثمّ انقطع الاتصال قبل أن أتمكن من الردّ، وهو أمرٌ كثير الحدوث في طهران. لم تكن نرجس تخطّط أن تصوّت، مثلها مثل جميع أفراد عائلتنا. لقد كنّا متّفقين في معظم الحالات على مثل هذه الأمور.

وصلت نرجس أخيراً، وبعدها بوقت قصيرٍ وصل جواد، وتناولنا عشاءً عائلياً بدا طبيعياً آنذاك: ثلاثتنا نجلس حول طاولة المطبخ، يلتمع النور بنعومةٍ على نقوش مشمّع الأرضية، ويتألّق القماش القطني ذو اللون البحري تحت أطباقنا. تحدّثنا عن نيغار التي كانت على وشك الانتقال إلى جورجيا وعن خطط نرجس لدراسة القانون. سكبنا خضاراً مخلّلة من زبديةٍ خزفيةٍ ذات لونٍ أزرق داكنٍ ابتعناها من كاشان أثناء رحلة صيفية عندما كانت البنتان صغيرتين. تنساب هذه التفاصيل في ذهني عندما أعودُ إليها الآن تذكيراً بالجمال الصرف للحاضر، الذي لا نقدّره حقّ قدره إلّا نادراً.

لم نتحدّث عن محمود أحمدي نجاد الضئيل تلك الليلة أثناء تناول العشاء، وتلك شهادةٌ على قلّة بروزه في النقاش السياسي الوطني. لم يرد ذكر اسمه على أيّ لسان، إذ لم يعتقد أحدٌ أنّه يحظى بفرصة الفوز. ولم يشرع الناس حتى ذلك الأسبوع بإيلاء انتباههم إلى شخصٍ يُدعى أحمدي نجاد، إلّا لاحقاً.

مضينا إلى أسرّتنا تلك الليلة وقد سمعنا أنّ مهدي كرّوبي يتقدّم، واستيقظنا لنعلم أنّ الانتخابات ستُحسم في جولةٍ ثانية لأنّ أيّاً من المرشحين لم ينل نسبة ٥٠% من الأصوات. كان أول المتنافسين النهائيين رفسنجاني، أمّا ثانيهما فكان على نحوٍ لا يُصدّق محمود أحمدي نجاد. بقينا في ملابس النوم ونحن نحاول استيعاب هذا الخبر المذهل. غليتُ بعض الماء وحرّكت النسكافيه وأنا ذاهلةٌ في كوبٍ من الحليب الحارّ. حتى تلك اللحظة، بدت حملة أحمدي نجاد التي لم تحظَ باهتمام متواضع إلّا في الأيام القليلة الأخيرة وسيلةً للتحايل في المقام الأول. كان قد بدأ يظهر في مدنٍ صغيرةٍ في أرجاء إيران وهو يرتدي سترةً قصيرةً باهتة ويشتكي من أنّ النخبة السياسية الثريّة تستغلّ الفقراء المظلومين. "سأحضر ثروة البلاد النفطية إلى موائد عشاء الشعب"، هذا ما وعد به، مصوّراً نفسه أنّه فردٌ من أفراد الشعب وشخصيةٌ متواضعةٌ ترتدي سترةً قديمة، وذلك رغم النفوذ الهائل الذي تمتّع به لما كان عمدة لطهران.

اقترحتُ على جواد ونحن نجلس لتناول طعام الإفطار قائلة: "ربّما صوّت الناس في المدن الصغيرة والقرى له؟". لم يكن المثقّفون والإصلاحيون في المدن يدركون تماماً ما يجري في المناطق الإيرانية الريفية وفي المدن الصغيرة. لكن ما دام ٧٠% من أهالي البلد يعيشون في المدن، فذلك يعني أنّ المناطق الريفية لا تستطيع الهيمنة على الانتخابات الوطنية.

ورغم أنّ الحاجة إلى جولةٍ ثانية كانت مقلقة، فلم يتخيّل أحدٌ أنّها ستؤدّي إلى غير فوز رفسنجاني. وعندما فاز أحمدي نجاد بعد بضعة أيّام، صُدمنا. أعلن رفسنجاني حدوث تلاعب بالانتخابات، وقال إنّه يعلم أنّ أحداً –عنى بذلك المرشد الأعلى – لن يولي اهتماماً بتظلّماته. ولذلك لن يشكو أمره إلّا إلى الله.

بعد بضعة شهور، نشر الجناح الإصلاحي في البرلمان وقائع تثبت كيف أنفق أحمدي نجاد على حملته الانتخابية أموالاً طائلة من الأموال العامّة الخاصّة ببلدية طهران. لم يكن واضحاً بعدُ ما الذي ستكون عليه عواقب فوز أحمدي نجاد على إيران، لكنّه كان محافظاً على الصعيد الديني ومتشدّداً على الصعيد السياسي، ومن أولئك السياسيين الإيرانيين المتشكّكين في الغرب إلى درجة جنون الارتياب.

كما أنّه كان مهووساً بصبغ الحياة اليومية بصبغة دينية أكبر خلافاً لرغبات غالبية الإيرانيين. وبدا الأكثر ترجيحاً أنّ رئاسته لا تبشّر بالنسبة إلينا – المحامين في مركز المدافعين عن حقوق الإنسان – بالخير أو بالنسبة إلى عملنا.

***

بعد مدة قصيرة من الانتخابات، وصلت ابنتي نيغار في آخر زيارة لها قبل أن تبدأ دراستها في جورجيا. وكما هي العادة، تضمّن وصولها جدولاً مكثّفاً من الزيارات الاجتماعية لأنّ جميع الأقارب أرادوا رؤيتها، كما أنّها أرادت مقابلة زميلاتها في المدرسة الثانوية؛ وكانت النتيجة المعتادة أسبوعين مزدحمين بمآدب الغداء والعشاء العائلية. ذات ليلة، كنت مع البنتين نتعشّى في بيت أحد الأقارب واستقلّينا سيارة أجرة إلى المنزل بعد انتصاف الليل. عندما خرجنا من السيارة، برز شابّان من ظلال بناءٍ مجاور.

قال أحد الرجلين: "السيدة عبادي؟"، كان شعرهما ممسّداً إلى الخلف، وأحدهما يرتدي سترةً فضفاضةً متصالبة النقوش، بدا أنّها تُخفي شيئاً ما تحتها.

أجبته بجفاء: "أجل، وأنت؟". لم أكن غافلةً عن ابنتيّ الواقفتين خلفي، اللتين لا يغطي ثوبي السهرة اللذين ترتديانهما سوى معطفين خفيفين.

قال صاحب السترة وهو يتحرّك صوبي إلى مسافة أقرب ممّا يُفترض: "أتينا لرؤيتك بشأن مسألةٍ قانونية. هل نستطيع أن نستفيد من وقتك؟".

– "المسائل القانونية تعالَج نهاراً بموجب موعد. تستطيعان الاتّصال بمكتبي غداً".

صاح الشابّ الآخر وهو يتقدّم بضع خطوات: "لكنّنا أتينا من مكانٍ بعيد".

في هذه اللحظة بالتحديد، فُتحت أبواب مطعمٍ قريبٍ وبدأ الناس يتدفّقون إلى الشارع. كانوا متأنّقين وبدا جليّاً أنّهم كانوا يحضرونَ حفلَ زفاف. وفي غضون بضع دقائق، بلغ عدد من خرجوا قرابة مئة شخص، يتحدّثون ويبحثون عن سيارات أجرة ومركبات. بدا كأنّ الرجلين اللذين اقتربا منّا قد فزعا، وتنحّيا جانباً.

قلت من دون حتّى أن أنظر خلفي: "ليلتكما سعيدة". استدرنا ثلاثتنا وبدأنا نبتعد. حالما أصبحنا داخل المنزل، علّقت البنتان معطفيهما وغطاءي رأسهما وسرعان ما عادتا إلى الضحك والثرثرة وتشريح الحفلة، كأنّ شيئاً لم يحدث. تفرّجتُ عليهما وهما تفكّان رباط حذاءيهما بأظفارهما المطلية بألوانٍ تناسب ثوبيهما. لكنّ معنوياتي كانت قد هبطت. لم أصدّق للحظة أنّ هذين الرجلين أرادا مناقشة قضيةٍ معي. لقد أمضيت سنواتٍ وأنا أتلقى زياراتٍ من أفراد عائلاتٍ منكوبة يحتاجون مساعدةً قانونية؛ كانوا يسارعون إلى عرض قصصهم بأقصى حدودٍ التهذيب. أمّا هذان الرجلان، فبدا أنّهما دمويا المزاج ولجوجان. كما أنّهما كانا ينتظران أعلى شارعي بعد منتصف الليل في عطلة نهاية الأسبوع عندما تصادف أنّ ابنتيّ كانتا برفقتي. كنتُ مقتنعةً بأنّهما أتيا ليحاولا إيذائي بطريقة ما. انتقلتُ بصمتٍ إلى غرفة نومي وغضبي يغلب على خوفي. تذكّرتُ ما قاله لي أحدٌ المحقّقين قبل أكثر من عشر سنوات، عندما كنتُ سجينةً في إيفين. لم تتجاوز مدّة احتجازي ثلاثة أسابيع في الحبس الانفرادي لكنّ البنتين كانتا أصغر عمراً آنذاك وكنت أتحرّق للخروج.

سألني ذاك المحقّق وهو ينظر إليّ بازدراء، كأنّني قد ارتكبتُ أمراً رهيباً أدخلني إلى السجن، وكأنّني أمٌّ مهمِلة، لا مجرّد مجرمة: "ألا تفتقدين ابنتيك؟".

جافاني النوم تلك الليلة حتى وقتٍ متأخّر، ومشيت برفقٍ مرّتين في الردهة لأتفقّد الغرفة التي تنام فيها البنتان.

***

تقع وزارة الداخلية الإيرانية في مبنى بنّي داكن من طراز السبعينيات في شارع فاطمي، باسم السياسيّ حسين فاطمي الذي ساعد في مطلع الخمسينيات رئيس الوزراء محمد مصدّق في تأميم نفط إيران وغازها. بفعل تلك المبادرة الجريئة، بات مصدّق بطلاً قومياً، ودبّرت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية عام ١٩٥٣ انقلاباً أطاح بحكومته. كانت تلك الأحداث برهةً مدمّرةً بالنسبة إلى جيلي من الإيرانيين. فقد فقدنا محبوبنا، الزعيم المنتخَب انتخاباً ديموقراطياً، وفقدنا إحساسنا بالاستقلال

والمَنَعة، وفقدنا تطلعاتنا القومية. وتكوّنت لدينا بدلاً منها قناعة بأنّ الولايات المتحدة تبيّت الشرّ لإيران. بعد الانقلاب، اعتقل رجال الشاه فاطمي وأعدمه فريقٌ منهم رمياً بالرصاص. في أعقاب ثورة ١٩٧٩، أُطلقت على معظم الشوارع أسماء أولياء الشيعة أو الثوريين الإسلاميين، أو لاحقاً شهداء الحرب، لكنّ فاطمي بقي فاطمي. تأثّرت عائلتي، مثلها مثل كثيرٍ من العائلات في إيران، تأثّراً عميقاً بالانقلاب ومخلّفاته. كان والدي مناصراً متحمّساً لمصدّق، وخسر بعد ١٩٥٣ منصبه الرفيع في وزارة الزراعة، لكنّه أعيد بعد سنواتٍ إلى سلسلةٍ من الوظائف الدنيا. كثيراً ما فكّرتُ فيه عندما فقدت منصبي قاضية، وفكّرتُ في مدى الاختلاف الذي ربما تكشّف عنه تاريخ إيران لو لم تُطح الولايات المتّحدة بمصدّق لمجرّد أنّه فكّر في المضيّ بالبلد على درب الاستقلال الحقيقي.

صعدتُ درج الوزارة وأنا أرقب نسائم طهران الدافئة في مطلع الصيف وهي تحمل علم الجمهورية الإسلامية على الرفرفة. كنت ذاهبةً لزيارة عبد الواحد موسوي لاري، وزير الداخلية الذي انتهت ولايته، لأناقش معه قضية تأخر الترخيص الرسمي لمركز "المدافعين عن حقوق الإنسان". كنّا قد أسّسنا المركز في ٢٠٠١، ولم يكن الدستور يُلزمنا قانونياً طلب ترخيصٍ حكومي لنشاطاتنا. لكن كما حال كثيرٍ من الأمور في إيران، طبّقت السلطات القانون وتذرّعت به بانتقائية، مقولبةً إيّاه بما يتلاءم مع أهدافها السياسية، وكذلك في أحيان كثيرة لإسكات معارضيها. لم أكن من معارضي الدولة بل مجرّد مدافعة عن حقوق الإنسان، أستند في انتقاداتي الدولة إلى أسسٍ قانونية، لكن الحكومات التسلّطية لا تعجبها التدرّجات الرمادية، ولا تستطيع تحمّل أيّ انتقادٍ على الإطلاق، فعرفتُ أنّ السلطات ربّما تماحك في وضع المركز في مرحلة ما.

كنّا قد تقدّمنا بطلبٍ للحصول على تصريح رسميٍّ بعد مدّةٍ قصيرة من التأسيس، وبدأنا نشاطاتنا أثناء انتظارنا. مضت أربع سنواتٍ من دون أن نحصل على التصريح، وقد علمتُ أنّ تعليماتٍ وصلت إلى وزارة الداخلية بمنحنا تصريحاً، لكنّ الإشهار الفعلي لم يتحقّق قط. وعندما تابعتُ الموضوع قبل عامين، حصلتُ من أحد الموظّفين على هذا الرد: "أنتم تواصلون عملكم ولا أحد يزعجكم. لماذا تحتاجون قصاصةً من الورق؟". ربّما كنتُ عنيدةً، لكنّ سنواتٍ من التعامل مع الجمهورية الإسلامية علّمتني

أنّ الغموض القانوني يعني ضعفاً قانونياً. كنتُ أريد تلك القصاصة من الورق. ضغطتُ ووعدني الموظّف بأن يمنحنا الترخيص في الأسبوع التالي. لكنّ ذلك الأسبوع بات سنتين، والآن في حزيران/ يونيو ٢٠٠٥، لم نكن قد حصلنا بعدُ على وثيقة الإشهار. ومع الترتيبات لتولّي أحمدي نجاد سدّة الرئاسة، بدا ذلك الأسبوع الأخير من رئاسة خاتمي توقيتاً مناسباً امحاولةٍ أخيرة.

وعند تقديم نفسي إلى الموظفين في مكتب لاري، لاحظتُ غياباً صادماً للنساء. ففي كلّ مكان، رأيت شبّاناً وكهولاً يردّون على الهواتف، يجلسون خلف الحواسب، لكن لم تكن بينهم أيّ امرأة. كان ذلك نادراً في طهران بما يكفي لإثارة الريبة. فرغم أنّ النساء نادراً ما يصلن إلى مراتب عليا أو مواقع إدارية في الوزارات، فإنّهنّ عادةً ممثّلاتٌ جيداً في طواقم العمل الدنيا. باستثناء ذلك الأمر، كان مكتب لاري مماثلاً لمكتب أيّ وزيرٍ آخر: فسيحاً لكن غير باذخ، وفي إحدى زواياه ركن جلوسٍ صغير.

جلستُ قُبالةَ الوزير الذي كان رجل دينٍ يرتدي عمامةً سوداء إشارةً إلى أنّه من سلالة النبيّ محمّد. كان على مكتبه مفكّرةٌ تحتوي على صورةٍ بانورامية للمسجد الفيروزي [مسجد الإمام] في أصفهان، وثقّالة ورقٍ زجاجية ثقيلة.

سألته بلا مواربة: "لماذا لا تمنحنا ترخيصنا؟ لو حدث أن أُرسلتَ إلى السجن بسبب خلافٍ سياسي ما في المستقبل، فمن سيدافع عنك؟ يجب أن تبقي على عمل المركز من أجل يوم عاصفٍ كذاك!".

ابتسم لقولي لكنّه هزّ رأسه بثقةٍ وقال: "لن يأتي مثل هذا اليوم". مع ذلك، أخبرني أنّني أستطيع الحصول على ترخيصنا. جلستُ هناك وأنا أستمع إليه يوجّه مساعده لمتابعة الموضوع، ثمّ قال لي: "سوف يتّصل أحدهم بك قريباً جدّاً".

كنت قد سمعت تلك الكلمات مرّات عدةً حتى لم يسعني أن أتخيّل أنّها تعني أيّ شيء. وبطبيعة الحال، لم يحدث شيءٌ بعد أن غادرت مكتبه. ربّما لم يكن الإصلاحيون مولعين بنا كثيراً، فقد سجّلنا انتهاكاتهم ومخالفاتهم القانونية في كثيرٍ من تقاريرنا. لكنّهم كانوا يتساهلون معنا، رغم وجودنا كشوكةٍ دائمة في خاصرتهم. تساهلوا معي ومع زملائي وكان عملنا في ظلّ حكمهم لا يزال جزءاً من إيران.

ذهبت إلى المنزل فوراً بعد الاجتماع، إذ كنتُ أتوقّع قدوم زائرٍ في ذلك المساء

كان قد طلب مقابلتي هو أحمد جلبي، السياسي العراقي الذي ساعد في إقناع الولايات المتحدة بالإطاحة بصدّام حسين. كان جلبي مقرّباً من الحكومة الإيرانية أيضاً، ووجدت غريباً ألّا تذكر وسائل الإعلام الإيرانية شيئاً عن وصوله. عندما حلّت ساعة الموعد وانقضت، رنّ هاتفي. كان جلبي هو المتكلّم. تحدّث بلغة فارسية مقبولة، معتذراً عن تعذّر مجيئه شخصيّاً. لقد أراد أن يقابلني، كما شرح، ليسألني هلْ أقبل أن أكون قاضيةً في محاكمة صدّام حسين. كان الجيش الأميركي قد ألقى القبض على صدّام أواخر ٢٠٠٣، وبقي محتجزاً منذ ذلك الحين بانتظار محاكمته على مختلف الفظاعات التي ارتكبها أثناء السنوات الطويلة التي حكم فيها العراق، من استخدام الأسلحة الكيميائية ضدّ الكرد العراقيين إلى سحق قرى الشيعة في جنوب العراق.

قلت: "لا تستطيعون محاكمته في العراق. يجب أن يحاكم أمام محكمةٍ جنائيةٍ دولية، محكمة حقيقية".

فقال: "لكنّ مثل تلك المحكمة لن تُصدر حكماً بالإعدام".

– "حسناً، إن كنتم مصمّمين على إعدامه قبل محاكمته، فلا أستطيع أن أكون جزءاً من مثل هذه العملية".

انتهت محادثتنا عند هذه النقطة. لكم كان مؤثّراً وعميقاً في رمزيته من الناحية السياسية لو أنّ امرأةً إيرانيةً قاضية، تنتمي إلى المذهب الشيعي، أشرفت على مصير صدّام حسين. لكنّني لم أكن أستطيع المشاركة في محكمةٍ صوريّة، عندما يكون هذا الضرب من إبطال العدالة هو تحديداً ما أمضيت حياتي في إيران وأنا أعترض عليه. لم أعثر في الصحف الإيرانية التي صدرت في الأيام التالية ذكراً لزيارة جلبي إلى طهران، ووجدتُ لافتاً أن تكون الولايات المتحدة قد اعتمدت كلّ ذلك الاعتماد على رجل تربطه بالحكومة الإيرانية روابط حميمة كهذه، رجلٍ مرّ بطهران من دون أن يترك أثراً، ويجيد الفارسية بما يكفي للتفاوض بنفسه.

الفصل الخامس

في ظلّ أحمدي نجاد

في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥، بعد أسابيع من تولّي أحمدي نجاد للرئاسة، صعد على منصّة الجمعية العمومية للأمم المتحدة وأعلن أنّ لإيران الحقّ في امتلاك الطاقة النووية وأنّها ستتحدّى "الفصل العنصري النووي" الذي تمارسه أميركا. أنهى خطابه بابتهالٍ يتنبّأ فيه بقرب ظهور آخر أئمة الإسلام الشيعي. انتابني إحساسٌ بالارتياع وأنا أشاهد الخطاب من غرفة جلوسي في طهران. فمع ابتسامته الماكرة ونظرته اللامبالية المبتهجة تقريباً عندما نظر إليه زعماء العالم بنفورٍ وحيرة، رأيتُ أنّ ذلك الرجل يستمتع بالمواجهة وأنّ أيديولوجيته السياسية سجّلت ذلك التحدّي بوصفه نجاحاً عظيماً. أتذكّر تلك اللحظة بوضوحٍ شديدٍ حتّى الآن، لأنّ القلق الذي سأحمله باستمرارٍ في جسدي أصابني حينذاك، مع الوعي المتزايد بأنّ الأمور تبدو مرشّحةً أن تسوء، بل ربّما تمضي على نحوٍ كارثي.

تساهل الإصلاحيون مع عملي بوصفي مدافعةً عن حقوق الإنسان، وأثناء تولّيهم الحكم، كانت علاقات إيران مستقرّةً نسبياً مع العالم. لم تكن جيّدة، لكنّها كانت مستقرّة. كانت لدى الغرب أسبابٌ جدّيةٌ للتذمّر من سلوك إيران في المنطقة وقلقٌ من برنامجها النووي. لكنّ إيران لم تكن تسعى إلى نزال، إلى أن أتى أحمدي نجاد. فرغم أنّه وعد بتحسين اقتصاد البلاد وبتأمين شروط عيشٍ أفضل للكادحين في المدن والأرياف على حدٍّ سواء، فإنّ الرئيس الجديد بدا الآن أكثر اهتماماً بإلقاء إيران في

مسارٍ تصادمي مع الغرب.

عندما تخبّطت إيران في هذه الحقبة الجديدة المبهمة، كان عزائي أنّ ابنتي نرجس لا تزال في المنزل. توفّيت والدتي المسنّة في أواخر ٢٠٠٤، وكذلك أختي الحبيبة الكبرى مينا التي كانت مصابةً بالسرطان. وكان وجود نرجس بعد تلكما الخسارتين بلسماً شافياً. كثيراً ما كانت تنثر كتبها القانونية على الطاولة في المساء، ونعمل معاً جنباً إلى جنب، فتنهض إحدانا بين حينٍ وآخر لسكب مزيدٍ من الشاي أو لإحضار زبديّة من التوت المجفّف. في بعض الأمسيات، يعزف جواد على التار، وهي آلةٌ وتريةٌ إيرانيةٌ تقليدية، في الجانب الآخر من غرفة الجلوس؛ وفي ليالٍ أخرى، يعود من درس الغناء ويجدنا ورأسانا محنيّان على عملنا. فيقول في أحيان كثيرة بعطفٍ وهو يطبع قبلةً على رأس نرجس: "يا لكما من أمٍّ وابنةٍ مجدّتين!". بات زواجنا أكثر ألفةً بعد أن باتت البنتان شابّتين بالغتين.

كانت نرجس تتدرّب آنذاك في نقابة المحامين الإيرانية. أثناء دراستها القانون في جامعة شهيد بهشتي، وهي كلية حقوقٍ مرموقة، تصفّحت دروسها ومقرّراتها بفضولٍ لأرى كيف يُعلَّم القانون في ظل الجمهورية الإسلامية. عندما كنت طالبةً في كلية الحقوق في الستينيات، درسنا بعناية المبادئ الرئيسية للشريعة الإسلامية، رغم أنّ الشاه كان قد وضع قانون جزاءٍ علمانياً، وكذا الأمر بالنسبة إلى القانون المدني. بعد الثورة، سيتوقّع المرء أن توسّع الجامعات تعليمها الشريعة وتعزّزه، بما أنّ النظام الجديد أحلّ الشريعة الإسلامية محلّ النظام القانوني العلماني الذي كان موجوداً أيّام الشاه. لكنّ نرجس كانت تتعلّم أقلّ من نصف ما تعلّمتُه من مبادئ الشريعة أيّام دراستي. لماذا؟ الجواب بصورةٍ أساسية لأنّ واضعي المنظومة التعليمية في الجمهورية الإسلامية لم يكونوا يريدون تعليم الطلاب دقائق قانون الشريعة وفلسفتها وتقليدها. يُجهَّز الطلاب المتبحّرون والمتمرّسون بما يؤهّلهم للدعوة إلى وجهات نظرٍ ومقارباتٍ للقوانين الإسلامية أكثر جدّةً وحداثةً. لكنّ الجمهورية الإسلامية أرادت مسلمين ضعفاء غير ملمّين بالمداولات القانونية الإسلامية، لأنّ المسلمين الذين يعرفون دينهم يمكن أن يكونوا أعداء محتملين للنظام. هذا هو السبب في أنّ أحد رجال الدين الأصوليين قال ذات مرّةٍ في خطابه أمام برلمان

البلاد: "نحتاج إلى قضاة ملتزمين الجمهوريةَ الإسلامية ويجب ألّا نعلّم ونقدّم إلى المجتمع أناساً مثل شيرين عبادي".

كان حجم عملي يتزايد باستمرار، ومن المرجح أنّ ذلك الأمر أثار هلع رجل الدين ذاك. كنت على الدوام أُجري مقابلاتٍ وألتقي بموكّلين جدد، وبصورةٍ عامة يستودعني الباحثون عن العدل آمالهم أكثر من أيّ وقتٍ مضى. كانَ الناس يأتون في معظم الأحيان لمقابلتي بعد أن يفقدوا الأمل في ضمان حكم عادلٍ من المحاكم، ووجدتُ نفسي أكرّر العبارات عينها لكلّ من عبر بابي تقريباً:

> لم تعد المحاكم في بلدنا مستقلّة، ولذلك يجب ألّا تفرِط في الأمل. أنا لا أستطيع اجتراح المعجزات، لكنّني سأستفيد من كلّ القنوات ومكبّرات الصوت الموجودة بمتناولي لأوصل صوتك إلى بقية العالم.

***

في الأمسيات، كثيراً ما كنّا أنا ونرجس نقطع عملنا لمشاهدة الأخبار، على كلٍّ من قناة الأخبار الحكومية وقناة هيئة الإذاعة البريطانية باللغة الفارسية، لنعلم ماذا يجري في العالم. كثيراً ما كانت الأخبار الحكومية تنشر صور رحلات أحمدي نجاد في أرجاء البلد. إذ تتبعه الكاميرا على الدوام وهو يصافح المزارعين المسنين ذوي الشعور الشائبة في منطقةٍ أصابها القحط، تربة صفراء متشققة تشكل مشهد خرابٍ مطبِق يعد أحمدي نجاد، الذي بات يصوّر كبطلٍ قومي، بإنقاذها. ويلقي أحمدي نجاد أثناء زياراته خطاباتٍ على حشود ريفيةٍ استولى عليها الإعجاب، يلوّح برسائل الشكوى التي قدّموها إليه أمام الكاميرا، واعداً بمساءلة الدولة ثمّ يمشي بين الجماهير وهو يوزّع مغلّفاتٍ من النقود: ١٠٠ ألف تومان (ما كان يعادل آنذاك حوالى ٥٠ دولاراً).

لقد ولّد ضخّ المال في الاقتصاد على هذا النحو ميولاً تضخميّةً بالغة الخطورة. أصيب اقتصاديّو البلد بالذعر ونشروا رسائل في الصحف القومية تحذّر من أزمةٍ اقتصاديةٍ وشيكة، بل إنّ حاكم مصرف إيران المركزي نفسه حذّر من أنّ سياساتٍ

أحمدي نجد ستؤدّي إلى تضخّم جامح. لكنّ شكاواهم لم تجد آذاناً مصغية في أيّ مكان، ورأى المعدمون الإيرانيون العاديون، وهذا أمرٌ مفهوم، في أحمدي نجاد نوعاً من المخلّص، بخطاباته الريفية المتحمّسة ومغلّفات النقود الممتلئة التي كان يوزّعها. لقد كانت تلك المغلّفات، الأشبه بسلوكِ إدماني، تقدّم بلسماً للمصاعب على المدى القصير، لكنّها خلقت مشكلةً أكبرَ بكثير لخزينة الدولة في المستقبل.

في السنتين الأوليين من ولاية أحمدي نجاد الأولى، التي تبلغ أربع سنوات، تمتّع بحرّيةٍ كبيرة: حظي بدعمٍ غير مشروطٍ من المرشد الأعلى الذي يخوّله الدستور الإيراني سلطةً مطلقة، وبمساندةٍ من الطبقة الحاكمة المتشدّدة في البلد. فعندما تولّى رجال الدين السلطة في إيران عام ١٩٧٩ وأسّسوا نظاماً قانونياً يخوّلهم سلطةً مطلقة، حلّت إدارة الاقتصاد في أدنى سلّم أولوياتهم. وقد اشتُهر قولٌ لآية الله الخميني: "سعر البطيخ الأصفر ليس شأناً من شؤون الثورة"، كما بدا خلفه آية الله خامنئي أيضاً غير منزعج من ألاعيب أحمدي نجاد الاقتصادية.

عدا إغواء الفقراء في الأرياف والمدن بتقديم المال، كان أحمدي نجاد بارعاً أيضاً في رعاية الحسّ القوميّ المتأصّل عند الإيرانيين. ذات مساء، كنّا جميعاً مجتمعين في غرفة الجلوس نشاهد الأخبار حين بثّت القناة الحكومية خطاباً لأحمدي نجاد حول العلماء الإيرانيين الشباب الواعدين. ادعى قائلاً: "هنالك فتاةٌ ذهبت إلى مديرة ثانويتها وقالت لها: 'يا خانم، اكتشفتُ طاقةً نوويةً في البيت، هل تستطيعين فعل شيءٍ بهذا الصدد؟'"، ثمّ أخذ أحمدي نجاد يصف كيف أرسل علماءَ من منظمة الطاقة النووية في إيران للتحقّق من الاكتشاف المذكور. "ذهبوا إلى منزلها ورأوا كيف أنتجت بالفعل طاقةً نوويةً في المطبخ باستخدام قطعٍ اشترتها من السوق بمساعدةٍ من شقيقها الأكبر!".

راقبت مشدوهةً والتفتُّ لأنظر إلى جواد ونرجس اللذين كانا مذهولين أيضاً. كانت تلك لحظةً من لحظات كثيرةٍ في إيران لم نكن نعلم فيها هلك كان علينا الضحك أم البكاء. فقد كان ما ادّعاه الرئيس مثيراً للضحك حقّاً: فتاة في المرحلة الثانوية قد أعدّت انشطاراً نووياً في مطبخها. لكنّ الأمر كان أيضاً مصدراً لاضطرابٍ عميق؛ المدى

الذي يمكن أن يحرّف فيه الرئيس الحقيقة ويشوّه الواقع بهدف إقناع الإيرانيين بأنّ لبلادهم الحقّ في امتلاك الطاقة النووية. تبيّن في نشرةٍ 'خباريةٍ لاحقة أنّ أحمدي نجاد قد أرسل حرّاساً شخصيين لضمان سلامة هذه العبقرية الواعدة ومخْتَبَر مطبخها، رغم أنّنا لم نعلم أبداً اسمها أو الطبيعة الدقيقة لاكتشافها المدهش.

***

بعد غداء يوم أربعاءٍ عاديّ، لمحتُ الساعة وأدركتُ اقتراب موعد قدوم أحد عناصر الاستخبارات: السيد مهدوي. كان يأتي إلى مكتبي بين حينٍ وآخر لمناقشة "اهتمامات" شتّى، ويتّصل دائماً مسبقاً لتحديد موعد، كما أنّه يحرصُ على أن يكون مهذّباً. علمتُ بأنّ مهدوي لم يكن اسمه الحقيقي – يخفي جميع عناصر الاستخبارات هويتهم الحقيقية بعناية – ورغم سلوكه المهذّب، فمجرّد تعاملي مع شخصٍ ذي اسم مستعارٍ كان يزعجني. كنتُ قد تلقّيتُ في الأسبوع السابق رسالة تهديد بالبريد، تساءلتُ هل عليّ ذكرها لمهدوي. كان جواد يشعر بقلقٍ خاص، وشعرتُ أنّ عليّ فعل شيءٍ ما. نصّ الرسالة كما يأتي: "إذا تابعتِ عملك، فسوف نعتني بك وبابنتك نرجس".

لم أذكر الرسالة لنرجس؛ فقد كانت أصلاً تتّخذ كلّ الاحتياطات التي اعتقدتُها ضروريةً لسلامتها، ولم أكن أريد لها أن تشعر بالترويع، أو، وهو الأسوأ، بالنقمة في مثل عمرها المبكّر. سيتسنّى لها وقت كثير لاحقاً لتشعر بالمرارة سياسياً.

تصوّرت أنّ مهدوي ربّما لا يعلم شيئاً عن الرسالة، وربّما كان ذلك أفضل. إذ تدير الدولة الإيرانية أفرعاً استخباراتيةً شتّى، بعضها أكثر تشدّداً من غيرها، وكثيراً ما تتنافس هذه الأفرع مع بعضها بعضاً. ولو أنّ فرعاً آخر قرّر أن يكون شديداً معي، فالأفضل ألّا يشعر فرع مهدوي أنه مضطرٌ ليحذو حذوه.

وضعتُ الأوراق التي كنت أراجعها في مجلّدٍ وجذبتُ وشاحاً إلى رأسي بانتظار رنين الجرس. رنّ بعد بضع دقائق فحسب من الموعد، لكنّ مهدوي اعتذر عن تأخّره الطفيف. كان رجلاً قصيراً أنيقاً، مربوعاً، بلحيةٍ مشذّبةٍ وسلوك محامٍ، يكتب دائماً

ملاحظاتٍ على كرّاسٍ أصفر ويحثّني على ذكر مزيدٍ من التفاصيل.

بعد مجاملاتٍ قليلة، أعلن آخر "اهتمامٍ" له بعملي. ففي مطلع ٢٠٠٥، كنتُ قد وافقتُ على تمثيل روزبيه مير إبراهيمي، وهو صحافيٌّ ومدوّنٌ اعتقلته السلطات في ٢٠٠٤ ووجّهت إليه التهم المعتادة التي توجَّه إلى الصحافيين الذين يعملون مع صحافة مستقلة محاصَرة لكنّها لا تزال تعمل. عندما وافقتُ على تمثيله، كرّرتُ علناً أنّ النظّام القضائي والجزائي في إيران معيبٌ بعمق. ولم تنل مثل هذه الملاحظات إعجاب مهدوي ورؤسائه في وزارة الاستخبارات.

قال وهو يصالب ساقيه ويحدّق إلى وجهي: "خانم عبادي، أنت تعلمين ما هي المشكلة. أميركا عدوّنا وهي تستغلّ مثل هذه الانتقادات".

– "لكنّ ما قلتُه صحيحٌ تماماً".

– "كان عليك أن تأتي وتخبرينا بهذه الأمور مباشرة. لا تذهبي وتخبري وسائل الإعلام. فعندما تفعلين، يستغلّ العدوّ كلماتك".

كنّا قد أجرينا مثل تلك المحادثة سابقاً في مناسباتٍ عدة. وفي كلّ مرّة، كان مهدوي يقدّم التوسّلات عينها فأردّ عليه بالإجابات عينها.

– "إذا ما توقّفت الدولة عن سوء التصرّف، فلن يكون لديّ ما أقوله. في النتيجة، لن يكون هنالك سببٌ حتى يستغلّ أحدٌ شيئاً. لكن إذا استُغلّ ما أقوله، فجذر المشكلة يكمن في سلوك الدولة".

نظر إليّ في ذلك اليوم بشيءٍ من خيبة الأمل. تجاهلت نظرته، إذ لم أجد ما أضيفه. كنت في الماضي قاضيةً وأنا الآن محامية، والقانون يهتمّ بالنيات وبنتائج النيات. لو أنّ الدولة تنوي الأفضل لمواطنيها، لاحتاجت أن تبرهن على ذلك في سلوكها تجاههم. لم يكن بوسعها توقيف الصحافيين ورميهم في السجن وتكبيدهم صنوف التعذيب النفسي وسوء المعاملة كافة ثمّ إرسال عنصرٍ ليتحدّث إليّ عن "استغلال" أميركا اعتراضاتي على ذلك.

قال مهدوي وهو ينهض مستعدّاً للمغادرة: "أستطيع فحسب أن أطلب منك ثانيةً ألّا تتحدّثي من فضلك مرّةً أخرى بمثل هذه الطريقة التي سوف تؤذي النظام".

عندما أغلقتُ الباب خلفه، جلست إلى الطاولة وأنا أتساءل إلى متى سوف يصيغون هذه الطلبات على شكل مناشدات.



***

في ذلك الشتاء، والعام ٢٠٠٥ ينزلق إلى ٢٠٠٦، توسّعت شبكة الملاحقة الخاصّة بأحمدي نجاد. ففي عصر يوم باردٍ من شباط/ فبراير، وفي مدينة قُم المقدّسة، تصادف أنّه يوم عاشوراء، أهمّ يوم حداد في الإسلام الشيعي، حيث تجمّع مئات الصوفيين في حسينيةٍ، أي صالة صلاةٍ، محلّيةٍ وجميعهم يرتدون ملابس سوداء ويذرفون الدموع على استشهاد الإمام الحسين، وهو أحد أحفاد النبيّ محمّد وقد قُتل في معركة كربلاء في القرن السابع، ولا يزال شخصيةً مركزيةً في الإسلام الشيعي. كان الرجال يلطمون صدورهم بإيقاعٍ منتظم ويردّدون بكائيات الحزن على الإمام الحسين، حيث تتداخل أصواتهم وترتفع معاً.

خارج أبواب الحسينية، وقف عشرات الرجال الملتحين بملابس غير مرتّبة وقمصانٍ سائبة الحافات ووجوهٍ متوتّرةٍ من الغضب يتحضّرون لاقتحام مراسم الحداد. وعندما تلقّوا الأمر من قائد الميليشيا، دفعوا الأبواب ليفتحوها وهاجموا النادبين. اندفعوا وهم يطلقون صيحاتٍ صاخبة وركلوا كلّ رجلٍ صادفوه. أمّا الصوفيون، فترنّحوا، وتهاوى كثيرون منهم ذاهلين عن حزنهم الأشبه بالغيبوبة. لعلعت طلقاتٌ نارية، ولم يكن واضحاً من أين، لكن تصاعدت صيحات: "لقد أصيب بطلقٍ ناري!"، ثمّ حلّت الفوضى عندما تفرّق المهاجمون والنادبون في الاتجاهات كافّةً.

بعيد فرار الصوفيين، وصل رجالٌ آخرون وبدؤوا يضعون زجاجات ويسكي فارغة وملابس داخلية نسائية حول الحسينية المهجورة. كان هنالك دمٌ على الأرض في بعض الأماكن، نزفه المصابون، لكنّ الرجال تجاهلوا ذلك بعنايةٍ وركّزوا على ترك أدلّتهم التجريمية.

بعد ذلك، جاءت الجرّافة، هدرت في الشارع وبدأت تضرب بمخلبها الخاصّ بالإسمنت جدران الواجهة. فتحت فجوةً في الباب الرئيسي ثمّ هاجمت الجوانب،

تاركةً ثقوباً مغبرة وأثلاماً. اندفع أهالي قُم ومئات الصوفيين إلى الشوارع ليتفرّجوا على الدخان المتصاعد من حطام الحسينية التي تحوّلت في غضون ساعات إلى رمادٍ وأنقاض. في تلك الليلة، أعلنت أخبار التلفزيون الحكومي أنّ الصوفيين لم يأبهوا بقداسة يوم عاشوراء، فتجمّعوا في حسينيتهم ليشربوا الكحول ويمارسوا الجنس غير الشرعي. ولهذا السبب، قال المذيع، هُدمت حسينيتهم.

في غضون سنةٍ واحدةٍ فحسب من تولّي أحمدي نجاد السلطة، منحت إدارته وأزلامه حرّية التصرّف للمتطرّفين الدينيين الذين ملأوا صفوف الميليشيات التطوّعية الحكومية. ورغم أنّ أعضاء تلك الميليشيات لم يتلقّوا رواتب رسمية من الحكومة، فقد حصلوا على منافع مالية غير محدودة، من القروض ذات الفائدة المنخفضة إلى رهون استخدام السيارات الحكوميةٍ. لم يرتدوا زيّاً رسميّاً، لكنّهم تمتّعوا بدعم القوات الأمنية الحكومية وكثيراً ما كانوا يعملون مستقّلين عن الشرطة. في أحيان كثيرة، تُجنَّد الميليشيات كقوّة أمنٍ أهلية، فتقتحم المحاضرات والمناسبات التي تحكم عليها بأنّها تنتقد الدولة، وتقيم حواجزها الأخلاقية الخاصّة، فتضايق الشباب الذين تصدح الموسيقا الغربية في سياراتهم أو يحملون فيها المشروبات الكحولية، وتُغير على الحفلات الخاصة. عندما كان الرئيس خاتمي في السلطة، سعى إلى كبح جماح الميليشيات، مطالباً إياها أن تكون أكثر التزاماً بالقانون واحتراماً لخصوصية الناس. لكنّ أحمدي نجاد قلب ذلك المسار، فبدأ يحرّض الميليشيات ويشجّع أشدّ مواقفها تعصباً ويعطيها إشاراتٍ خفيةً بأنّها إن أرادت معاقبة من حادوا عن رؤيتها الصارمة للإسلام، فإنّ الدولة لن تقف في طريقها. وعمل النظام القانوني الإيراني، مع رأس السلطة القضائية الذي يعيّنه المرشد الأعلى مباشرةً، بالتوازي مع هذه الراديكالية المتنامية.

لم يكن الصوفيون الذين ظهرت ممارستهم الباطنية للإسلام في القرن الثامن يمثّلون أيّ تهديدٍ حقيقيٍّ للدولة رغم أنّ عددهم كان معتبراً. التدخّل في السياسة أمرٌ بغيض بالنسبة إلى الصوفيين الجندباديين الذين استقوا اسمهم من منطقةٍ تقع شمال شرقي إيران انحدر منها مؤسّس الفرقة. لم يكونوا يريدون أكثر من أن يترَكوا وشأنهم في ممارستهم إسلامهم، وكانوا يتابعون حياتهم في مدن إيران، أطباء ومحامين وكتّاباً وما إلى ذلك، لكنّهم اختاروا أن يتعبّدوا وفق الشعائر الصوفية. لم تكن الحكومة ولا

رجال الدين الأكثر تشدّداً والتابعون للدولة يحبّذون الصوفيين؛ هم في رأيهم منحرفون إلى حدٍّ ما، تماماً مثلما يرون أيّ شخصٍ يمارس تأويلاً للإسلام أكثر تسامحاً ومرونةً منحرفاً. كانت السلطات قد حظرت ممارسة الصوفيين رقصتهم الدورانية التقليدية، كما أنّها حظرت عدداً من ممارساتهم الأكثر إثارةً، كالمشي عبر النيران من دون أن يحترقوا أو ثقب أجسادهم من دون أن ينزفوا الدماء.

كنت أعرف زعيم الصوفيين، أو مرشدهم، السيد تابنده، منذ كنتُ قاضيةً قبل الثورة. لم يكن أحدٌ ليصدّق أنّ أتباعه يمكن أن يشربوا الكحول ويعاشروا النساء في قاعة صلاة، ناهيك عن يوم عاشوراء، كما زعمت التقارير كافّة التي نشرتها الصحافة التابعة للحكومة. أمّا الصحف المستقلّة التي كانت لا تزال تصدر في ذلك الوقت، فنقلت الأحداث بموضوعيةٍ أكبر، لكنّها أيضاً بالكاد نقلت نبأ الإغارة والهدم، ولم تحقّق في ما رشح بالفعل.

بعد بضعة أيام، مرّ بمكتبي ثلاثة أشخاص قالوا إن عدداً قليلاً من الصوفيين الجرحى رفعوا شكوى إلى محكمة الصلح في مدينة قُم ضدّ المهاجمين الذين عُرفت هويّاتهم، وكذلك ضدّ من أعطوا الأمر بالهجوم. لكن عندما رأى المدّعي العام الشكوى، رفض تسجيلها والأمر بإجراء تحقيق. بدلاً عن ذلك، مزّق الورقة أمام أعينهم وأخبرهم أنّه ليس من حقّهم اللجوء إلى مثل هذا الإجراء القانوني لأنّهم الطرف المذنب. وعندما سمع زعيم الصوفيين السيد تابنده بما حدث، طلب منهم أن يأتوا لمقابلتي. "خذوا القضية إلى السيدة عبادي واطلبوا منها أن تمثّلنا. فإذا كانت لها علاقة بالقضية، لن يتجرّأ المدّعي العام على تمزيق الشكوى".

طلبتُ من زوّاري أن يشرحوا لي السبب الحقيقي للصدام. فقالوا إن الصوفيين باتوا أخيراً يجتذبون حشوداً متزايدةً من الناس. فقد اجتذبوا إلى صفوفهم الإيرانيين الملتزمين الإسلام ممّن يشعرون بالغربة عن المساجد الرسمية لأنّهم يربطونها بالفساد الحكومي والنفاق. في الحسينية الصوفية، لا يوجد ابتهالٌ إلزاميّ لستّ دقائق من أجل صحّة المرشد الأعلى وكبار المسؤولين. ومع ابتعاد الإيرانيين المتزايد عن المساجد والصلاة الحكومية، مثّل الدين الصوفي بديلاً دينياً إسلامياً نابضاً بالحياة.

لقد دفع توجّه الناس إلى الحسينية الصوفية أحدَ رجال الدين النافذين في قُم، وهو رجلٌ

يتمتّع بدعم المرشد الأعلى ومودّته، إلى إصدار تحذير. ونظراً إلى تناقص عدد الحضور في خطابات رجل الدين ذاك واحتفالاته، طالب بأن تخضع الحسينية لسلطته. رفض الصوفيون ذلك الطلب، وأبرزوا وثائق الوقف التي بحوزتهم والتي تحدّد الإجراءات اللازمة لإدارة شؤون الحسينية. في نهاية المطاف، شجّع الحسد الجياش لدى بعض رجال الدين النافذين ومجموعة من عناصر الأمن الأهليين الذين تدعمهم الدولة، إلى جانب داعمين من رجال الدين، على مهاجمة الصوفيين في ذلك اليوم.

وافقتُ من فوري على تمثيل الصوفيين المصابين بصفتي محامية لهم، وطلبت من اثنين من زملائي تولّي هذه القضية معي. كان أحدهما محامياً من قُم اسمه محمد سيف زاده، اعتقدتُ أنّ نفوذه المحلّي يمكن أن يكون مفيداً. في اليوم التالي، زار سيف زاده مكتب المدّعي العام في مدينة قُم وهو يحمل توكيلاً وقّعناه كلانا والزائرون الثلاثة من قُم. في تلك الزيارة، عندما رأى المدّعي العام اسمِي، لم يمزّق شيئاً وبدلاً من ذلك فتح ملفّ قضية. التمس سيف زاده، الذي سيحكَم عليه لاحقاً بالسجن لستّ سنوات بسبب نشاطاته القانونية، أن يوثّق طبيبٌ شرعيٌّ من الفور إصاباتهم قبل أن يتماثلوا للشفاء. لكنّ المحكمة لجأت إلى تكتيك التأخير وطلبت منه العودة في اليوم التالي. وعندما عاد، قيل له أنّ الملفّ قد أُرسل إلى طهران لتعالجه المحكمة الخاصة برجال الدين. قانونياً، لم يكن ذلك يمنع فحص الضحايا، لكنّ المدّعي العام تعمّد التأخير في إرسال الأوراق، حتى تتلاشى الجروح مع الزمن.

استغرق تحويل القضية إلى طهران شهرين، وعندما تابعتُها، سمعتُ بالتحديد ما كنت أتوقّع سماعه: ليس من حقّي أو حقّ أيٍّ من زملائي تقديم الدعوى لأنّنا لسنا من رجال الدين، وهي (قضية) سوف تعالَج في المحكمة الخاصة برجال الدين. على هذا النحو، تعمل هذه المحكمة المنفصلة فعلياً على حماية رجال الدين من القانون، فتشبه بذلك أشدّ الشبه الحصانة الدبلوماسية التي تحمي الدبلوماسيين من الملاحقة مهما أساؤوا التصرّف. في المحصلة، كانت النتيجة النهائية لتلك الدعوى المزعجة والمأساوية محدّدةً مسبقاً منذ البداية. وبعد ذلك، تدهورت علاقة الدولة بالصوفيين بشدّة. فاعتُقل مئاتٌ من أتباع الصوفية في المدن والبلدات الإيرانية. حتّى هذا الجزء المعتدل والمسالم من المجتمع وجد نفسه محاصراً وسجيناً، واستهدفته الدولة بصفته عدواً.

الفصل السادس

نساءٌ تجاسرن على النهوض

عصر ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦، وكان الطقس صيفياً والسماء تخلو من الغيوم، بدأت مجموعةٌ من الناشطات المهتمّات بحقوق المرأة بالوصول إلى ميدان السابع من تير، أحد أهمّ الأماكن العامّة في العاصمة. وهو ميدانٌ فسيحٌ وواسع تحدّه متاجر لبيع المعاطف ومبانٍ تضمّ المكاتب وبائعي زهور، وحركة السير فيه مكتظّةٌ على الدوام بما أنّ الطريق السريع المؤدّي إلى شمال المدينة يتقاطع مع الميدان في شماله. كان العصر دافئاً وارتدت بعض النساء صنادل ومعاطف خفيفةً محتشمة. ورغم الدخان البنّي السميك المعلّق عادةً فوق الميدان، فقد كان الهواء في ذلك اليوم صافياً، وبدت بقع العشب الخضراء حول جزر طريق المركبات معافاةً ووارفة، كما بدا الميدان صاخباً بسبب أبواق سيارات الأجرة وهدير الحافلات البطيء.

عبَرت الناشطات قبل وصولهنّ إلى الميدان شوارع طهران وهنّ يوزّعن كتيّباً بعنوان: "لماذا لا نرى القوانين الحاليّة عادلة". كانت نبرة الكتيّب بسيطةً وجذّابةً، فقد استخدمت بلغة طبيعية أمثلةً من النوادر لإظهار السبب في أنّ قوانين البلاد – "التي كثيراً ما لا نفكّر فيها إلى أن نقع في مأزق" – تمثّل معضلةً عويصةً للنساء. حملت النساء بعض اللافتات الملفوفة في حقائبهنّ، لكنّهنّ لم يكنّ قد أخرجنها بعدُ لكي لا يلفتن الانتباه قبل أن يتجمّعن كما يجب. كان قد وصل حوالى سبعون شخصاً، تمهّلوا في الطرف المركزي الجنوبي من الميدان، يتحدّثون وينتظرون انضمام آخرين. عبرتُ

الساحة عصر ذلك اليوم، لكنّني لم أبقَ للمشاركة في الاحتجاج نفسه. وقد حكت لي المنظِّمات ليلاً ما جرى.

قبل الرابعة بدقائق، لاحظت المنظِّمات الرئيسيات اللواتي جئن باكراً موكباً صغيراً من عربات الشرطة الخضر والبيض قادمةً من جانب الميدان الشمالي. ورغم أنّ التحرّكات كانت منسّقة، فإنّ بعض الدرّاجات الناريّة التي تحمل رجال شرطةٍ يرتدون خوذات مكافحة الشغب تدفّقت من شارعٍ جانبيٍّ ضيّقٍ نحو الجانب الشرقي من الميدان. خرجت من عدّة عربات نقلٍ تابعةٍ للشرطة شرطيّاتٌ يرتدين تشادوراتٍ سوداء متزمّتة تغطيهنّ من الرأس حتى القدمين. بدأن يركضن عبر الميدان وهنّ يلوّحن بالعصيّ، وقماش تشادوراتهنّ يتلاطم حولهنّ. حاولت المحتجّات الذوبان في حركة السير والزوغان باتجاه الأرصفة وضمن الحشد. لكن فجأةً، ظهر في كلّ مكانٍ ضبّاط شرطةٍ يصرخون بالناس أن يتفرّقوا لكن من دون أن يسمحوا لأحدٍ بالذهاب. أمسكت الشرطيّات بقسوةٍ المحتجاتِ من أذرعهنّ وسحبوهنّ باتجاه عربات النقل المنتظرة. كذلك، هاجم ضبّاط الشرطة الرجالَ الموجودين ضمن الحشد. انطلقت أعمدةٌ من الغاز المسيل للدموع، وصرخ الناس: "عيناي، عيناي!". تعثّرت بعض النسوة فانحنين ممسكاتٍ بوجوههنّ.

كانت إحدى الشرطيات – ذات جسم ممتلئ وتضع وشاحاً بنيّ اللون وهو غطاءٌ للرأس يشبه العباءة – أشدّهنّ عنفاً. قالت الناشطات لاحقاً إنّها كانت أشبه بجلّاد، ترغي وتزبد وتغرز أظفارها في سواعد المحتجّات. كما أنّ وجهها كان، كما قلن، يتلوّى غضباً وهي تنتقل بخطوات واسعة من هجومٍ إلى هجوم. وعندما انهارت النساء بسبب الغاز المسيل للدموع، كانت تمسك بهنّ من مناديل رؤوسهنّ وتسحبهنّ على الرصيف باتجاه عربات النقل الخاصّة بالشرطة.

لقد أجهضت السلطات الاحتجاج قبل أن يبدأ، فسحقته بعنفٍ لم يتوقّعه أحد. جرحت عدداً من المحتجّات واعتقلت عدداً من المنظِّمين الرئيسيين، ومن بينهم علي أكبر موسوي خوئيني، وهو إصلاحيٌّ كان عضواً في البرلمان وأتى تضامناً مع النساء. في الأيام التالية للاحتجاج المسحوق، أعلن النائب العام لطهران أنّ المحتجّات المعتقلات متّهماتٌ بالإخلال بالنظام العام، وبالتشجيع على التوتّرات والقلاقل،

وبنشر الأكاذيب. بطبيعة الحال، كانت الشرطة قد علمت مسبقاً بالاحتجاج، فقد وضعت المنظِّمات تاريخه وتوقيته على موقعهنّ الإلكتروني لأنّهنّ شعرن أنّه ليس لديهنّ ما يخفينه. لكن كان واضحاً أنّ النظام لن يتساهل مع مثل هذه التجمّعات العامة حتى لو كانت سلمية. وهذا الأمر ينتهك مباشرةً الدستور الذي يتمسّك بحقّ الناس في حرّية التجمّع والتظاهر العلني، شرط تجنب حمل أسلحة أو تقويض مبادئ الإسلام وتعاليمه. لكن بالنسبة إلى أهداف المنظِّمات، وكنتُ على تواصلٍ معهنّ، أوضح البطش والاعتقالات أنّ عليهنّ تغيير التكتيك.

بعد مدّة قصيرة، اجتمعت بي الناشطات لنقاش ما حدث ولوضع إستراتيجيةٍ جديدة يمكن أن تتساهل معها الدولة. لم تكن الفعالية تعني تجاوز خطوطٍ حمرٍ معينة. كنّ يعلمن أنّ حركةً نسويةً احتُجزت وسُجنت ومُنعت من التنظيم لن تكون لها فائدةٌ كبيرةٌ لأيٍّ كان. وقد أشارت تجربتهنّ في الحركة النسائية حتّى ذلك الحين إلى الحاجة إلى إصلاحٍ قانوني، لكنّ البطش المشؤوم في ميدان السابع من تير هو الذي منح النساءَ فعلياً توجههنّ الجديد. لقد سبق لي مراراً وتكراراً أن اختبرتُ شخصياً كيف يتمرّس المرء بعد سحقه في لمّ شتات نفسه وإعادة تجميعها ومعرفة ما الذي سيفعله بعد ذلك.

بعد نحو شهر، أتت إلى مكتبي اثنتان من أشهر الناشطات في مجال حقوق المرأة في إيران. كانت الأشجار خارج المبنى وارفةً والشمس ساطعةً إلى درجة أنّني أطفأت أضواء المكتب. أثناء خلع نوشين أحمدي خراساني وباروين أردلان معطفيهما ووشاحي رأسيهما، سكبت الشاي وانتظرتُ أن تستقرّ الفقاعات في السائل العنبري. لباروين حضورٌ طاغٍ بشعرها الأسود المتموّج وعينيها الواسعتين الغامقتين وحاجبيها المقوّسين. أمّا نوشين، فهي أنحل وأشدّ تواضعاً. كلتاهما كانت في مطلع الثلاثين وعملتا لسنواتٍ في مجال الصحافة والنشاط المجتمعي. كانتا في ذلك اليوم أكثر تحمّساً من المعتاد، وعندما جلسنا حول طاولة خشب البلوط القاتمة لنتحدّث، شرحتا أنّهما على وشك إطلاق حملة مهمّة جديدة.

قالت نوشين: "ستُطلق على الحملةً تسميةٌ 'حملة المليون توقيع'. بطبيعة الحال، ستحتجّ الحملة على ضروب التفرقة القانونية ضدّ النساء لكنّها ستنطلق بنا عبر البلاد

من بابٍ إلى باب، وتمضي بنا قُدُماً إلى النقاش حول حقوق المرأة".

نظرتا إليّ بترقّب.

سألت نوشين أخيراً: "إذاً، يا خانم عبادي، هل توافقين على فكرتنا؟".

كنت قد صمتُّ لأنّني شعرتُ بتأثّرٍ شديد. أحسستُ كأنّ الجهود كافّة التي بذلتها امرأةٌ مثلي في سنوات الثورة الأولى، منتفضةً على كلّ تلك التفرقة وتسلّط الدولة، تؤتي أخيراً – بعد نحو ثلاثة عقود – بعض ثمارها. كانت الحركة النسوية الإيرانية واحدةً من أبرز سمات البلد. في إيران حركةٌ نسائيةٌ مزدهرة تنبض بالحياة رغم القمع الحكومي الشرس... كلّ شيء، من القوانين التي تبيح تعدّد الزوجات والرجم إلى عمليات التمشيط التي تنفذها شرطة الآداب لمضايقة النساء في الشارع بسبب تجنبهن ارتداء ملابس محافظةً بما يكفي. والأهمّ أنّ هذه الحركة تحظى بدعم شعبيٍّ بين النساء من الخلفيات كافّة. هذه الحركة ليست تجمّعاً من نساء الطبقة العلّيا اللواتي درسن في أوروبا ويدعمهنّ أزواجهنّ، بل هي حركةٌ حقيقيةٌ لها مراكز وتقيم ندوات بحثيةً وتدريبية، بعناوين من قبيل: "كيف تتعامل مع الاستجواب". ورغم أنّني لا أرغب في نسب الفضل إلى نفسي على نحوٍ خاصّ، بدا لي أنّ حصولي على "جائزة نوبل" عام ٢٠٠٣ ساهم في تحريك الناشطات، إذ إنّ مثل هذا الاعتراف الذي نالته امرأةٌ مثلهنّ، امرأةٌ يعرفنها ورأينها تدخل المحاكم وتخرج منها لسنواتٍ في ظلّ الجمهورية الإسلامية، قد أظهر لهنّ أنّ العالم يراقب جهودهنّ ويقدّرها. في معظم الأحيان، كنّ يكافحن بمفردهنّ، لكنّ التاريخ كان أيضاً يراقبهنّ.

لقد رأيتُ مدى خصوصية هذا الوضع لأنّ موقعي أتاح لي السفر في أرجاء المنطقة، إذ لم يكن لدى أيّ بلدٍ آخر في الشرق الأوسط أمرٌ مماثل. فمعظم المنطقة لا تزال مغرمةً بالإسلام السياسي. وفي بلدانٍ مثل المملكة العربية السعودية، لم يكن كثيرٌ من النساء يهتممن أصلاً برفع مثل هذا التحدّي المفتوح لبطريركية الدولة. في النتيجة، كانت إيران تتمتّع حقّاً بخصوصيةٍ في هذا المجال وتتقدّم على جيرانها، وتمكّنت الحركة من الازدهار رغم صعود أحمدي نجاد.

قلت: "فكرتكما رائعة. إنّها جريئةٌ ومثيرةٌ للإعجاب، كما أنّها حسنة التصميم. أعتقد أنّ عليكما توخّي الحذر في توجيهها فحسب، حتى تحظى بأقصى جاذبية.

يجب أن تكون أيضاً مبادرةً ينجذب إليها التقليديون والمتدينون، لا العلمانيون فحسب".

أومأتا إشارةً إلى الموافقة، لكنّهما قالتا إنّ عليهما مناقشة هذا الجانب المتعلّق بامتدادات الحملة مع اللجنة المكلّفة إطلاقها. كان على الجميع دعم الأفكار الأساسية الخاصة بالمجموعة قبل تبنّيها. سررتُ إذ رأيتُ كم أنّ الناشطات ديموقراطياتٌ بصورةٍ طبيعية في تنظيم مبادراتهنّ والتخطيط لها، إذ لم يكنّ مستعدّات لقبول أمرٍ من دون استشارةٍ زميلاتهنّ. تمنّيتُ لهنّ حظّاً وافراً وقلتُ إنّني متشوّقةٌ لانطلاق مبادرتهنّ.

في الأسبوع التالي، عادت باروين ونوشين وأطلعتاني على مسودّةٍ لكرّاس حملتهنّ "مليون توقيع" ومقدّمته، وهي مسوّدةٌ كتبتها اللجنة القانونية الخاصّة بالمجموعة. أجريتُ بعض التعديلات الطفيفة لضمان إمكانية الدفاع عن كلّ المحتوى دفاعاً صلباً في أيّ محكمة. بعد ذلك، حُدّد موعدٌ لإطلاق الحملة: ٢٧ آب/ أغسطس.

سألتْ باروين عن القوانين التمييزية التي يجب البدء بها: قانون الطلاق وتعدّد الزوجات؟ الإرث وحضانة الأبناء؟ فقلتُ إنّ على حملتهنّ تحديد هدف واحد: إصلاح القوانين التمييزية كافّة. فسألتا هل يمكن إنجاز مثل هذا الهدف في ظلّ منظومة الجمهورية الإسلامية.

قلتُ: "يجب أن يكون ذلك هو المطمح، هو المثل الأعلى. مثلٌ أعلى يشبه الشمس في السماء. ربّما لا يستطيع أحدٌ يوماً بلوغ الشمس، لكن علينا ألّا ننسى أنّها موجودةٌ في السماء. أمّا بصدد مجموعة القوانين التي يجب البدء بها، فأعتقد أنّ الموقِّعات هنّ خير من يُجبن عن هذا السؤال".

***

عندما أتى موعد إطلاق الحملة، رفضت السلطات منح النساء تصريحاً قانونياً لإقامة اجتماعهنّ في مكانٍ عامٍّ أو قاعة اجتماعات، فلم يكن لديهنّ خيارٌ سوى بدء الحملة من مكتب أحد داعمي المجموعة. كانت الخطّة تقضي بإقامة احتفالٍ مقتضب وإعلان هدف الحملة. لكن قبل ساعتين من الاجتماع، حذّر مسؤولو الأمن صاحب المبنى

الذي يقع فيه المكتب من أنّ مثل هذا الاجتماع يجب ألّا يمضي قدُماً.

لم يكن هنالك وقتٌ لإبلاغ جميع المشاركين، فبدأ الناس يصلون تباعاً، وواجههم بابٌ موصد. كانت نوشين وباروين تقفان هناك بذراعين متصالبين على صدريهما وقد استشاطتا غضباً. نظرت أخرياتٌ بقلقٍ إلى قوّات الأمن الواقفة عند مدخل الشارع. تدريجياً، بدأت المدعوّات لحضور الاجتماع بالوصول، فشكّلن حشداً كبيراً في الشارع. لمحتُ بضعة صحافيين كذلك ضمن الحشد.

فجأةً، صرخت شابّةٌ من وسط الحشد: "لا تستطيعون إيقافنا! سوف تبدأ الحملة هنا... وسط هذا الشارع تماماً!". صفّقت المحتشدات بقوّةٍ لاقتراحها وبدأت المنظّمات في توزيع أوراقٍ لكلّ شخصٍ من أجل الحصول على التواقيع. بعد ساعةٍ من ذلك، تفرّق المحتشدون وغادرت قوّات الأمن كذلك، ربّما لاعتقادها أنّها قد نجحت في منع انعقاد الاجتماع.

في الشهر التالي، وأثناء زيارةٍ إلى الولايات المتحدة لحضور ندوةٍ مع ديزموند توتو والدالاي لاما وجميع النساء الحائزات "جائزة نوبل للسلام"، وزّعتُ على المشاركين عريضة الحملة وطلبت من الجميع التوقيع عليها. سرعان ما أعلنت وسائل الإعلام أنّ تلك الشخصيات البارزة تعرب عن دعمها هذا التحرّك الذي تخوضه النساء الإيرانيات.

رغم أنّ المنظِّمات أطلقن على جهدهنّ تسمية "حملة مليون توقيع"، لم يقتصر الهدف الرئيسي أبداً على جمع التواقيع، إذ كان يتمثّل في زيادة الوعي في أرجاء إيران بالقوانين التمييزية والتحفيز على إجراء نقاشٍ أوسع حول القوانين التي يمكن تحديثها أو تغييرها. ضمّت الحملة رجالاً ونساءً في صفوفها، وقد استخدمت مسألة الاجتماع لجمع التواقيع كمناسبةٍ للتحدّث إلى الناس والتشديد على سلميّة عملهم. زار المشاركون في الحملة المكاتب الحكومية والمنظّمات، وطلبوا التواقيع من الناس في محطّات المترو والحافلات، وزاروا النساء في بيوتهنّ، وانتشروا في أرجاء البلاد كافّة. حصلوا على دعمٍ وتوسّعوا بسرعةٍ من طهران إلى عددٍ من المدن الأخرى. وهناك، عقد الناشطون من طهران دوراتٍ "تدريب المدرّبين"، وبدأ أولئك الناشطون المحلّيون يقيمون في تلك المدن كافّة ما بدأه المؤسّسون الرئيسيون في طهران.

ما أثبته ذلك كان أمراً مفجعاً حقّاً للسلطات: إنّ المطالبة بالإصلاح القانوني قد اتسعت لتشمل النساء في أرجاء البلاد، ومن الطبقات والمناطق الجغرافية والخلفيات الاجتماعية كافة. وتمثّل نجاح الحملة العظيم في تطوير وبناء وعي النساء بشأن القضايا القانونية الأساسية كالحقوق العادلة في الميراث وتصحيح تضخّم المهور، وهي شؤونٌ حازت دعم النساء التقليديات وذوات العقلية العلمانية على حدٍّ سواء. وقد دفع الضغط المتصاعد، فضلاً على آلاف مؤلفة من التواقيع المجموعة، الدولةَ إلى التوتّر الشديد.

قُرابة ذلك الوقت، بدأت الاعتقالات. فعبر البلاد، بدأت السلطات تلاحق الناشطين، من كبار القادة إلى المشاركين العرَضيين. وجّه المدّعي العام الأوّل اتهاماتٍ بـ"التآمر على أمن الدولة" و"نشر الأكاذيب" في المجتمع. وقد حدث ذلك لأنّ المسؤولين لم يتمكّنوا من العثور على جملةٍ واحدةٍ تخالف تعاليم الإسلام المعتمدة عندما تفحّصوا بعنايةٍ الكرّاس والمقدّمة والموادّ كافّة التي نشرتها الحملة ووزّعتها. وقد عنى ذلك استحالة توجيه الدولة اتهاماتٍ بمعاداة الإسلام؛ لم يكن هنالك أصلاً ما يكفي لدفع رجل دينٍ تدفع له الدولة راتبه كي يعلن أنّ الناشطين مرتدّون. لقد دأبتُ على مراقبة ذلك منذ البداية. فمنذ ذلك اليوم الذي أحضرت فيه نوشين وباروين مسودّات وثائق الحملة، قرأتُها بعين ما اشتبهت بأنّه سيحدث يوماً ما.

عندما أُحيلت الناشطات إلى المحكمة، مثّلتُ عدداً منهنّ بصفة محامية دفاع. وفي إحدى الجلسات، تحدّيتُ صراحةً ادعاء الدولة أنّ عمل أولئك النسوة يقوّض الأمن القومي بطريقةٍ ما.

سألت القاضي: "إذاً، في حال قالت امرأةٌ إنّها لا تريد أن يكون لزوجها زوجة أخرى ورفضت أن تشاركها امرأةٌ أخرى سريرها الزوجي، هل تستطيع أن تشرح لي، من فضلك، كيف يمكن أن يدفع ذلك إسرائيل للهجوم على إيران؟". لم يكن القاضي رجل دين، لكن كانت لديه اللحية المطلوبة، وكان يحرّك باستمرارٍ خرزات مسبحةٍ من العنبر.

كانت الاتهامات غير ذات صلة بالمطلق ومثيرةً للضحك. لكن مع نظام عدالة فقد استقلاليته منذ زمنٍ طويل، وبات الآن يتماشى مع أهواء سلطة قمعيةٍ أعلى، لم تكن إجراءات المحاكم ذات معنى. حكَم القضاء على كلٍّ من نوشين وباروين بالسجن

لثلاث سنوات، كما أنّ أحكاماً بالإدانة صدرت بحقّ عدد من المتّهمات الأخريات. ولاحقاً، تعرّضت كثيرات ممّن تجنّبن عقوبة السجن للمضايقة والاستهداف إلى أن غادرن البلاد.

ورغم ذلك، كان عملهنّ نجاحاً. فقد واصلت منظّمات جديداتٌ عملهنّ وتابعن جمع التواقيع. لقد حوّلت الحملة التمييزَ القانوني إلى نقاش اجتماعيٍّ على المستوى الوطني. والمظهر الاجتماعيّ أساسيٌّ هنا، لأنّ الناشطات النسويّات تمكّنّ من فصل شؤون المرأة عن السياسات العليا: الشرق مقابل الغرب، وإيران مقابل العالم، والجمهورية الإسلامية مقابل الديموقراطية. باتت موضوعاتٌ من قبيل المساواة بين الذكور والإناث في حقّ الحصول على التعليم، وديّة الدم، وتعدّد الزوجات، قضايا تنخرط فيها النساء العاديات. ونتيجةً لذلك، ظهرن في الانتخابات التالية بوصفهنّ جزءاً أساسياً من الوعود الانتخابية لحملات المرشّحين.

كذلك، حدثت انتصاراتٌ قانونيةٌ صغيرة. ففي ٢٠٠٨، ضغطت الحملة على البرلمان لتعديل قوانين الميراث في البلاد، وذلك لضمان تمكّن النساء من أن يرثن أملاك الزوج المتوفّى. في السنة عينها، صادق البرلمان أيضاً على حقّ النساء في ديّة دم مساوية في الحوادث التي تغطّيها شركات التأمين. وتمكّن أعضاء في البرلمان من الحيلولة دون قبول المادتين ٢٣ و٢٥ من قانون "حماية الأسرة" الذي اقترحته حكومة أحمدي نجاد في ٢٠٠٧، وكانتا ستمكّنان الرجال من الزواج ثانيةً من دون موافقة الزوجة الأولى وتكلّفان النساء دفع ضريبةٍ على مهورهنّ. لم يكن أيٌّ من ذلك يعني أنّ صانعي القوانين في إيران قد باتوا فجأةً ليبراليين ومهتمّين بحصول النساء على حقوقٍ متساوية أمام القانون، بل تحسّسوا بما يكفي الرأي العام ليروا أنّ المجتمع نفسه قد أصبح أكثر تقدّميةً. وكما الحال عادةً في إيران، تدبّر الإيرانيون أمورهم بدفع النظام إلى الأمام أو بجذبه باتجاههم... لست متأكّدةً إن كان الأمر دفعاً أم جذباً.

الفصل السابع

جواسيس على عتبة الباب

في ليلةٍ من ليالي طهران الدامسة عام ٢٠٠٧، قبيل الواحدة صباحاً، كانت صديقتي القديمة هالة إسفندياري، وهي باحثةٌ إيرانيةٌ أميركيةٌ في شؤون الشرق الأوسط في مركز "وودرو ويلسون الدولي للباحثين" في واشنطن العاصمة، تستقلّ سيارة أجرةٍ على الطريق السريع بين طهران وقُم، في طريقها إلى مطار الإمام الخميني. كانت هالة تزور إيران مرّتين أو ثلاثاً كلّ سنةٍ لرؤية أمّها، وهي امرأةٌ نمساويةٌ عاشت في البلد لعقودٍ، وكانت مخلصةً بما يكفي لإيران لتبقى فيها حتّى بعد وفاة زوجها الإيراني، والد هالة. أسرع سائق سيارة الأجرة في الليل وبدأت سيارةٌ في المسار المجاور تقترب اقتراباً غير محمود. جنحت مقتربةً ثمّ ابتعدت ثمّ عادت للاقتراب ثانيةً. تشبّثت هالة بقبضة الباب وصاحت بالسائق، فخفض سرعته بعصبيةٍ وهو يلوّح بيده إلى السائق الآخر كأنّه يقول: هل تحاول قتلنا جميعاً؟ واصلت السيارة الاقتراب أكثر فأكثر، إلى أن حاذت سيارة الأجرة وأرغمت سائقها على التوقّف. تحت وهج أضواء الشارع البرتقالية الواهنة، قفز رجلان من السيارة وفتحا أبواب سيارة الأجرة بالقوّة. أمسكا بحقيبة يد هالة وبمتاعها ثمّ وثبا عائدين إلى سيارتهما ومضيا مسرعين في الليل.

عادت هالة مضطربةً إلى بيت والدتها، إذ إنّها لم تتمكّن من ركوب الطائرة لأنّ جواز سفرها الإيراني كان في حقيبتها المسروقة، وذهبت إلى مخفر الشرطة صباحاً لتبلّغ عن الحادثة. أحالتها الشرطة إلى مسؤولي أمنٍ طرحوا عليها بدورهم بضع أسئلةٍ

عن عملها، ثمّ تركوها تغادر. وافقت على العودة بعد بضعة أيّام وأجابت عن بقيّة أسئلتهم. في المرّة التالية التي عادت فيها من أجل مزيدٍ من الاستجواب، اعتقلها العناصر. بدا واضحاً أنّ السرقة على الطريق السريع كانت مدبّرةً، وأسلوباً متطوّراً لمنع هالة من العودة إلى واشنطن.

تواصل معي زوج هالة، شاؤول بخاش، وهو أستاذٌ بارزٌ في جامعة جورج ميسون. وكان، مثله مثل هالة، صحافياً معروفاً قبل الثورة. كانت هالة جدّةً ولا يفصلها وقتٌ طويلٌ عن التقاعد: امرأة مرهفة ونحيلة لا يستطيع أحدٌ تخيّل أن تكون في زنزانةٍ في جمهوريةٍ إسلامية. بدا زوجها منفعلاً لكن رابط الجأش، وأكّد لي أنّه سيدفع لي أتعابي مهما كانت مرتفعةً في حال وافقتُ على تمثيل هالة. فشرحتُ له أنّني أخذت عهداً على نفسي ألّا أتقاضى أيّ مبلغ من أيّ سجينٍ سياسي. والتزام هذا العهد كان بالنسبة إليّ أشبه بأداء فريضة دينية. هلْ يجدر بالمرء تلقّي المال لأداء فريضةٍ دينية؟ شكرني وبدأتُ عملي. لكنْ كالعادة، لم تسمح لي السلطات بزيارة هالة، ولم تزوّدني بملفّ القضية لأدرسه. لم يكن ممكناً تحديد ما الذي كانت السلطات تعتقد أنّه السبب في ذنبها. ما الذي اتُّهِمتْ بفعله؟ ولماذا حادثة السطو المدبّرة على الطريق السريع؟ لماذا لم يحصلوا ببساطةٍ على مذكّرة توقيفٍ من المدّعي العام ولم يأخذوها من بيتها؟

في هذه الظروف، كان الدفاع عن مثل هذه الموكّلة شبيهاً إلى حدٍّ ما بالدخول إلى أحد أفلام الجاسوسية من دون أيّ معرفة مسبقة بالحبكة أو دون أيّ حسٍّ بالموقع. كثيراً ما شعرتُ أنني كمن يندفع في الظلام وأنا أطرق الأبواب وأبحث عن الشخص المعني الصعب المنال، الفرد الذي ربّما يكشف ما يحدث فعلياً. في حالة هالة، منعتني السلطات من التحدّث إلى المحقّقين الذين كانوا يرونها بانتظام، وهنالك بطبيعة الحال مسألة تعقّب ضبّاط الاستخبارات الذين يتولّون قضيتها، أولئك الذين يتّخذون القرارات كافّة، بل أين أبحث عنهم؟ لا يزال الموقع الدقيق لمقرّ وزارة الاستخبارات في طهران غير معروفٍ لأيٍّ كان، عدا أولئك الذين يعملون هناك، وأولئك الذين يحتلّون أعلى المراتب في الحكومة. ففي تعاملاتي كافّة مع العناصر، كانوا هم الذين يزورون مكتبي، ولا يفصحون عن المكان الذي يعودون إليه.

لم يكن هنالك كثيرٌ ممّا أستطيع فعله، لكنّني كنت بحاجةٍ بالتأكيد إلى فعل شيءٍ ما،

فأجريتُ مقابلات صحافيةً عن القضية كلّ ساعة في أحيان كثيرة. كتبتُ رسالةً تتضمّن تفاصيل القضية إلى المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، فقد كانت إيران في اللجنة في تلك السنة وحداني الأمل في أن يطلقوا سراح هالة لتجنّب الحرج بأن تثار المسألة أثناء أحد اجتماعات اللجنة المقبلة. بعد مدّة غير طويلة، أطلقت السلطات سراح هالة. كان أصدقاؤها وعائلتها في واشنطن قد شنّوا حملةً شعواء في الصحافة الغربية تحثّ الحكومة على إطلاق سراحها، ونجحت الحملة. غادرت طهران وعادت إلى واشنطن العاصمة، ولم تعد بعد ذلك أبداً.

في الشهور والسنوات التالية لاعتقال هالة، واصلت الدولة الإيرانية اعتقال واحتجاز إيرانيين أميركيين آخرين من ذوي الجنسية المزدوجة. لقد انتهجت الدولة تلك السياسة، بدايةً وقبل كلّ شيء، لإيجاد ورقة مساومةٍ مع الولايات المتحدة الأميركية. وأناسٌ مثل هالة ومن أتوا بعدها كانوا فعلياً رهائن، ويصيرون قضايا يطرحها المسؤولون الأميركيون عبر وسطاء ثمّ مباشرةً على المسؤولين الإيرانيين، على أمل ضمان إطلاق سراح المواطنين الأميركيين. ولا يشير سعي إيران إلى خلق قدرةٍ على المساومة عبر مثل تلك الوسائل إلّا إلى يأسها، وكذلك استعدادها لاستخدام أشدّ الوسائل الممكنة افتضاحاً لتحقيق أهدافها السياسية.

***

ذات صباح شتائيٍّ قارس، كنت أقف خارج المبنى الذي تقع فيه شقّتنا وأنا أرتدي معطفاً صوفيّاً دافئاً، بانتظار أن تقلّني زميلةٌ شابّة. الثلج الناعم يغطّي الأغصان السابغة للأشجار، وبقعٌ من الطين بلون القهوة لا تزال متجمّدة على إفريز الرصيف. قبل ذلك ببضع دقائق، أرسلت لي زميلتي رسالةً على هاتفي لتخبرني أنّها قريبة، فأغلقتُ الباب وخرجت، وشعرت بالقلق من أن يتسبّب لها الجليد والثلج في شارعنا في مشكلةٍ ما. شارعنا جادةٌ سكنيّةٌ صغيرةٌ تتفرّع عن الشارع الرئيسي في يوسف أباد، وقد تصعب المناورة فيه شتاءً بسبب زاويته الطفيفة. كان بإمكاني أن أمشي حتّى الشارع الرئيسي وأستقلّ سيارة أجرة، لكن في ذلك الوقت، شتاء ٢٠٠٧، لم أعد أذهب إلى أيّ مكانٍ

بمفردي. كنتُ قد تخلّصتُ من الحارسين الشخصيين اللذين عيّنتهما الدولة لي، واشتريتُ أثناء إحدى زياراتي إلى الخارج قبل مدّةٍ وجيزةٍ زجاجةً من رذاذ الفلفل، أحتفظ بها في حقيبة يدي. لم يكن هنالك تهديدٌ معيّنٌ يدعوني لفعل ذلك، بل مجرّد إحساسٍ عامٍّ بتوتّرات متصاعدة. كنتُ أعلم أنّ استياء السلطات منّي يتزايد، وأنّها ستختار عاجلاً أم آجلاً طريقةً للتعبير عن ذلك الاستياء بمزيدٍ من الحدّة. في بعض الأحيان، كما في حال عودتي إلى المنزل في وقتٍ متأخّرٍ مساءً أو أثناء المشي في منطقةٍ من طهران لا أعرفها جيداً، كنت أقبضُ على الرذاذ براحة يدي. لم أكن أخاف من اللصوص، بل من الجواسيس.

قبل مدّةٍ وجيزة، كنتُ قد تلقّيتُ مذكّرة استدعاءٍ أمام قاضٍ لأشرح لماذا صافحتُ جاك شيراك، الرئيس الفرنسي، في السنة السابقة. يبدو أنّ بعض الإيرانيين شاهدوا المصافحة على التلفزيون أو أنّ صورةً لها قد نُشرت في صحيفةٍ وأنّ أحداً ما قد تقدّم بشكوى قانونية ضدّي بحجّة أنّني بمصافحة رجلٍ علناً ألحقتُ العار به، بذلك الفرد العشوائي، "أمام العالم بأسره". تجاهلتُ الاستدعاء، إذ كنتُ على درايةٍ بأنّ الدولة تستميت لمحاكمتي لسببٍ ما، لكنّ شكوى كهذه هي شكوى أرفض التعامل معها.

بات واضحاً أنّ وصول أحمدي نجاد إلى السلطة قد غيّر كلّ شيءٍ تغييراً غير قابلٍ للتعديل. كان غضب المؤسسة السياسية وقلة تسامحها يتزايدان، والموالون لأحمدي نجاد وسماسرته الذين زُرعوا في مؤسّسات الدولة المتعددة منشغلون في ضجة إغلاق أيّ انفتاحٍ صغيرٍ تدريجي شهدته إيران في عهد الرئيس خاتمي. أمّا سلطات الرقابة، فأحكمتْ بشراسةٍ ضوابطها على ما يمكن أن ينشره الروائيون أو كتّاب السيناريو أو الأكاديميون، وحتى الكتب التي نالت الموافقة ونُشرت عادت إلى مكتب الرقيب. هكذا فقدت رواية **الفتاة ذات القرط اللؤلؤي** في طبعتها السابعة تصريح النشر الخاص بها، وكذلك رواية غابرييل غارسيا ماركيز **ذكريات غانياتي الحزينات** التي نُشرت بالفارسية بعنوانٍ ملطّف: **ذكريات حبيباتي الحزينات**.

بل إنّ الوضع بالنسبة إلى الناشطين والمنظّمين ازداد كلوحاً، إذ تعرّضت عائلاتهم لمضايقةٍ من الدولة، وتعرّضوا لتهديدات عناصر الاستخبارات والتحذيرات المتصاعدة يومياً بالملاحقة القضائية. والأسوأ من ذلك كلّه هو تضييق فضاء النقاش

العام. باتت الصحف أكثر مداهنةً في تغطيتها السياسة خشية إثارة سخط الرقباء، وأضحى الأكاديميون والمثقفون الذين يعبرون عن آراءهم بصراحة أكثر هدوءاً. لقد تلاشت حيوية المناخ السياسي الإيراني، تلك التي جعلت إيران متمايزةً إلى حدٍّ كبيرٍ عن المنطقة، وحلّ محلّها اعتقال الصحافيين والتضييق على المنشقّين، ما أدّى إلى جعل علاقتي بالدولة مشحونةً أكثر. لكن لم يكن لديّ خيارٌ سوى رفع صوتي وانتقاد الحكومة على نحوٍ أكثر علانيةً.

أخيراً، تباطأت سيارة بيجو رمادية وتوقّفت أعلى شارعنا. لوّحتُ لأشير إلى أنّني قادمة ومشيتُ على الرصيف صعوداً لأحيّي زميلتي. شعرتُ بأنّني متهاودة في ذلك اليوم، لكنّني لم أقل شيئاً عن ذلك ونحن نلتحم بحركة السير ونتوجّه إلى المحكمة الثورية في طهران.

على كلّ من يدخل إلى مبنى المحكمة أن يمرّ بالأمن، وكما الحال في المباني الحكومية والأماكن العامّة كافّة، يوجد صفٌّ للرجال وآخر للنساء. مشينا نحو قسم الأمن الخاصّ بالنساء وسمعنا من خلف الستائر حيث يتمّ التفتيش صوتاً مدوّياً يؤدّب امرأةً لأنّها سمحت لبعض خصلات شعرها بالظهور من تحت غطاء رأسها.

كان الصوت يقول بحدّة: "وما هذا؟ امسحيه".

فقال الصوت الآخر بنعومة: "لكنّه مجرّد قليلٍ من الأساس الخاصّ بالبشرة... هل هنالك مشكلةٌ حقيقيةٌ في ذلك؟".

- "إذا أردتِ الدخول، هنالك مشكلة".

انتظرنا أن تصلح المرأة الموجودة خلف الستارة السميكة البحرية اللون ما يعيب مظهرها ثمّ دخلنا. كانت إحدى نساء الأمن تجلس وتطالع مجلّةً، فيما احتلّت الثانية - تمكّنتُ من الفور من معرفة أنّها صاحبة الصوت المدوّي - معظم المساحة الصغيرة. تذكّرتُها من آخر زياراتي إلى المحكمة، إذ كانت ترتدي وشاحاً أسود متزمتاً يضغط على الجلد حول وجهها اللحيم وبدا أنّها ترتدي تشادوراً فوق آخر أسود اللون. ورغم حجمها، لا يكاد يبدو للعيان أيّ معلم أو ملمح لشكل جسدها. تديّنها الشديد واضح. لم يكن أيّ انحراف، مهما كان ثانويّاً، يفلتُ من تحديقها الصارم، إذ تزمّ فمها أمام أيّ استخدامٍ للعطر أو لارتداء معطفٍ خفيفٍ ملوّن، وهي أمورٌ يتغاضى عنها عادةً أيّ

تفتيشٍ أمنيٍّ آخر ولعلّها ليست أصلاً مخالفاتٍ من الناحية التقنية.

لكن عندما اقتربت منّي منحنيةً لتفتيشي، همست في أذني قائلةً: "أنا أحترم ما تفعلينه لحماية حقوق المرأة. بحقّ الله العليّ القدير، افعلي شيئاً من فضلك للنساء المسكينات المقهورات. لقد تزوّج صهري بامرأةٍ أخرى ويريد الآن تطليق ابنتي. يقول الجميع إنّه استخدم حقوقه الشرعية. أيّ نوعٍ من الحقوق هذا؟ من فضلك، بحقّ الله، افعلي شيئاً للنساء".

كانت زميلتي تنتظرني خارج الستارة بعد أن فتّشتها تفتيشاً بسيطاً المرأة الأخرى الهادئة ذات المجلّة.

قالت بفضول: "ما الذي أخّرك إلى هذا الحد؟ هل تشاحنت معك؟".

- "كلا، على الإطلاق".

أحزنتني كلمات حارسة الأمن كما أنّها شحذت عزيمتي وأنا أمشي باتجاه المحكمة. فقد أرادت المرأة العدالة لابنتها، وتردّد صدى كلماتها بهدوءٍ في ذهني ونحن نواصل السير في الممر، تذكرةً بأنّ مطلب العدالة هو أحد المطالب التي يتشاطرها كثيرون جدّاً من الإيرانيين بصرف النظر عن تبايناتهم.

ولأنّ الناس كانوا يستأمنونني على مظالمهم، لأنّهم يبحثون عنّي ليخبروني بأحزانهم، علمتُ بأنّ متاعب حارسة الأمن هي مجرّد نقطةٍ في بحر الاستياء المتلاطم الذي يسود المجتمع الإيراني. فكثيراً ما أسرّ لي موظّفون حكوميّون بخيبة أملهم في الوزارات والمكاتب الأخرى التي أزورها بداعي العمل، بل إنّ قضاةً اشتكوا لي صراحةً أحياناً منزعجين من أحد جوانب الوضع القائم. تساءلت عن مكمن كلّ هذا الارتياب والامتعاض. كيف يمكن أن يهجع داخل كلّ هذا العدد من البشر وهم يمضون أيامهم ويؤدون أعمالهم المتعدّدة في هذه المدينة التي تختنق بالتلوّث، منتظرين ومنتظرين تحسّن شيءٍ ما؟

***

في يومٍ شتائيٍّ صقيعيٍّ آخر، ظهر فجأةً ملمّع أحذيةٍ واستقرّ على الطرف المقابل للمبنى

الذي نعيش فيه. شارعنا ضيّقٌ ولا يكاد يتّسع لسيّارةٍ واحدة، وهو ينتهي بحديقة عامة. وهو في الآن عينه سكنيٌّ وغير طويل، والناس الوحيدون الذين يطرقونه هم القاطنون القلائل فيه. من الواضح أنّه مكانٌ غير مناسب لكسب العيش بالنسبة إلى ملمّع أحذية. بات الرجل يأتي كلّ صباح مرتدياً سروالاً رمادياً رثّاً ومعطفاً فضفاضاً ويجلس على مقعد خشبيٍّ ويخرِج الملمِّع والفراشي. كان العمل برمته محاولةً مضحكةً وسمجةً من أجهزة الأمن لمراقبتي، وبدأ زملائي وأصدقائي الذين يأتون إلى مكتبي يعلّقون بسخرية عليه أثناء مرورهم.

يقولون مثلاً: "العمل مزدهرٌ هذه الأيام، أليس كذلك؟"، ويضيف أحدهم: "عساك غير متعب"، مستخدماً عبارة الترحيب الفارسية الشائعة التي تُلقى على من قد يقابلهم المرء في سياق العمل أو الوظيفة. فيبتسم الرجل بتهذيب، غير مبالٍ بتلك التعليقات. لم أره يوماً يسجّل ملاحظات، لكن كان بحوزته هاتفٌ جوّالٌ بالتأكيد يستخدمه لنقل أخبار تحرّكات أولئك الذين يدخلون ويخرجون من المبنى، ثمّ اختفى بعد بضعة أسابيع.

بعد نحو شهر، رأيتُ أثناء ذهابي إلى الشارع الرئيسي لشراء حلوى من مخبزنا المحلّي كشكاً حديث الطلاء في أعلى جادّتنا، اختير موقعه بعناية لمنح صاحب الكشك رؤيةً واسعةً تكشف أيّ سيارةٍ أو مشاةٍ يتوجّهون إلى شارعنا. وعندما مررت به، ألقيت نظرةً على الرجل الذي يدير الكشكَ وتفرّستُ في وجهه مباشرةً.

على مسافةٍ تقلّ عن مئة ياردة، يوجد كشكٌ آخر خدم الجوار لعقدين من الزمن. ازدهرت تجارةُ صاحبه، إذ كان يبيع معظم الصحف والمجلات التي تُنشر في طهران، وكان ودوداً ويحبّه جميع سكّان المنطقة. لقد شكّ الجيران وأصحاب المحلّات كافّة في المنطقة بأنّ بائع الصحف الواصل حديثاً عنصر استخبارات، وقد وضعته السلطات في مكانه لمراقبة القادمين إلى مكتبي والخارجين منه، مثله مثل ملمّع الأحذية. ورغم أنّ السلطات أدارت مراقبتها بفجاجةٍ دفعت الجيران والأصدقاء إلى التندّر عليها، فإنها أثارت حفيظتي لاعتقادي أنّ عائلاتِ المعتقلين المستضعفة والموكّلين المحتملين والناشطين المحكومين والمُخلى سبيلهم مؤقّتاً ربما يأتون لمقابلتي وهم يتخيّلون أنّهم يذهبون إلى اجتماعٍ خاصٍّ، فيما كانت وجوههم وهويّاتهم تسجّل بسرعة وتُرسل

إلى الهيئات الأمنية التابعة للدولة.

ذات عصر، وصل موكِّلٌ أمضى بعض الوقت في السجن، بسبب جُرم سياسي، للزيارة. وضع ببطء معطفه ومظلّته على كرسيٍّ قرب الباب، وقد تجهّمت أساًريره. قال لي: "عندما كنتُ أًمشي قرب الكشك، رأيت أحد المحقّقين في المحكمة الثورية. كان في الداخل، يتحدّث إلى بائع الصحف. أستطيع التعرّف على وجهه أينما كان".

هكذا أيقنتُ تماماً أنّ شكوكي في محلّها. فأنا أخضع للمراقبة كلّما دخلت إلى بيتي وغادرته. وثمة عنصر استخباراتٍ يبقى متنبّهاً، لا هدف له سوى مراقبتي وإرسال التقارير.

الفصل الثامن

فتوى يجب الدفاع عنها

مع تحوّل شتاء طهران إلى ربيع، ومع ذوبان الثلوج عن ذُرى جبال ألبرز، واصل الوضع السياسي اكفهراره. ففي هذا الوقت تقريباً، أرغمت السلطات جواداً على التقاعد. لقد كان وضعه يسمح له تقنياً بالتقاعد بعد ثلاثين عاماً من العمل الوظيفي، لكنّه لم يكن يخطّط لذلك. كان مفعماً بالحيوية، يتمتّع بكامل صحّته، ويستمتع بعمله بصفته كبير مهندسين ويرغب في أن يبقى على رأس عمله لخمس أو عشر سنواتٍ قبل طلب التقاعد. لكن ذات يوم، استدعاه مسؤول الموارد البشرية في الشركة الهندسية التي يعمل فيها وقال له إنّهم يقبلون تقاعده الذي سيوضع موضع التنفيذ من الفور. أخبره مدير الموارد البشرية أنّ وزارة الاستخبارات قد أخبرتهم على نحوٍ غير مباشرٍ أنّ ذلك القرار اتُّخذ بسبب نشاطاتي.

لم يكن جواد محطّماً، لكنّه لم يكن مسروراً تماماً. كانت لا تزال توجد إمكانية أن يعمل مستشاراً – لن يكون الأمر بالضرورة نهايةً لحياته المهنية – لكنّ ذلك لم يمنع شعوري بالأسى والذنب، فقد دمّر عملي فعلياً عملَه. كان ذلك مثالاً آخر على التغيير الذي أصاب حياته بسبب المسار الذي اخترتُه، وكان تراضياً آخر تحمّله عن طيب خاطر. خطّطتُ لرحلةٍ معاً إلى روسيا في محاولةٍ للتعويض عن خسارته. لكنّ حياته تغيّرت بعد ذلك. سعى إلى شراكة لم تُفلح أبداً، وانتهى به الأمر إلى التخلّي عن العمل في وقتٍ أبكر ممّا كان سيفعلُ لولا ما حدث. كانت تلك إشارةً مبكّرة

على أنّ الدولة لن تسمح لنا أن نتقدّم معاً.

***

كنتُ أجلس إلى مكتبي أرتشف أوّل كوب شايٍّ صباحيٍّ عندما رنّ الجرس. كانت سلطات طهران قد ألقت القبض أخيراً على سبعة من زعماء العقيدة البهائية، واهتزّت الطائفة حتى أعماقها. تصعّب إيران الحياة على أتباع الأقليات الدينية التي لا تقبلها كالمسيحيين واليهود والمسلمين السنّة. لكنّ البهائيين، الذين ترى فيهم الجمهورية الإسلامية زنادقة، يتعرّضون على وجه الخصوص للاضطهاد على نطاقٍ واسع. ظهرت العقيدة البهائية في إيران قبل نحو مئتي عام، وأسّسها النبيّ بهاء الله. اليوم، يبلغ العدد الكامل للبهائيين على الصعيد العالمي نحو خمسة ملايين، يعيش عددٌ معتبرٌ منهم يصل إلى ثلاثمئةٍ وخمسين ألفاً في إيران، ما يجعلهم منفردين الأقلية الدينية الأكبر. ولا تكتفي الجمهورية الإسلامية برفض البهائية، بل تمنع أتباعها من الحصول على وظائف حكومية ولا تمنحهم تراخيص ليقيموا مشاريع من قبيل المطاعم وصالونات الحلاقة، وتمنع شبابهم من الدراسة في الجامعات. وقد أعدمت الحكومة أكثر من مئتي بهائيٍّ منذ ١٩٧٩ لمجرّد انتمائهم الديني.

عندما اعتُقل زعماء الطائفة، لم يجرؤ أيّ محام على تولّي قضيتهم. ففي العالم القانوني، البهائيون منطقة يُمنع الاقتراب منها في الجمهورية الإسلامية، ولن يتولّى أيّ محام، حتى أولئك الذين يمثّلون النسويات والناشطين من أجل الديموقراطية، قضايا البهائيين، لأنّ كراهية الحكومة وحساسيتها البالغة تجاههم تبلغ حدّاً يجعل المحامين يخشون أن تكون العواقب وخيمة عليهم. ولهذا السبب، أتى لمقابلتي أهالي المعتقلين، ووافقت على أن أكون محاميتهم.

بعد مدّةٍ غير طويلةٍ من قبولي قضيتهم، بدأ عددٌ من المواقع الإلكترونية المتشدّدة يذكر أنّ ابنتي نرجس قد اعتنقت البهائية. في ظلّ التأويل الصارم الذي تتبنّاه الجمهورية الإسلامية للشريعة الإسلامية، يصل التحوّل عن الإسلام إلى حدّ الردّة، وعقوبتها الموت. كان ذلك، كما تخيّلتُ، مقدّمةً لتقارير لاحقة ستزعم تحوّلي شخصياً. كانوا

يحاولون ترويعي كي أتخلّى عن القضية، وربّما كانوا ينصبون لي فخّاً ما.

كنت أعلم أنّني أسير على أرضٍ خطيرةٍ وأنّ عليّ التفكير بصورةٍ خلّاقة. فاتصلت بسماحة آية الله العظمى حسين علي منتظري، وهو رجل دينٍ كبير كان في الماضي من المقرّبين إلى الخميني، لكنّه أزيح في أواخر الثمانينيات عندما احتجّ على إعدام النظام المنشقين بالجملة. ومنذ ذلك الحين، تحوّل منتظري إلى واحدٍ من أكثر رجال الدين الإيرانيين ليبراليةً، فتعرّض لتضييقٍ كثيفٍ من النظام وفُرضت عليه الإقامة الجبرية. كتبتُ إلى منتظري أستفتيه، وسألته صراحةً هل يسمح الإسلام لمسلم بالدفاع عن بهائيٍّ متّهم بالتجسس. فأصدر آية الله منتظري فتوى تجيز ذلك، بل مضت الفتوى إلى حدّ توضيح أنّه إذا كان المرء متأكّداً من أنّ البهائي المتّهم بريءٌ، فيكون الدفاع عنه واجباً، لا جائزاً فحسب.

منع النائب العامّ مقابلة المتّهمين محاميهم قبل انتهاء التحقيقات. وفضلاً عن ذلك، لم يُسمح لي بدراسة الملفّات أو بالاطّلاع على التُهم الموجّهة إليهم. ذهبتُ مرّات ومرّات لمقابلة رئيس المحقّقين بهدف الحصول على بعض الأخبار عن موكّليّ، لكنّه رفض التماساتي كلّها. أثناء إحدى الزيارات، ثارت ثائرته:

- "أنت مسلمة. كيف يمكنك الدفاع عن بهائي؟".

- "أنا أريد الدفاع عنهم لأنّني بالتحديد مسلمة ولست بهائية. أنا أؤمن بحرّية الدين والإسلام يدافع عن هذا الحق".

نظر إليّ بقسوة، فشعرت بالجرأة على المتابعة.

- "ألم يقل القرآن: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ (١) لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ (٢) وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ (٣) وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ (٤) وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ (٥) لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ (٦)...﴾ فما هو معنى هذه السورة؟".

- "من المؤسف حقّاً ألّا يسمح القانون بذلك. لو أنّ القانون يسمح لي، ما أظهرت الرحمة حتّى لأطفالهم. إنّهم يضلّلون شبابنا".

بعد قُرابة عام، سُمح لموكّليّ أخيراً بتلقّي زيارات من عائلاتهم، لكنّهم ظلّوا ممنوعين من الاجتماع بي، فنقل لي الأخبارَ الأقاربُ الذين سُمح لهم بالزيارة. أخبروني أنّ مسؤولي الأمن، بمن فيهم كبير المحقّقين، وعدوهم بالرأفة بهم في

المحكمة في حال وافقوا على عزلي.

لم يوافق الموكّلون، وبعد أن احتُجزوا في السجن بضعة شهورٍ أخرى، سُمح لي أخيراً بدراسة ملفّاتهم. كان المدّعي العامّ قد اتّهمهم بالتجسس لأميركا وإسرائيل وبالتآمر على الأمن القومي. لكنّ ملفّاتهم لم تتضمّن أيّ بيّنةٍ أو حتى أيّ اشتباه يمكن أن يدلّ على أنّهم مذنبون. كان واضحاً أنّهم يعاقَبون على انتمائهم الديني، لكنّ الدولة وجّهت إليهم تهمة التجسّس لأنّ اضطهادهم على أرضية الانتماء الديني سيسبّب إدانةً دولية. رسمياً، لا يقول قانون الجزاء الإيراني عادةً إن الانتماءَ إلى البهائية جريمة، وكان من المفترض أن يُطلَق سراح أولئك البهائيين لأن المحكمة لم تقدم أدلةً على فعلهم التجسس، لكن المحكمة حكمت على موكليّ، وهم خمسة رجالٍ وامرأتان، بالسجن عشرين عاماً، وهم لا يزالون يقبعون في السجن حتّى اليوم.

***

كنّا في ذروة الصيف، وكان ضجيج مكيّفات الجيران أشبه بدندنة جماعيةٍ أسمعها من مكتبي. كنتُ أقرأ رسالةً إلكترونيةً من ابنتي، وأرتشف بذهنٍ شاردٍ عصير كرزٍ حامض، وأحسب في ذهني فارق التوقيت مع الساحل الشرقي للولاياتٍ المتحدة لأرى متى أستطيع الاتصال بها. أجفلني صوت رنين الجرس، إذ لم أكن أتوقّع مجيء أحدٍ، وانتظرتُ مدة قبل أن أنهض لأجيب.

– "نعم؟".

– "مهدوي، من وزارة الاستخبارات. هل لديك لحظة؟".

اتّكأتُ على إطار الباب متسائلةً عمّا يجدر بي فعله. لم يأتِ مهدوي أبداً من دون موعد. وفي ذلك العصر، كنت بمفردي. تناولتُ غطاء رأسي وفتحتُ له باب المبنى. وعندما دخل، لحق به رجلٌ آخر.

– "هذا زميلي، السيد محمودي. سوف يتولّى ملفّك بدلاً مني".

كان محمودي في منتصف العقد الرابع من عمره، وله عينان صغيرتان بلونٍ بنّي فاتح وبشرة فاتحة، كما له اللحية الخفيفة الورعة الضرورية لموظّف مدني. وصلت

رائحة عطره إلى أنفي قبل أن يصل هو نفسه وتخيّلتُ أنّه قد وضعه في السيارة قبل أن يصعد. مسحت عيناه مكتبي بشيءٍ من خيبة الأمل، كأنّه توقّع أنه أفخم بكثير. كان حذاؤه مدبّباً على طراز أحذية الإيرانيين من الطبقة العاملة الذين يحاولون أن يبدوا من أهل المدن وأنيقين.

سألني محمودي بعد أن أعددت الشاي: "كيف حالك؟".

"بأحسن حال، شكراً لك". كان عليّ أن أذكّر نفسي بألا أصالب ذراعيّ كي لا أبدو مرتبكة.

– "أنا هنا للتحدّث عن نشاطاتك. ربّما تستطيعين مساعدتنا على أن نفهم بدقّةٍ ما تفعلينه. كنّا نعتقد أنّك منهمكةٌ بصورةٍ رئيسيةٍ في شؤون حقوق الإنسان. لكنّنا نرى أنّك الآن تقدّمين تقارير إلى الأمم المتّحدة. ما الذي يجري؟".

أجبتُ بقولي: "حسناً، الأمر الأوّل أنّنا نرسل تقاريرنا إلى أماكن متعدّدة. لكن في رأيي، ليس هنالك خطأٌ في التعاون مع الأمم المتحدة، وفي النتيجة، ليس هنالك ما يوجب الشرح".

– "إنّه يجعل عملك سياسياً. لماذا لا تضعين تقاريرك وتكتفين بذلك؟".

– "إذا كان التعاون مع الأمم المتحدة خطأً، فلماذا تبقى الحكومة الإيرانية عضواً فيها أصلاً؟ ولماذا تقيم وزارة الشؤون الخارجية الإيرانية مثل هذه العلاقات الموسّعة مع الأمم المتحدة؟ ولماذا أيضاً لدينا سفيرٌ هناك؟".

فقال: "أنا لست هنا للتحدّث عن السفراء. أخبريني لماذا تتدخّلين أيضاً في العملية الانتخابية. هذا شأنٌ سياسي؛ يجب ألّا تتدخّلي فيه".

كان مركز "المدافعين عن حقوق الإنسان" قد شكّل لجنةً للترويج لانتخاباتٍ حرّةٍ ونزيهة تستند إلى مبادئ هيئة دولية تنتمي إليها إيران. وكانت اللجنة قد قيّمت الانتخابات الإيرانية لعامين ووجدت انتهاكات عدة، نقلتها إلى الهيئة نفسها: الاتحاد البرلماني الدولي. ولم تكن الحكومة الإيرانيةً مسرورةً من ذلك.

حاولتُ أن أشرح لمراقبي الجديد أنّنا نحتاج إلى انتخاباتٍ معافاةٍ لتكون لدينا ديموقراطية معافاة. وجادلتُ في أنّ استياء الناس سوف يزداد بغيرِ ذلكٍ، وسيكونون مدفوعين إلى ثورةٍ أخرى.

استمع محمودي إلى قولي من دون إبداء ردّ فعل، مربّتاً بأصابعه على الطاولة. أعتمت عيناه عندما ذكرتُ إمكانية حدوث ثورةٍ أخرى.

قال: "حسناً. ومجلس السلام القومي الذي أسستيه، ما هو؟ عملك متفرّعٌ جدّاً".

– "لا معنى لحقوق الإنسان من دون سلام، ففي أوقات النزاع، أو حتّى بمجرّد شعورٍ بنزاعٍ وشيك، يكاد يكون مستحيلاً التركيز على حقوقٍ من قبيل حرّية التعبير أو الحقّ في التعليم. الجميع يكافحون للبقاء. في النتيجة، السلام والحقوق مترابطان في واقع الأمر".

قال: "نحن نعيش حالة سلمٍ الآن على كلّ حال، ولذلك يبدو لي أنّ المجلس جهدٌ ضائعٌ في أحسن الأحوال".

لم أدرِ إلى أيّ حدٍّ أمضي. هل عليّ حقّاً أن أقدّم إلى عنصر استخباراتٍ محاضرةً قصيرةً عن حقوق الإنسان ومعناها الوجودي الذي لا يجوز التصرّف فيه؟ كان يطالب بإجابات، ولم تكن لديّ لغةٌ أخرى لتوضيح موقفي. أراد أن يفهم – أو كان يزعم ذلك على الأقلّ – كيف تتقاطع حقوق الإنسان والديموقراطية ومنع نشوب النزاعات، لكنّ مثل هذه المحادثة تتطلّب القليل فحسب من رؤيةٍ مشتركةٍ إلى العالم، أو بالحدّ الأدنى، فهماً مشتركاً لهذه المصطلحات. بدا ذو صبرٍ نافد، ويدفع كرسيّه إلى الخلف كأنّه يريد إقامة مسافةٍ أكبر بيننا. فقرّرتُ أن أبسّط ما أقوله وأربطه بعمله.

– "أنا غير مهتمّة بالسلطة السياسية على الإطلاق. هذا ليس هدف عمل حقوق الإنسان. وأنا أعلم بأنّ الأمر يسري أيضاً على زملائي. نحن لا نعمل مع أيّ مجموعاتٍ معارضة أو لمصلحتها، بل إنّنا لا ندعم مجموعةً على حساب أخرى. إنّنا ملتزمون رؤية الناس يعيشون بحرّيةٍ وبضمان حماية حقوقهم القانونية فقط".

وصفتُ مختلف الناس الذين انضمّوا إلى "مجلس السلام القومي"، وكيف ضممنا إليه صانعي أفلام وكتّاباً وعلماء وأطباء. كنّا قد شكّلنا المجموعة أثناء رئاسة جورج دبليو بوش عندما كانت حكومته تتحدّث باستمرارٍ عن الحرب على إيران. وفجأةً، نفد صبره وقاطعني بصوتٍ مرتفعٍ قائلاً: "اطردي جميع هؤلاء الناس من مكتبك. لا تسمحي لهم بالعودة ثانيةً. مفهومٌ؟".

- "كيف تستطيع قول ذلك؟ إنّهم بعض أكثر الناس تميّزاً وبروزاً في مجتمعنا. لن أفعل أمراً كهذا".

تأفّف بصورةٍ مبالغٍ فيها. "هؤلاء الناس الذين تحترمينهم إلى هذا الحدّ مجرّد نكرات. وإذا ما طردتِهم، فسوف يذوبون ويختفون مثل كرة ثلجٍ في الشمس. إنّهم يشعرون بالقوّة لأنّهم يتجمّعون تحت مظلّتك".

تخيّلتُ نفسي في سريرتي وأنا أقول: وآنئذٍ، ستكون سعيداً؟ ستتركني وشأني وتدعني أخوض عملي وتتوقف عن مراقبتي والتّضييق عليّ؟

لكن بدلاً من ذلك، تبنّيت نبرةً جافة: "اسمع، مكتب المركز ليس ملكي. لقد نقلت ملكيته إلى المركز على سبيل الهبة، ومجلس الإدارة هو الذي يقرّر من يدخل، ولستُ أنا".

فقال وهو يبتسم بلطف زائف: "هل وثيقة الهبة بمتناول يدك؟".

- "عندما تصلّي فجراً كل يوم وعندما تصوم في رمضان، هل تحصل على إيصال؟ هل لديك وثائق تثبت أنّك صمتَ؟"، أنا التي كانت الآن ترفع صوتها. "لقد منحتُ ذلك المكتب للمركز لأنّ عمل حقوق الإنسان في منظومتي الإيمانية هو فعل عبادة".

عند هذه النقطة، نهض لينصرف. استدار وهو يفتح الباب ليواجهني: "سنراك قريباً إن شاء الله".

***

في اليوم التالي، التقيتُ زملائي في المركز وأطلعتهم على ما جرى في اللقاء. وافقوا جميعاً على أنّني محميةٌ بمكانتي الدولية بوصفي حائزةً "جائزة نوبل للسلام". وفي النتيجة، لن يجرؤ عناصر الاستخبارات على اتخاذ أيّ إجراءٍ بحقي، وأضافوا أنّ علينا تجاهل تهديداتهم. واصلنا عملنا كما في السابق: نستلم قضايا ونمضي ساعاتٍ طويلةً ونحن نحتسي القهوة عصراً في المكتب ونضع إستراتيجياتٍ وخططاً للمستقبل.

قرّرتُ الاستعلام أكثر عن محمودي، الرجل الذي رأى نفسه عدوّاً لي. علمتُ أنّ اسمه مزيّف. كثيراً ما فكّرت فيه متمعّنةً في هدفه العنيد: إسقاطي. ورغم أنّه بدا

كأنّه المحقّق الرئيسي والعنصر الذي يتعامل مع ملفّات أبرز المحامين والناشطين المنشقّين في البلاد، فقد كان مهووساً بي. طوال السنوات التي أمضيتها في الدفاع عن الناس الذين تضطهدهم الدولة، لم يسبق لي أن مررتُ بحالةٍ أخرى كرّس فيها عنصر استخباراتٍ واحدٌ مسيرته المهنية لتحطيم فردٍ واحد. لقد استجوب محمودي عدداً كبيراً من زملائي على مدى سنوات، وكثيراً ما سألهم عنّي واستجوبهم عمّا تفعله "شيرين"، فجمعت صورةً له في ذهني. كان يريد أن يعرف أدقّ تفاصيل حياتي وسلوكي. وكان يذكرني دائماً باسم "شيرين" في استجواباته، ليقلّل شأني، بوصفي لا أستحقّ أن أُدعى خانم أو حتى باسم عائلتي. وأنا أعتقد أنّه فعل ذلك ليظهر بمظهر شخصٍ تربطني به علاقة شخصية، شخصٍ قويٍّ في حين أنّني ضئيلة الشأن.

كان يعمل في الفرع الأمني لوزارة الاستخبارات، المكلّف "الملفّ الأمني" الذي يخصّ أناساً مثلي: الناشطين والنقّاد والناس الذين يُشتبه بعدائهم. ببنيته المتوسطة وبشعره البنّي الفاتح، اعتقدتُ أنّه إيرانيٌّ أشقر من أصلٍ أذربيجاني أو تركي. انضمّ منذ يفاعته إلى الميليشيات، وقال أولئك الزملاء الذين يستطيعون تمييز لهجةٍ محلّيةٍ وسط المدينة إنّه من أروميه التي تقع في مقاطعة أذربيجان الغربية في إيران. كان يشعر بالإهانة عندما يطلق عليه أحدهم لقب محقّق، إذ يعتقد أنّ ذلك الوصف لا يفي العمل الذي يفعله حقّه. كان يطلق على نفسه لقب "اختصاصي قضايا"، أو أحياناً "ضابط استخبارات". أثناء الاستجوابات، اعتاد أن يسخر من الأشخاص مقلداً أصواتهم. فيقول وهو يبدّل صوته ليحاكي صوت الضحية وطريقته في الكلام: "أريد محامياً، أريد الاتصال بعائلتي... أنا أطالب بحقوقي فحسب". كان متزوّجاً ولديه ابنة. علمتُ ذلك لأنّه أوقف أحد الاستجوابات للردّ على مكالمة وتحدّث بلطفٍ مع طفلةٍ صغيرة ووعدها بأن يحضر لها شيئاً عندما يعود إلى البيت.

لم يتراجع هوسه بي أبداً. فقد نقلت لي إحدى زميلاتي بعد أن أخضعها محمودي لعدّة استجواباتٍ كرّسها لاكتشاف تفاصيل عنّي "كيف تومض عيناه بالكراهية عندما يتلفّظ باسمك".

تابعت قائلةً: "ثمة أمرٌ بشأنك يجعله شخصياً يستشيط غضباً. كأنّ لديك شيئاً يستميت للحصول عليه. هل هي المكانة الاجتماعية؟ الهيبة؟ هو ساخطٌ لأنّك ما أنت

عليه". كان محمودي مصمّماً على تحطيمي، لكنّه بدأ أوّلاً بأفعال تخريبٍ صغيرة.

***

ففي العاشر من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨، خطّطت منظّمتي لاحتفالٍ بمناسبة الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الشِرعة التي أقرّتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨ في أعقاب الحرب العالمية الثانية، التي وُضعت لتكريس الحقوق الأساسية للأفراد في كلّ مكان. دُعي نحو مئة شخص، وكنّا قد استأجرنا خيمةً وكراسي ومدافئ لنستخدم شرفة المكتب الواسعة التي تظلّلها الأشجار لاستيعاب الجميع. وكما كنّا نفعل كلّ سنة، قرّرنا تقديم جائزة إلى ناشطٍ إيرانيٍّ بارزٍ عمل من أجل الديموقراطية وحرّية التعبير. في ذلك العام، حصل على الجائزة عزة الله صحابي، أحد الناشطين القدامى، وهو مدافعٌ عن الحقوق السياسية وحقوق المواطنين، وقارب آنذاك الثامنة والسبعين من عمره.

وصلت أمينة سرّ مكتبنا، وهي شابّةٌ بهائيةٌ تُدعى جينوس، باكراً لتزيين المبنى، فوضعت الكراسي ورتّبت الزهور مع بعض الزملاء. عندما وصلتُ إلى المركز، لاحظتُ سيارات بيجو سوداء مركونةً بصفّين على المدخل. كان الباب الأمامي للمبنى مفتوحاً على مصراعيه. تسلّقتُ الدرج بسرعةٍ ووجدتُ باب المكتب مواربا أيضاً. أثناء دخولي، قالت جينوس بصوتٍ مرتفع: "وصلت خانم عبادي".

تقدّمت باتجاهي نرجس محمّدي، إحدى أقرب زميلاتي إليّ، وهي ناشطةٌ في مجال حقوق الإنسان في أواخر عقدها الرابع، أمضى زوجها الصحافي معظم العقد المنصرم في السجن. "شيرين، لقد أتوا لإيقافنا. يريدوننا أن نغادر الآن كي يختموا المدخل بالشمع الأحمر".

– "ما الذي يجري؟ نحن لا نفعل شيئاً خطأً هنا!".

تقدّم من الممرّ عنصران أمنيان يرتديان بزّتين غامقتين. "للأسف، بأمرٍ من المحكمة الثورية، يجب أن نغلق هذا المكتب من الفور".

– "هل لديكما مذكّرة من المدّعي العام؟ هل لديكما حتّى مذكّرة لدخول المبنى؟".

– "كان الباب مفتوحاً فدخلنا. ليس بحوزتنا مذكّرة، لكنّ النائب العام أعطانا أوامر شفهية".

"أنا لن أقبل هذا". تحرّكتُ لأقف أمام باب الشرفة.

فوضع العنصر الأطول، الذي كان تحت لحيته الخفيفة طفحٌ محرورٌ، يداً على وركه، حيث كنت أعلم أنّه يخفي سلاحاً.

– "نحن لا نريد أيّ مشكلة، ولا نريد اعتقال أحد. لكن من فضلكم، كونوا على يقينٍ تامٍّ أنّ هذا الاحتفال لن يمضي قدُماً بأيّ حالٍ من الأحوال. علينا أن نختم المكتب بالشّمع الأحمر، وذلك بأوامر عليا".

كنت أعلمُ أنّه لم يكن يكذب. ففي الجمهورية الإسلامية الإيرانية، تتغلّب أوامر وزارة الاستخبارات وأجهزة الأمن دائماً على القانون. لقد سبق لي التعامل مع حالاتٍ عدةٍ قاوم فيها الناس الاعتقال أو تحدّوا العناصر مطالبين أن يبرزوا لهم مذكّرة توقيف. وفي الغالب الأعمّ، تعرّضوا للضرب المبرح وسُحلوا بعيداً، أو نُهبت مكاتبهم أو منازلهم. لقد كان الضابط الواقف مقابلي بيده الموضوعة على مسدّسه قادراً على فعل كلّ ما يريده. لم يكن ليرتدع، وكلانا كان يعلم ذلك.

ظهر عنصرٌ ثالثٌ من الجزء الخلفي للمكتب وهو يحمل كاميرا فيديو وبدأ يمسح المكان بعدسته. سجّل بالفيديو الأوراق الموجودة على المكاتب والصور على الجدران ونبتة الخنشار في الزاوية، ثمّ أدار عدسته إلى وجوهنا جميعاً.

قلت: "هل أنت مخرج سينمائي؟ نفذ عملك واخرج من هنا".

جذبت جينوس كاميرا كنّا نحتفظ بها لشهادات شهود العيان من أحد الأدراج. كانت عيناها ممتلئتين بدموع الغضب، فمسحتهما بكمّها وهي تشغّل الجهاز وتدور به لتواجه العنصر.

قالت: "سأصوّرك إذاً!".

نظر العنصر مبهوتاً والتفت إلى الضابط المسؤول الذي كان يدير ظهره إلى الغرفة ويتحدّث عبر هاتف محمول، فلم يلاحظ ذلك التبادل في الأدوار.

صاح المصوّر قائلاً وهو يتحرّك باتجاهها: "أطفئي هذه الكاميرا فوراً!".

فقالت: "إذا كان التصوير بهذا السوء، فلماذا تفعله؟"، وأدارت أثناء قولها الكاميرا

لتصوّر جميع العناصر الموجودين في الغرفة. كان عددهم وصل إلى نحو ستة.

فصاح المصوّر قائلاً وهو يشير بيده إلى العناصر الآخرين: "أوثقوها!".

لم أكن أريد لجينوس أن تتعرّض للاعتقال مهما حدث آنذاك. فلو أنّ الأمر انتهى بها إلى مخفر الشرطة، لاكتشفوا أنّها بهائية ولكان ممكناً أن تقضي سنواتٍ في السجن.

وضعتُ يدي على ظهرها قائلةً: "توقّفي يا جينوس! من فضلك". تقدّم عنصرٌ ليأخذ الكاميرا فأعطته إيّاها. كانت يداها ترتجفان.

أثناء هذا التبادل في الأدوار، بدأ بعض الضيوف بالتوافد. نظروا حولهم بتوتّرٍ وأخبرنا أحدهم أنّ صفاً من عناصر الأمن بات الآن يقف خارج المبنى محاولاً منع الناس من الدخول. سمعنا صراخاً من الخارج، رجلاً يصيح: "انتهى الأمر، لقد وضعنا حدّاً له. إلى الخلف!".

سارعتُ إلى النافذة فرأيت دوّامةً من الأجساد: ضيفات يحاولن التحرّك باتجاه الأبواب. وعندما صدّهنّ العناصر، تعثّرت امرأة، تعمل مديرةً، وهي تتراجع وسقطت في الشارع. كان رجلٌ يلوّح بذراعيه معترضاً، فأمسك عنصرٌ بذراعيه وقيّده آخر ثمّ دفعاه إلى عربة شرطةٍ كانت بالانتظار. بات الشارع مغلقاً تماماً بسيارات الأمن.

تنحنح العنصر المسؤول في الداخل بصوتٍ مرتفع، ثمّ قال: "هل ستغادرون؟ لقد طلبنا منكم بتهذيب، لكنّكم إن لم تبدأوا التحرّك، فسوف نرمي بكم إلى الخارج". دخل بضعة عناصر آخرون إلى الغرفة وهم يحيطون بالغاضب الذي بدا كأنّه هو المكلّف المسؤول.

بحثت عن هاتفي المحمول في حقيبة يدي لأتّصل بمخفر الشرطة الذي تتبع له المنطقة.

عندما ردّ رئيس المخفر، قلتُ له وأنا أشعر بانقطاع أنفاسي: "أحتاج إلى مساعدتكم. هنالك بعض الرجال في مكتبي وليس بحوزتهم مذكرة. هم يحاولون طرد زميلاتي وطردي من ملكيّتنا الخاصة".

كان العناصر يستمعون إلى مكالمتي، والغضب الشديد بادٍ على وجوههم. ألصقت الهاتف بأذني، لكي لا يسمع أحدٌ غيري رئيس المخفر وهو يقول لي إن لا

فائدة، ويطلب مني تجنب المقاومة. قال: "لن نقدّم المساعدة. الأمر قادمٌ من وزارة الاستخبارات".

نظرتُ إلى العناصر وقد تململوا وفرغ صبرهم، يتمشّون في المكتب ويدفعون بأوراقٍ حول المكاتب. عندما رأيتُ كيف تحوّل وجه جينوس الأبيض، أدركتُ أنّ الشجار سيعرّضها والزميلات الشابات الأخريات وبعض ضيوفنا لخطرٍ داهم. ربّما لن يتجرّؤوا على اعتقالي، لكن ماذا عن الآخرين؟ لوّحتُ لجينوس ونرجس والأخريات بأن يأتين صوبي.

قلتُ لهنّ بصوتٍ منخفض: "أعلم أنّ الأمر صعب، لكن علينا أن نذهب. ليس لدينا أيّ خيار".

دُرنا في أرجاء المكتب ونحن نطفئ الحواسيب، ثمّ خرجنا لإطفاء المصابيح الحرارية على الشرفة. تركنا كلّ شيءٍ هناك، الحلويات والكعك على الصواني، والمشروبات والتزيينات، وخرجنا من المكتب واحدةً وراء أخرى، فأوصد العناصر الباب خلفنا. كان الضيوف الموجودون في الخارج قد اختفوا. قارب الوقت الغروب، وانحسرت الظلال عن سيارات الشرطة التي ما زالت مصطفةً في الشارع. تساءلت باقتضاب: هل يمكن أن يأتي أحدٌ غداً فيجد الأبواب موصودةً أم أنّ الأخبار ستنتشر بسرعة بين ناشطي المدينة وفي مجتمع حقوق الإنسان؟

ولأنّ المنظمات غير الحكومية في إيران نادراً ما تقبل هباتٍ أجنبية أو تمويلاً أجنبياً – لأنّ ذلك سيعرّضها للشبهة من الفور في أعين النظام ويؤدّي إلى إيقاف عملها – يعمل معظمها ضمن حجرات المعيشة في البيوت. كان مركز "المدافعين عن حقوق الإنسان" المنظمة غير الحكومية الوحيدة التي لديها مكتبٌ كبير، وبات نقطة التجمّع للناشطين والمنظِّمين العديدين الذين يعملون على حقوق النساء والبيئة وعددٍ من القضايا الأخرى. كان فضاءً اجتماعياً آمناً، يجتمع فيه أولئك الذين يؤسّسون جمعياتهم ليتناقشوا ويتبادلوا الأخبار، وكثيراً ما يجلسون تحت الأشجار في الشرفة الفسيحة وهم يدخّنون ويتحدّثون. أطلق كثيرون على الشرفة اسم "مطعم حقوق الإنسان". في النتيجة، كان إغلاق المركز يعني أكثر من مجرّد إغلاقٍ للمكان المادّي لحفنةٍ من محامي حقوق الإنسان؛ لقد أغلق فعلياً المأوى الثقافي والاجتماعي الرئيسي

للعاملين في مجال النشاط المدني في طهران. وربّما كان ذلك جزءاً من الهدف. أثقلت هذه الأفكار جوانحي باليأس، ونظرتُ إلى الأعلى، إلى نوافذ المركز المعتمة التي تعكس ضوء يافطة المصرف في الطابق الأرضي.

دوماً عملتُ على بناء أشياء في بلدي للعثور على طرقٍ لشرح ما تعنيه حقوق الإنسان، ولإقناع الناس بأنّ لهم أهمية. وهذا الأمر جزءٌ لا يتجزأ من طبعي، وأنا أشعر بالضغط على نحوٍ شبه دائم عندما لا تسير الأمور على ما يرام. لكن في ذلك المساء، سمحتُ لنفسي أن أفكّر للّحظة بصعوبة وقوفي في الشارع مقابل باب مركز حقوق الإنسان الوحيد في إيران، المغلَق رسمياً والمختوم بالشمع الأحمر.

***

ورغم الجهود التي بذلتها لإبقاء جينوس آمنةً في ذلك المساء، اكتشفت السلطات بعد أسبوعٍ أنّها بهائيةٌ واعتقلتها من بيتها. احتجزتها السلطات نحو سنة، وبعد وقتٍ من إخلاءٍ سبيلها، سُجن والدها لسببٍ وحيدٍ هو عقيدته.

عانينا أيضاً متاعب أقلّ شأناً. فقد كانت التجهيزات كافّة التي أحضرناها من أجل الاحتفال – الخيمة ومصابيح التدفئة الكبيرة المعدّة للاستخدام في الهواء الطلق والكراسي – لا تزال في المكتب، وكان علينا أن ندفع إيجاراً يومياً عنها. حاولتُ التواصل مع سلطاتٍ متنوعة لفتح الأبواب المختومة بالشمع الأحمر لغاية وحيدة هي إعادة التجهيزات. وبعد أن تملّصوا من تلبية طلبي لمدّة شهرين، سمحوا لنا أخيراً بالدخول لمدّة ساعةٍ واحدة، تكفي لإخراج كلّ شيء. لم تعلن السلطات أبداً القضية المرفوعة على المركز، ولم ترسلها إلى المحكمة، كما لم تسمح لي بالاطّلاع على الملف كي أتمكّن من معرفة ما هو سوء التصرّف الذي اتُّهمنا به. قال المحقّق إنّ الدليل سرّيٌّ وإنّه لن يكشَف إلّا في المحكمة التي، بطبيعة الحال، لم تستَشَر أبداً في هذا الشأن.

بعد وقتٍ غير طويلٍ من سماح السلطات لنا بتلك الساعة من الدخول إلى المكتب، صادفتُ مدير البناء في الشارع. كان ذلك في عصر يومٍ شتائيٍّ عاصف، إذ الريح تعبث

بالنفايات على طول أقنية تصريف المياه، والبخار يتصاعد من أهرامات الفستق التي كان بائعٌ متجوّلٌ يحمّصها قرب الكشك الذي توقّفت عنده لشراء صحيفة.

قال مدير البناء: "خانم عبادي، وبما أنّني رأيتك، ثمة أمرٌ أردتُ ذكره لك. ذات ليلة بعد أن أغلقوا مكتبك - كان الوقت بحدود الثامنة مساءً، عندما كنتُ عائداً إلى شقتي - لاحظتُ رجلين يفتحان باب مكتبك. عرفتهما لأنّهما كانا نفس الرجلين الذين استأجرا الشقة المجاورة لشقتك في العام الماضي. نادراً ما كانا موجودين، لكنّني تعرّفت عليهما. أخبرتهما أنّ موظفين حكوميين أغلقوا المكتب بالشمع الأحمر، وأنّها ليست شقّتهما أصلاً، وطلبت معرفة لماذا يفضّان الختم. فأبرزا لي بطاقتي تعريفهما الحكومية وقالا إنّهما عنصرا استخبارات ولهما الحقّ بالدخول. طلبا منّي ألّا أذكر لأحد أنّني رأيتهما. لكنّي أعتقد أنّ من حقّك أن تعلمي".

قلت بتمهل: "شكراً لأنّك أخبرتني". دوماً كانت علاقتنا جيّدة. كان رجلاً لطيفاً، وقدّرتُ في تلك اللحظة نزاهته أكثر ممّا سبق.

قال وهو يلوّح مودّعاً: "الأفضل أن أذهب"، وتوجّه بسرعة إلى مجموعة من الناس يتسوقون بعد انتهاء العمل. نظرت إليه وهو يختفي في الشارع، متسمّرةً في مكاني، أحاول استيعاب ما قاله. كان يعني أنّ وزارة الاستخبارات كانت تعمل في الباب المجاور لنا منذ ثمانية أشهرٍ على الأقل، عندما تمّ تأجير الشقّة المجاورة. والأرجح أنّهم وضعوا أجهزة تنصّت، والتقطوا مئات من محادثاتنا الخاصة من التفاصيل الأكثر حميميةً لاجتماعاتنا مع الموكّلين. إنّ إدراكي أنّه على الطرف الآخر من الجدار، وطوال تلك الأشهر، كان مركز التنصّت التابع لوزارة الاستخبارات يعمل، جعلني أكثر غضباً ممّا كان يمكن أن يخطر ببالي. ليس لأنّهم كانوا يتنصّتون، إذ كنتُ أتوقّع ذلك، لكن لأنّهم كانوا بجوارنا تماماً، يسمعون ويعلمون بدقّة ما نفعله، فقد كانوا يعلمون أنّنا لم نكن نتآمر للإطاحة بالنظام، بل إنّ عملنا كان في مجال حقوق الإنسان. ورغم ذلك، أغلقوا مكتبنا.

الفصل التاسع

الحصار

مع إغلاق المركز رسمياً، أو على الأقلّ مادّياً، تخيّلت السلطات أنّها وضعت حدّاً لعملنا. لكنّنا بدأنا من الفور تقريباً العمل من مكتب المحاماة الخاصّ بي. لم يكن مكاناً كبيراً: غرفتان وقاعة استقبال مركزية. لكنّنا وضعنا فيه مزيداً من المكاتب وتابعنا.

ذات عصر، وبينما كنّا نجلس حول طاولة الاجتماعات الخشبية نناقش القضايا، رنّ جرس الباب. كانا رجلين متجهمي الوجه، في أواخر الأربعين من العمر، يرتدي كلٌّ منهما سروالاً كحلياً فضفاضاً.

أعلن أحدهما: "نحن من مكتب الضرائب، ونريد تفتيش المكان".

– "هل هذا ضروريٌّ حقاً؟ منذ متى يفتّش موظّفو الضرائب مكاتب الناس؟".

قدّم رجلا الضرائب المزعومان رسالةً تنصّ على السماح لهما بتفتيش مكتبي. تنهّدتُ قائلة: "حسناً جداً، باشرا". كان بحوزتهما مذكّرة بالفعل. بحثا في كلّ أركان مكتبي، فيما كان زملائي يخفون دهشتهم وتسليتهم، ثمّ غادرا. كتبتُ إلى وزارة المالية لأشتكي، لكنّني لم أحصل على أيّ رد.

بعد أسبوع، عاد الرجلان. بات واضحاً أنّهما عنصرا استخبارات يزعمان أنهما موظّفا ضرائب. هذه المرّة، أخبراني وهما في الممر أمام الباب أنّ لديهما رسالة من وزير المالية تسمح لهما بمصادرة وثائق متعدّدة لإجراء تدقيقٍ شامل.

فأجبتُ: "لن أسمح لكم أن تأخذوا ملفّاتي. إنّها وثائق قانونية سرّية ولا علاقة لها بالضريبة أو المحاسبة. الناس يثقون بي وهم يأتون لمقابلتي لأنني محامية، ويخبرونني بمعلوماتٍ شخصية للغاية. لا أستطيع السماح لكم بالحصول عليها".

قال الرجل الطويل وهو يستخرج ورقةً أخرى: "آسف، لكن لدينا مذكّرة من المحكمة أيضاً".

فأجبته بحزم: "أنا آسفة. لديّ مسؤولياتٌ تجاه الموكّلين".

"حسناً، نستطيع أن نفعل ما نريد. لا سلطة لك علينا". وشرعا بشقّ طريقهما إلى الداخل.

مرّةً أخرى، اتّصلتُ بمخفر الشرطة. قلتُ لهم: "هنالك لصّان في مكتبي. إنّهما يهدّدانني ويحاولان أخذ ملفّاتي. تعالوا فوراً من فضلكم!".

خلال دقائق، كانت صفّارة سيّارة الشرطة تدوّي في الشارع وجاء ضابطان، أحدهما رئيس المخفر، ووثبا إلى الباب. لكنّ رئيس المخفر غضب عندما رأى موظَّفَي "الضرائب" وتحدّث إليهما.

– "إنّهما موظّفان حكوميّان! لماذا كذبتِ عليّ؟".

– "هما في رأيي لصّان. وأنا سأسمح لهما بأخذ الملفّات في حالةٍ واحدة، إذا شهدتَ أنت رسمياً وبوصفك رئيساً للمخفر في المحضر الرسمي أنّهما أخذا موادّ من مكتبي رغم اعتراضاتي واحتجاجي".

وافق، فكتبنا محضراً وأخذ ضابطا الاستخبارات علبتين كرتونيتين كبيرتين مليئتين بالوثائق التي لفتت انتباههما. كما أخذا القرص الصلب من حاسبي. بطبيعة الحال، كان التدقيق الضريبي مجرّد ذريعة. وما كانا يبحثان عنه، وما كانا يأملان في العثور عليه بين كلّ تلك الأوراق التي توثّق سوء معاملة منتقدي النظام، هو ورقةٌ ما يمكن أن تثبت أنّني جاسوسة، وأنّ لديّ صلاتٍ بالأجانب، وأنّ حكومةً بعيدةً ما تموّل عملي، وأنّ حكومة أميركا تودع كلّ شهرٍ في حسابٍ متخيّلٍ ما شيكاً مقابل دفاعي عن السجناء السياسيين الإيرانيين.

لشهرٍ كامل، قدّمتُ احتجاجاتٍ وأجريت مقابلاتٍ مع كلّ مراسلٍ أعرفه مثيرةً

ضجّةً بشأن مصادرة ملفّاتي. وبعد ذلك الوقت، أرسلوا رسالةً بسطرين تفيد بإمكانية استعادتها.

***

الترويع، المراقبة التي لا تنتهي، الطرق الجديدة التي وجدها النظام لعرقلة عملي وإخافتي، كلّها لم تتوقّف أبداً. لقد كان الأمر على هذا النحو، إلى حدٍّ ما، منذ البداية، عندما استأنفتُ عملي بعد الثورة. لكن كان مستحيلاً ألا أقرّ بأنّ الأمر كان يتفاقم باستمرار. لاحظتُ كيف بات جواد أكثر حرصاً، يتفقّد مرّتين أو ثلاث مرّات الباب الخارجي مساءً ليتأكّد من إحكام إغلاقه المزدوج. هل زاد الشيب في شعره أم أنّني كنتُ أتخيّل ذلك؟ هل بدا ضائعاً في أفكاره أخيراً أكثر ممّا مضى وهو ينقر بقلمه بصوتٍ مرتفع على الصحيفة مساءً؟ ربّما كان عليّ أن أتحدّث إليه عن الأمر، وأن أسأله هل يتأقلّم مع القلق الإضافي. لكن بينما شعرتُ أنّ تطويق الدولة بات أقرب، كنت في معظم الأحيان أختار تجنب التفكير في ذلك، وذلك كي أتأقلم مع الأيام التي تنقضي فقط.

بعد أن سُجنت أمينة سرّ المركز جينوس، وظّفتُ شابّةً أخرى اسمها هديّة. كانت تجهّز لشهادة ماجستير في علم الاجتماع وتتقن الإنكليزية، وتأتي بعد الظهر ثلاثة أيام في الأسبوع لبضع ساعات، وتتولّى الاتصالات والرسائل الإلكترونية القادمة من الخارج. بعد أسبوعٍ من بدئها العمل، اتصلت بي وأخبرتني أنّ مسؤولي استخبارات أوقفوها خارج الجامعة وحذّروها من العمل معي. كانت ناشطةً في مجال حقوق المرأة، ولم تكن من النوع الذي يتراجع بسرعة عند لقاءٍ مع مسؤولي الأمن، وطلبتْ منهم أن يتركوها وشأنها. حاصروها في شارعٍ تحفّه أشجار الدُلْب والمكتبات وهو غير بعيدٍ عن الحرم الجامعي.

قالت لهم: "لست أفعل أمراً غير قانوني. وأنا أحتاج إلى المال". حذّروها من أنّها إذا لم تترك العمل، فسيفصلونها من الجامعة. عندما نقلت ذلك لي، استنتجنا كلانا أنّهم كانوا يخادعون.

لكن عندما وصلت بعد ظهر ذلك اليوم، فوجئت برؤيتها تدخل. لم يكن اليوم من بين الأيّام التي تعمل فيها. كانت عيناها منتفختين من البكاء، وأنفها أحمر. فقد استدعاها عميد كلّيتها إلى مكتبه وقال إنّها لن تستطيع الدفاع عن أطروحتها إذا ما واصلت العمل عندي.

– "قال: هل أصبحت الوظائف نادرةً هذه الأيام فتضطرين إلى العمل عند عبادي؟".

ربّت على يدها ونهضتُ لأسكب بعض الشاي.

– "يرى والداي أن أستقيل. هما يقولان إنّ الجامعة قد طردت طلّاباً كثيرين لأسبابٍ أقلّ أهمّيةً. لكنّ هذا ظلم. أنا سعيدةٌ هنا؛ أنا أتعلّم أشياء جديدة".

فقلتُ لها بلطف: "عليكِ أن تستمعي لوالديك. أنت مستضعفةٌ ما دمت طالبة. لكن بعد أن تتخرجي، لن يكون لدى العناصر أيّ شيءٍ بهذه السهولة ليهدّدوك به. وسوف أرحّب بك دائماً لتعملي هنا".

نظرت إليّ بامتنان ثمّ جمعت أغراضها بشيءٍ من الحرج.

دمعت عيناها مرّةً أخرى وهي تفتح الباب. شددتُ على ذراعها وقلتُ: "لا عليك، يا عزيزتي. ستكون أمامنا فرصٌ عدةٌ لنعمل معاً".

لم تكن الأولى ولن تكون الأخيرة. ففي الشهور القليلة المنصرمة، كانت ثالث أمينة سرٍّ ترغمها أجهزة الأمن على الاستقالة، وعلى المنوال عينه في كلّ مرّة: لقاءٌ بالمصادفة في الشارع، تهديداتٌ عامة، ثمّ تهديداتٌ مخصّصة تماماً. كانوا يجدون دائماً أضعف نقطةٍ في حياة الشابّة وينشبون مخالبهم فيها. هدّدوا طالبة الماجستير بالطرد من الجامعة. أمّا الشابّة التي أتت بعدها، وكانت محاميةً متخرّجةً تحضّر لامتحان النقابة، فهدّدوها بمنعها من الحصول على تصريح بمزاولة مهنة المحاماة. كانت مشاكسةً في هذا الشأن، وأكّدت لي قائلةً: "لن يتمكّنوا من الضغط عليّ!". لكنّها سرعان ما أتت أيضاً باكيةً بعد أن تلقّت رسالةً من نقابة المحامين تنصّ على إيقاف تصريحها بأمرٍ من وزارة الاستخبارات. كرّرتُ عليها ما قلته لهنّ جميعاً: "يجب أن ترحلي. عليك التفكير في مستقبلك الآني. وعندما تريدين، تستطيعين استرجاع عملك".

هي أيضاً ابتسمت بامتنانٍ وعانقتني، وكانت تفوح من شعرها رائحة الدخان وشامبو الفواكه.

تعاطفت مع أولئك الشابّات تعاطفاً كاملاً، وكنتُ مصمّمةً على إبعادهنّ عن الأذى. لكنّني بدأت أشعر بشيءٍ من الإحباط بشأن أموري الخاصة. لم تكن معرفتي باللغة الإنكليزية والحواسيب كافيةً، وكنت أحتاج إلى وجود من يساعدني. لكن من يستطيع الثبات أمام ضغوط مسؤولي الاستخبارات والأمن؟ ما الفائدة من العثور على فتاة جديدةٍ ثمّ إكراهها على الاستقالة بعد شهرٍ أو شهرين؟ ما السبيل للخروج من هذه الدائرة؟ كانوا يريدون إعاقتي.

في نهاية المطاف، أنقذتني "مبادرة نساء نوبل"، فقد باتت العلاقة بين النساء الحائزات الجائزة، اللواتي اجتمعن معاً لتأسيس المجموعة، حميمةً، وبقينا على تواصل، فتشاركنا التقدّم والتحدّيات التي نواجهها في مختلف بلداننا. كانت جودي ويليامز التي نالت "جائزة نوبل للسلام" عن عملها في مجال الألغام الأرضية أوّل من اقترحت عليّ العمل مع أمينة سرٍّ لا تعيش في إيران أصلاً. وظّفت المجموعة شابّةً تقيم في واشنطن العاصمة لتكون أمينة سرٍّ لي، وتمثّلت الخطّة في أن نتحدّث بالهاتف مرّتين في اليوم فتخبر كلٌّ منّا الأخرى عن تطوّرات العمل الذي أحتاجه.

كانت فكرةً سليمة، لكن مكلفة. إذ لم أكن أتقاضى أجراً عن ممارستي المحاماة، وبالمقارنة مع الأجور في إيران، كان راتب أمينة سرٍّ مقيمةٍ في الولايات المتحدة باهظاً. فعرضت "مبادرة نساء نوبل" بكلّ لطفٍ تغطية الكلفة. وهكذا بدأت الأشهر الطويلة التي أخطّط فيها لأيامي حول الذهاب إلى هاتفٍ عمومي – لم أكن أريد الاتصال بها من خطٍّ أرضي أو من هاتفي المحمول اللذين تتنصّت عليهما السلطات – لأتّصل بواشنطن العاصمة، مع فارق التوقيت الذي يبلغ ثماني ساعاتٍ ونصف الساعة. ولتكون الأمور أكثر تعقيداً، كان لأمينة سرّي طفلةٌ ولم تكن تريد أن يرنّ الهاتف فيوقظها، ولذلك كان عليّ أن أخطّط حتى تتناسب اتصالاتي مع فارق التوقيت وأوقات نوم الطفلة. لكنّني صمّمتُ على فعل ذلك. أردتُ أن أري موظّفي الاستخبارات قوّتي وإلى أيّ مدى أنا مصمّمةٌ على المضيّ قدُماً. كنتُ

أستيقظ في الخامسة صباحاً وأمشي إلى كشك هاتف. أردتُ أن يفهموا أنني لن أستسلم أبداً.

***

استيقظتُ على صوت هاتفي وهو يرنّ. اعتقدتُ أنني كنتُ أحلم أنّ المتصّل هو نيغار ابنتي في أميركا، ثمّ فتحتُ عيناً ورأيت هاتفي يومض على المنضدة الصغيرة قرب السرير. أمسكت بالجهاز وقرّبته من أذني.

- "نعم؟".

سمعت تنفّساً متثاقلاً: "أيّتها العاهرة الغبيّة، احذري. لقد بدأ صبرنا ينفد منك".

أغلقت الخطّ ثمّ أطفأت هاتفي. كانوا مسعورين. فكلّما نصبوا لي فخّاً، تخطّيته. أدركتُ أنّ ذلك يفسّر الاتصال الهاتفي. لكن وأنا أحدّق بجواد مستلقياً إلى جانبي وصدره يرتفع قليلاً، شعرتُ بصدري ينقبض. فكّرتُ: انظري إلى مدى القرب الذي يستطيعون الوصول فيه إلينا. حتّى هنا، حيث ننام في سريرنا.

***

ربّما كان عليّ أن أعرف أنّ ذلك سيحدث، وأن أعترف لنفسي بمقدار تصاعد عداوة الدولة لي. لكن آنذاك، كنت مصدومةً بعمقٍ بما حدث بعد ذلك. ففي الثانية ظهراً من أحد أيّام كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، وصلت إلى الشارع خارج مكتبي زمرةٌ من الرجال الملتحين يحملون ملصقاتٍ وأجهزة اتصالٍ لاسلكيٍ. كنت منحنيةً على خزانة ملفات عندما سمعتُ أولى الصيحات. تجمّدتُ عندما سمعتُ اسمي.

- "الموت للمرتزِقة الأميركية! فليسقط أعداء الجمهورية الإسلامية! الموت للخائنة عبادي!".

كانت الأصوات كثيرةً وبدا أنّها مظاهرةٌ كاملة. شعرتُ بالتوتر إلى حدّ عجزي عن الذهاب إلى النافذة، فأغلقت باب المكتب وهربت إلى بيتي، في الطابق الأعلى.

كان جواد هناك، يقف أمام النافذة.

قال متجهّماً: "إنّهم يحملون لافتات. وثمة آخرون قادمون".

غرقتُ في الأريكة وأنا أقبض على هاتفي المحمول. تواصلت الصيحات وتزايدت. ركضتُ إلى المطبخ، حيث نافذةٌ صغيرةٌ تغطّيها ستارةٌ رقيقة، ونظرت إلى الشارع. كان عدد الرجال يقارب المئة من مختلف الأعمار. كانوا يرتدون ملابس غامقة وعلى وجوههم تعابير غاضبة، وكان أحدهم يحمل أنبوباً كبيراً، فيما حمل آخرون عصيّاً.

قال جواد وهو يخرج بسرعةٍ من الشقة: "أنا ذاهبٌ لإغلاق الباب الداخلي". كان لمبنانا بابٌ داخليٌّ معدنيٌّ كبيرٌ يمكن إغلاقه من الداخل، نادراً ما كان يغلَق، لكنّه ربّما ينقذنا اليوم.

بقيتُ بمفردي وفكّرتُ في جواد في الأسفل، يفصله عن الغوغاء بابٌ معدني، فقفزتُ. كان عليّ أن أفعل شيئاً. بيدين مرتجفتين، اتصلت بمخفر الشرطة الذي تتبع له المنطقة.

"هنالك رجالٌ في الخارج يصيحون، يهاجمون المبنى. أعتقد أنّهم هنا ليقتلوني".

خرجت الكلمات من فمي وهي تعبّر عن الفكرة التي لم أسمح لنفسي أن تراودني.

بدأ الضابط يخبرني أنّه سيرسل سيارةً لكنني لم أتمكّن من سماع ما قاله بعد ذلك بسبب الأصوات الناجمة عن قرع المعدن وتحطيم الزجاج. عاد جواد وقال إنّهم بدؤوا يرمون الحجارة. وقفنا هنا معاً، جنباً إلى جنب في مطبخنا، نتفرّج على ما يحدث في الأسفل. كان رجلان يستخدمان قضيباً معدنياً لخلع يافطة مكتبي الحقوقي عن المبنى، فيما أخرج آخرون علباً من رذاذ الدهان وانشغلوا برشّها – لم أكن أستطيع أن أتخيّل سوى البذاءات – على جدران المبنى. ألقى الآخرون مزيداً من الحجارة وصرخوا بضرورة أن أموت وبأنّني خنتُ الوطن.

رأيتُ امرأةً تمسك بيد طفلٍ وهي تنزل المنحدر الخفيف في شارعنا، لاحظت الهرج فعادت أدراجها. بعد لحظة، ظهرت سيارة الشرطة وتباطأت وهي تقترب من المكان.

قال جواد وهو يلتفّ ليركض إلى درَج المبنى: "أتوا أخيراً".

– "انتظر! إلى أين تذهب؟".

– "الشرطة هنا الآن؛ سوف أتحدّث إليهم".

نظرتُ من مكاني قرب النافذة إلى جواد وهو يقترب من الشرطيَّين، ملوّحاً إلى المبنى. خفتُ عليه وارتجفت يداي وأنا أجذب الستارة أكثر، واعتقدتُ للحظة أنّ عليّ اللحاق به. رأيت اهتياجه يزداد، إذ وقف الشرطيان بهدوءٍ وهما لا يفعلان شيئاً للتدخّل.

في غضون بضع دقائق، عاد جواد وهو يستشيط غضباً. "هل تعلمين ما قالاه لي؟ لقد قالا إنّهم سوف يردّدون بعض الشعارات لمدة ثمّ يتفرّقون من تلقاء نفسهم. سألتهم: ماذا عن الأضرار؟ ماذا عن اليافطة المخلوعة؟ عن الدهان المرشوش؟ ما حدث اعتداءٌ فظيع. إنّه هجوم. فلم يفعلا شيئاً سوى الابتسام".

أدركتُ فجأةً أنّ بيوت زملائي يمكن أن تستهدَف هي أيضاً، فاتصلتُ بسرعةٍ باثنين أو ثلاثة من أبرزهم وحذّرتهم. رأيتُ بعض الجيران وقد بدؤوا يخرجون من مبانيهم. أمسك أحدهم، وهو رجلٌ مسنٌّ يقطن على بعد مبنيين، كاميرا فيديو وبدأ تصوير المهاجِمين. بلغ من شجاعة فعله وغياب توقّعي له أنّ حنجرتي انقبضت. في غضون لحظات، مضى أحد رجلي الشرطة – اللذين لم يفعلا شيئاً لمنع المهاجمين – إليه وصادر الكاميرا التي تخصّه.

بقيت الغوغاء لنصف ساعةٍ أخرى وبدأت أناشيدهم تخفت شيئاً فشيئاً. وفي نهاية المطاف، شرعوا بالابتعاد. كانوا أعضاء في إحدى الميليشيات الحكومية التطوّعية المتشدّدة. وبما أنّهم اختيروا من أفقر شرائح المجتمع، فقد كانوا متديّنين بما يكفي ليصبحوا لاحقاً أكثر تشدّداً في تضاعيف الميليشيا. أولئك الرجال هم الذين ترسلهم الدولة عندما تريد التعامل بوحشيةٍ مع المنشقّين والهجوم على السفارات الأوروبية والإغارة على المظاهرات النسوية، وإلّا فهي ترسل البلطجية الإيرانيين، فيما تنأى بنفسها عن ذلك القمع. عبر إرسال الميلشيات التطوّعية، أبقت الدولة على إمكانية إنكار مسؤوليتها بصورةٍ معقولة، وكثيراً ما أطلقت على أعضاء الميليشيا تسمية "طلّاب". وبسبب هذا الترتيب، سمحت الشرطة لرجال الميليشيا الذين هاجموا مبنانا أن ينشروا فوضاهم. ولهذا السبب، صادرت الشرطة كاميرا جارنا لكنّها لم تصادر علب الرذاذ التي كانت بحوزة قطّاع الطرق.

في ذلك المساء، بقيت مع جواد في المنزل، يحوم واحدنا حول الآخر. طبخت دجاجاً مع البارباريس، بالزعفران ومرق البرتقال، وأكلنا بصمتٍ، وقد ذهب الإحساس بالأمان الذي شعرنا به دوماً. اخترق رنين هاتفي المحمول معظم أمسيتنا الهادئة، إذ كانت أخبار الهجوم قد وصلت بسرعة إلى المراسلين، وظهر عددٌ منهم من الفور، فالتقطوا صوراً للأضرار ورنّوا جرسنا للحصول على بعض التعليقات. ما أثار عجب كلّ من أتى، عدا مدى الضرر نفسه، هو الأخطاء الإملائية المضحكة في العبارات المرشوشة. فقد كتب المهاجمون عبارة "حيزبون أميركا" على الجدار وخلطوا بين كلمة حيزبون وبين كلمة "عجوز" الفارسية. والمضحك هنا أنّ الدولة زعمت أنّ "طلاباً" هم المسؤولون عن الهجوم.

بدأ صدى التقارير الإخبارية يتردّد على الصعيد العالمي بما يكفي كي يأتي عناصر الشرطة الذين راقبوا الهجوم إلى مكتبي بعد أسبوعين.

سأل أحد العناصر: "هل تستطيعين من فضلك إعادة دهان مبناك؟ كلّ مراسلٍ يأتي إلى إيران بات الآن يأتي ليصوره. وهؤلاء المراسلون يسيئون في واقع الأمر إلى سمعتك لأنّ تلك الشعارات على الجدران تجعل الصحافيين الأجانب يعتقدون أنّ الشعب الإيراني لا يحبك".

ضحكتُ صراحةً. "يستطيع من رشّ هذه الشعارات على مبناي أن يعود وينظّفها بنفسه. لن أفعل شيئاً".

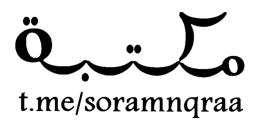
- "لكن ماذا عن سمعتك يا خانم عبادي؟".

- "لا تقلق على سمعتي. الناس يعرفون جيدًا من حرّض المهاجمين وساندهم".

بقيت الجدران المشوّهة على حالها تسطع بالشعارات الغاضبة المطلية بلونٍ أحمر فاقعٍ لثلاثة أشهرٍ تقريباً، ثم أتى بضعة عمّالٍ من البلدية وهم يحملون سطول الدهان وبدؤوا يغطّونها.

الفصل العاشر

امتحان أُم



كنتُ واقفةً في سوق تجريش لشراء الخلّ عندما رنّ هاتفي المحمول، وظهر عليه رقم زميلةٍ من مركز "المدافعين عن حقوق الإنسان".

قالت لي: "أوميد مير سيافي مات. لقد سلموا الجثة للعائلة قبل ساعتين، وهو يقولون إنّه انتحر".

في الربيع الماضي، لاحقت السلطات أوميد رضا مير سيافي، وهو مدوّنٌ شابٌّ تنتمي أسرته إلى الطبقة العاملة، وكان يجد صعوبةً متزايدةً في تدبّر شؤونه، مثل كثيرٍ من الإيرانيين. كتب رسالةً مفتوحةً على مدوّنته للمرشد الأعلى علي خامنئي، واصفاً نفسه بأنّه شابٌّ مسلمٌ شيعي يحتاج مساعدةً للحصول على عملٍ أو قرضٍ كي يبدأ مشروعاً خاصاً به. وسأل: هل يستطيع المرشد الأعلى خامنئي مساعدتَه مثلما ساعد اللبنانيين؟

كان مير سيافي يشير إلى أموال الدعم التي أرسلتها إيران إلى لبنان في أعقاب حرب حزب الله اللبناني عام ٢٠٠٦ مع إسرائيل. فقد أرسلت طهران بوصفها الداعم الرئيسي لحزب الله مئات ملايين الدولارات على سبيل المساعدة، وساهمت في إعادة بناء المستشفيات والبيوت التي قُصفت في بيروت أثناء الحرب، ما وفّر رواتب وأعمالاً لآلاف اللبنانيين. وككثيرين من الإيرانيين الشباب الذين يواجهون نسبة بطالة تقدّر بـ ٣٠٪، كان مير سيافي مغتاظاً من أولويّات حكومته. كانت نبرة

الرسالة مهذّبة لكنّها استثارت غضب مسؤولي الأمن، فرفعوا شكوى ضدّ مير سيافي أمام القضاء الذي حاكمه وحكم عليه بِالسجن لمدّة سنتين ونصف السنة.

تجاهل القاضي واقع أنّ مير سيافي لم يكتب رسالته الاحتجاجية فحسب. فقد كتب بصورةٍ أساسية عن الموسيقا الكلاسيكية الفارسية والأغاني الجديدة التي يحبّها. كان عاطفياً ويضع صوراً للورود والشعراء حتى سجنه في ربيع ٢٠٠٨. وقد لاقى حتفه الآن.

"قابليني في المكتب بعد ساعة. سنذهب لزيارة العائلة"، قلتُ وأنا أناول الخلّ لصاحب المتجر. عدتُ مسرعةً إلى البيت وقد نفد صبري عندما علِقت سيارة الأجرة في زحمة المرور بسبب عيد النوروز أو رأس السنة التي يُحتَفل بها في يوم الاعتدال الربيعي. أثناء انتظار أن يصل زملائي، قرأت بعض ما نشره أوميد على مدوّنته ممّا حفظناه على حاسوب المكتب. والآن وقد مات، بدت كتابته تبصّرية بصورةٍ مخيفة.

كتبَ قبل عامين: "لم أكن يوماً ممّن يخضِعون أنفسهم للرقابة الذاتية، ولن أكون أبداً. أفضّل تجنب الكتابة مطلقاً إذا كان عليّ الكفّ عن أن أكون صريحاً وصادقاً في كلماتي".

في منشورٍ آخر، كتب عن تجربة أطلق عليها وصف "ولادته" الثانية، عندما دعاه شيءٌ ما داخله إلى التوقّف عن أن يكون "متفرّجاً سلبياً" في مواجهة الأخطاء المرتكبة. وصف سيره داخل حديقةٍ مركزيةٍ في طهران ذات يومٍ كان الشباب يتظاهرون فيه في الشوارع:

> كنتُ أقف قرب إحدى البوابات إلى جانبِ زوجين شابين عندما اقترب منّا شابٌ في السابعة عشرة أو الثامنة عشرة من عمره، وكان واضحاً أنّه متطرّفٌ دينياً.
>
> بصق وهو يقول: "اغربوا! تفرّقوا!".
>
> لم نبدِ أيّ اهتمام. ركض الفتى نحو الزوجين الشابّين وتوجّه إلى الشابّ قائلاً: "ألم تسمعني يا زوج العاهرة؟ ألم أقل لكما أن تنصرفا من هنا؟".

> صُدم الشابّ إلى درجة أنّه لم يظهِر أيّ ردّ فعل. كان من الواضح أنّه لم يكن يستطيع تجاهل الشتيمة ببساطة، لكن لو أنّه فعل أيّ شيء، لكان متأكّداً من أنّه سيتعرّض للاعتقال. وبعد أن شهدتُ ما حدث بهذا القرب ومن دون أي تفكير، ركضتُ نحو الفتى الباسيجي [الميليشياوي] ودفعتُه جانباً.

تابع أوميد الحديث عن الميليشياويين الآخرين وهم يغيرون عليه بالعصيّ ويطرحونه أرضاً ويضربونه ويسحبونه إلى حافلةٍ للشرطة. أمضى عشرين يوماً في السجن وكتب أنّه بات "أوميد رضا" آخر. قالَ: "لقد تعلّمت أنّك تخلق نفسك بنفسك".

كنتُ مستغرقةً في أفكاره الوديعة وغير المهادنة في آنٍ معاً عندما وصل زملائي. استغرق وصولنا إلى الحيّ الذي تقيم فيه العائلة أكثر من ساعة، وهو حيٌّ يقع في الطرف الآخر من المدينة، ويغوص في المناطق الجنوبية الخابية والقاتمة من طهران. وجدنا أخيراً المنزل في زقاق جانبي صغير مبانيه السكنية متهالكة. فتح لنا والد أوميد رضا الباب. كان رجلاً مسنّاً له لحيةٌ رمادية، ويرتدي قميصاً واسعاً متواضعاً وحذاءً باهتاً. كان بيتهم صغيراً من طابقين في كلٍّ منهما غرفةٌ صغيرةٌ واحدة. جلس الأقارب الذكور على الأرض، على سجّادةٍ بالية، وهم يُطرقون برؤوسهم ويحاولون تجنب البكاء. رحبوا بنا، أنا وزملائي. كذلك، جلست ثلاث نساءٍ من العائلة خارج معبر الباب في الممر، وكنّ يستمعن. طوال الوقت الذي مكثته هناك، كنت أستطيع سماع صوت انتحابهن.

كانوا جميعاً من رجال الطبقة العاملة، وتحدّثوا بخجلٍ معنا – المحامين الذين قطعوا المسافة من الشمال – لنعزّيهم بابنهم. بدا أحدهم، وربما كان عمّ أوميد رضا أو خاله، أكثر ارتياحاً في الحديث وقاد المحادثة.

– "لقد كان أهدأ الفتيان، دائم التأمل ويطرح الأسئلة باستمرار. نحن متأكّدون من أنّه لم يقتل نفسه. لا يمكن أن يفعل أمراً كهذا. نحن نعلم أنّهم عذّبوه، ونريد تقديم شكوى".

سألته: "هل شُرّحت الجثة؟".

نظروا جميعاً إليّ بانشداه، ثمّ هزّوا برؤوسهم.

"لم لا؟ لماذا لم تجروا تشريحاً؟"، أدركتُ من وجوههم المنشدهة أنّهم لا يعرفون ما هو التشريح. "لو فحصه طبيبٌ شرعي، لكان هنالك برهانٌ على التعذيب".

قال الوالد: "أولئك الذين غسلوا جسده قبل دفنه رأوا الكدمات كافة. لقد رأوا دماً حول أذنه ورأسه. يمكن أن يكونوا شهوداً". كانت يداه السمراوان والقاسيتان والنحيلتان متصالتبين في حضنه بوضوح.

شرحتُ أنّ مثل هذه الشهادة لا تؤخذ في المحكمة، وأنّ الكدمات يمكن أن تحدث أحياناً بعد الموت، وفق التعامل مع الجثمان، وأنّ التشريح الرسمي وحده قادرٌ على إثبات حدوث تعذيب. لكنّ التشريح يتطلّب إذناً من قاضٍ، وهو أمرٌ غير مضمونٍ بالتأكيد؛ وشرحتُ أنّنا حصلنا على إثباتٍ من الطبيب الشرعي على حدوث التعذيب في حالاتٍ عدة لكنّنا لم نتمكّن من ضمان الإدانة. لم أكن أريد لهذه العائلة المنكوبة أن تكابد أكثر ممّا كابدته حتّى الآن، وأن تواصل معركةً قضائيةً لن تؤدّي إلّا إلى مزيدٍ من الحسرة والغضب. حاولت مواساتهم بعباراتٍ يستطيعون فهمها، فشرحتُ لهم لماذا لا نستطيع اللجوء إلى القضاء كثيراً. لحسن الحظّ، كانوا متديّنين وربّما يستطيعون التصالح مع ما حدث لأوميد رضا عبر إيمانهم.

قلتُ: "ستتحقّق العدالة في عالمٍ آخر. عندما لا تتوفر العدالة لنا في هذا العالم، فلا نستطيع فعل شيءٍ سوى الاحتكام إلى قوةٍ أسمى".

قدّم إلينا أفراد العائلة الشكر ونهضوا لمرافقتنا إلى الباب.

أثناء عبوري الممرّ، ضغطت والدة أوميد على يدي. بدت عيناها غائرتين وبشرتها شاحبةً كبياض تشادورها.

هل هنالك أمرٌ مخالفٌ للطبيعة في هذا العالم أكثر من فقدان ابن؟ ومن ثمّ الثقة بأنّ الله سيحقّق العدالة؟ كان ذلك على الدوام أشدّ جزءٍ من عملي إيلاماً: العيون التائهة للأمهات والآباء الذين قُتل أبناؤهم أو سجنوا، تنشد فيّ عوناً محتملاً. لكنّ الواقع أنّ مصير أبنائهم وبناتهم يبقى إلى حدٍّ كبيرٍ مرهوناً بالأوضاع السياسية في إيران، وليس بقدراتي بوصفي محامية. حين لا يكون بوسعي فعل شيء، ألجأ إلى الكلمات والشاي. وقد أطلق زملائي على مقاربتي تسمية "العلاج بالشاي"، لأنّني

كنت أصنع عادةً إبريقاً من الشاي عندما تأتي تلك العائلات إلى مكتبي. وأثناء جلوسنا معاً ونحن نحتسي الشاي، أحاول التحدّث عن أمورٍ مختلفة، فأحكي عن مشكلات عائلاتٍ أخرى تواجه أوضاعاً مشابهةً لأوضاعهم. وبذلك، يعرفون أنّهم ليسوا بمفردهم، وأنّ آخرين في وضع مشابه يعانون إلى جانبهم. في بعض الأحيان، كان ذلك يخفّف قنوطهم قليلاً. كثيراً ما كانوا يبدون أكثر هدوءاً وهم يغادرون مكتبي. وبينما لم يكن بوسعي تقليل مُصاب عائلةٍ بعملي، كنت على الأقل أحاول تخفيف آلام أفرادها.

ذات عصرٍ كنت في مكتبي أعمل بسرعة، وأحاول إنجاز الملفّات التي على مكتبي لكي لا أضطرّ إلى حملها إلى الأعلى مساءً. كانت ابنتي نرجس تعيش آنذاك في كندا وتحضّر لنيل شهادة الماجستير في القانون، لكنّها عادت تلك الليلة إلى طهران لزيارتنا ولإنهاء بعض الشؤون المعلّقة في ما يخصّ تدريبها الحقوقي. كنت قد وضعت بعض لحم الخروف في المطبخ ونقعت الرز. ولأنني كنت مستعجلةً للصعود إلى أعلى، فقد شربت شاياً أكثر ممّا اعتدت شربه يومياً، وعندما شعرت بنبضي يتسارع قليلاً، عزوت ذلك إلى أكواب الشاي الكثيرة.

لم يكن جواد قد عاد بعد، وصعدت الدرج بمفردي. تحرّكت في المطبخ وأنا أستمع إلى الراديو أثناء تقطيع الأعشاب وخفق اللبن وترتيب المخلّلات؛ أجهّز كل العناصر المتعدّدة التي يتطلّبها عشاءٌ فارسيٌّ حقيقي. اتّصل جواد ليقول إنّه في الأسفل، فوضعت معطفي ووشاح رأسي لأتوجّه معه إلى المطار.

حاولت أن أدردش بصورةٍ طبيعيةٍ عندما كنّا في السيارة ثمّ عندما دخلنا إلى المطار، لكن ما إن رأيتُ وجه نرجس وهي تخرج من قاعة الوصول حتّى علمتُ بوجود خطبٍ ما.

قالت: "ماما، لقد أخذوا جواز سفري".

– "من أخذه؟ ماذا قالوا؟".

– "ضابط أمن. عندما وصلتُ إلى تدقيق الجوازات، طلبوا مني الانتظار ثمّ أتى ضابط أمنٍ وأخذه. لم يشرح لي السبب وعندما طلبتُ أن أعرفه، قال إنّني سأتلقّى رسالة استدعاءٍ إلى وزارة الاستخبارات لأخضع للتحقيق. قال إنّهم سيشرحون

التهم الموجهة إلي".

قلتُ وأنا أضع ذراعي حولها: "سنتحدّث عن الأمر في السيارة".

لكنّها توقّفت في موقف السيارات عندما رأت مدى تجهّم وجه والدها ووجهي.

– "في حقيقة الحال، أنا بخير. لقد قلتُ لهم إنّهم ربّما يخدمونني بذلك الأمر. ربّما لن أضطرّ في نهاية المطاف إلى البدء بدراسة الدكتوراه في الخريف".

صدمني قولها. متى باتت رابطة الجأش هكذا، قادرةً على أن تكون مرحةً وهي قيد التحقيق مع عنصر استخبارات صادَر جواز سفرها للتوّ؟ نحن أحياناً لا نعرف أبناءنا حتّى تلقي الحياة عقبةً لا يمكن تخيّلها في دربهم، فيستجيبون لها بشجاعةٍ لم تكن الفرصة ستسنح لنا لرؤيتها لولا ذلك.

أثناء إسراعنا للعودة باتجاه المدينة، امتدّت أمامنا رقعة الصحراء الخالية على الطريق السريع بين طهران وقُم الذي لا تنيره إلّا اللوحات المضاءة. حاولت أن أجاري معنويات نرجس المرتفعة، لكن عندما وصلنا إلى البيت، أرسلتها لتستحمّ ووقفت في المطبخ أقلّب الأمر على وجوهه.

شعرتُ مأنّ شيئاً قد بدأ. وأثناء تحديقي إلى الساعة الخشبية القديمة المعلّقة على الحائط، والتي كنتُ قد اشتريتها من شارع جوردن بعد مدة وجيزةٍ من زواجنا، لم أتمكّن من معرفة ما هو ذلك الشيء بالضبط؛ لم أستطع تتبّع الفكرة في تعاقبها المنطقي، لكنّها كانت جليةً بما يكفي. لقد بدأت الدولة أخيراً ملاحقة عائلتي. لن تكتفي بي بعد الآن. شهدتُ ذلك على مدى السنوات مع كثيرين من الموكّلين، منشقّين وناشطين عانى أقاربهم ترويع الدولة، فتعرّضوا للمتاعب والتهديد وأحياناً للابتزاز أو السجن، وكلّها "أضرارٌ جانبية" في مسعى النيل من الهدف الأصلي – المنشق أو الناشط أو الصحافي المعني – لوأد نشاطاته. كانت تلك أقذر الوسائل التي استخدمتها أجهزة الأمن، فاستغلّت تلك العائلات وروابطها العاطفية. في تكتيكٍ نمطي واحد، يعتقل رؤوساء دوائر الاستخبارات أحد أحبّاء سجينٍ سياسي يقاوم مطالب الدولة للإدلاء باعترافٍ باطلٍ وتجريم نفسه، ثمّ يخبرون السجين أنّ أخته أو زوجته قد اعتقلت وسيكونون مكرهين على تعذيبه/تعذيبها إن لم يعترف، وذلك كلّه لتعيين نقطة الضعف، النقطة التي يستطيعون الضغط عليه بها.

لكنّني لم أكن ناشطةً أو وجهاً من وجوه المعارضة. كنت مجرّد محامية، وبسبب تعليق وظيفتي قاضية، محامية تعمل على جعل قوانين البلاد أكثر إنصافاً، في محاولةٍ لتعزيز سيادة القانون. بالنسبة إليّ، كان ذلك واضحاً وضوح الشمس، لكن بالنسبة إلى السلطات التي تتنامى قسوتها من المنظار عينه، بدا أنّ الأمر لا يشكّل فارقاً.

ناديت نرجس وجواداً كي نتناول العشاء في المطبخ.

قلتُ ونحن نجلس حول الطاولة: "إنّه امتحان. امتحانٌ لمعرفة هل سأتداعى، وهل يستطيعون استخدام نرجس للنيل مني. إذا ما أبدينا ردّ فعل، فسوف يحاولون استخدامها إلى الأبد. لكن إن بقينا متماسكين ولم نبد ردّ فعل، فسوف يدركون أنّهم يحتاجون إلى تكتيك آخر".

تجهّم جواد وقال: "إذاً، ما تقترحينه هو ألّا نفعل شيئاً؟"... "حسناً، ما الذي نستطيع فعله أصلاً؟ كلّ ما نستطيعه هو إظهار أنّنا لم نهتزّ، أنّنا نعلم أنّها لم ترتكب أيّ خطأ، وأنّنا سنواصل حياتنا كالمعتاد. إنّها لعبةٌ يا جواد، لمعرفة من ستطرف عينه أولاً".

لم يعقّب على قولي، وأخذ يحرّك الطعام في طبقه بتكاسل. كان واضحاً أنّه يفضّل ألّا يضطرّ للمشاركة في هذه المنازلة أصلاً. لكنّ عينيّ نرجس التمعتا.

قالت: "سأكون بخير، يا ماما. ليست لديّ مشكلة في أن أراهم. وأنا، بالفعل، لم أفعل شيئاً سيئاً".

***

في الأيام التالية، سمعتُها أحياناً بالمصادفة تتحدّث بالهاتف مع صديقاتها، وتواصل السخرية من وضعها.

تقول: "في الواقع، سيكون رائعاً أن أعلق في إيران – أعتقد أنّ عليّ تمضية الوقت كلّه بجوار بحر قزوين، على الشاطئ". وفي مرةٍ أخرى، دفعتني إلى إخفاء ابتسامة: "الأمر غير مزعج على الإطلاق. فقد أصبحت مهمّةً أخيراً!".

على سبيل الحيطة، أصرّ جواد على تركيب جهاز إنذارٍ ضدّ السرقة في بيتنا.

اختار منظومةً تُنذر آلياً مخفر الشرطة المحلّي في حال حدوث اقتحام. وجدتُ الأمر سخيفاً، لأنّه في حال تعرّضنا لهجوم، فالسلطات نفسها ستكون المسؤولة عنه. لكنّني رأيتُ أنّ تركيب جهاز الإنذار سيشعر جواداً بمزيدٍ من الأمان، فجاريته.

مرّت أيامٌ عدة واستدعت السلطات نرجس للاستجواب في اليوم نفسه الذي كان من المفترض فيه أن أسافر لحضور ندوة. كانت هواتفي عُرضةً للتنصّت ورسائلي الإلكترونية تُقرأ. كنتُ أعلم ذلك كلّه. في النتيجة، كان بديهياً أن يوقّت عناصر الاستخبارات لعبتهم الصغيرة عمداً. فهل أترك البلاد وأنا أعلم أنّ ابنتي تجلس في مكتبٍ حكوميٍّ مع موظّفي وزارةٍ خطّطت قبل بضع سنوات لاغتيالي؟ هل كنت سأستقلّ تلك الطائرة وأدير ظهري لابنتي وأنا مدركةٌ أنّه كثيراً ما يستدعي عناصر الاستخبارات أشخاصاً من أجل "التحقيق" فتكون تلك مناسبةً لتوقيفهم؟ هل ستطرف عيني أولاً؟

"نرجس امرأةٌ بالغةٌ الآن، وهي قادرةٌ تماماً على الدفاع عن نفسها. كما أنّني وافقتُ على حضور هذا المؤتمر منذ مدة... لا أستطيع حقّاً إلغاء حضوري في الدقيقة الأخيرة. ولو أنّني تخليتُ عن عملي كلّما احتاجتني ابنتاي، فهل كنتُ أنجزتُ شيئاً؟ والدها موجود؛ سيكونان بخير". قلت مثل هذه الأشياء في الهاتف كلّما سنحت الفرصة، عدّة مرّاتٍ يومياً، حتّى يوم سفري واستجواب نرجس. كان إحساساً غريباً أن تدوّن تلك المحادثة، أن تقال تلك الأشياء في هواتف بيتي ومكتبي فيما أتخيّل عناصر الاستخبارات جالسين في الطرف الثاني من المدينة، في غرفةٍ تُنيرها مصابيح النيون، ويسجّلون ملاحظات. وهي ملاحظاتٌ ستذهب لاحقاً إلى مسؤولين أمنيين أعلى مرتبةً يراقبون ردّ فعلي. ربّما تحكم أمٌّ أخرى عليّ بأنّني متحجّرة الفؤاد، إذا كانت أمّاً لا يرتبط عملها بمعرفة تكتيكات جهازٍ أمنيٍّ مدرّبٍ تدريباً رفيعاً وبالاستجابة لها.

لكنّني فهمتُ أنّهم سوف يحدّدون نقطة ضعفي في حال أجّلتُ سفري حتّى لو ليوم واحد لأطمئنّ إلى عودة نرجس بأمانٍ إلى البيت وإلى أنّها استعادت جواز سفرها. هنا كان يكمن الخطر الحقيقي. كانوا سيعلمون أنّهم يستطيعون استخدام نرجس ضدّي، وهذا ما كان يرعبني أكثر من أيّ شيءٍ آخر. لو استنتجوا أنّها نقطة

ضعفي، فلا أحد يستطيع تخيّل ما يمكن أن يفعلوه لاحقاً ضدّها أو ضدّي. هكذا، وبينما كان ذلك أحد أصعب الأمور التي كان عليّ فعلها في حياتي، ودّعتُ نرجس وجواداً في ذلك الصباح في غرفة المعيشة. قبّلتهما كليهما، ثمّ قدتُ سيارتي إلى المطار لأستقلّ الطائرة.

عندما حطّت الطائرة بي في الولايات المتّحدة، اتّصلتُ بالبيت على من، فأخبرني جواد أنّ الموظّفين ناولوا نرجس جواز سفرها عندما ذهبت إلى موعدها من دون أن يخضعوها لأيّ تحقيقٍ أو استجواب. إذاً، كنت على صوابٍ. شكرتُ الله على أنّ السنوات الطويلة التي راقبتني فيها أجهزة الاستخبارات ودافعتُ فيها باستمرارٍ عن موكّلين وقعوا في شباكهم قد علّمتني ما يكفي لمعرفة أساليب عملهم. وحتّى هذا اليوم، لم يوضّح لنا أحدٌ لماذا سُحب جواز سفر نرجس منها بعد تلك الرحلة، ولا ما الذي كان يجري التحقّق منه. كما لم يوضّح أحدٌ لماذا أعيد إليها جواز سفرها.

الفصل الحادي عشر

الوداع

في بدايات ربيع ٢٠٠٩، بدأت إيران تتوجّه نحو الانتخابات الرئاسية في حزيران/ يونيو. كانت شعبية أحمدي نجاد قد تدهورت بشدّة، ولامه الإيرانيون على نطاقٍ واسع على تخريب الاقتصاد والقمع الذي تميّز به حكمه: الرقابة المتزايدة، شرطة الآداب، الأجندة الإسلامية المحافظة التي بدا أنّها تجد ببطء مع مرور كلّ شهر حيّزاً جديداً من حياة الإيرانيين العامّة لتفرض نفسها فيه. ولأنّ ولاية أحمدي نجاد أثبتت أنّها كارثيةٌ بالنسبة إلى مثل هذا القطاع الواسع من الإيرانيين، كانت الانتخابات المقبلة تحثّ الناس على التعبير عن إحباطهم بطرائق ربّما ما كانوا ليتجرّؤوا على استخدامها قبل ذلك ببضعة أشهر، إذ قاطع الطلّاب في جامعة شريف للتكنولوجيا في طهران الرئيس عندما تحدّث في حرمهم الجامعي، فهتفوا: "كاذب! كاذب!"، وتكرّر الأمر في كثيرٍ من خطاباته العامة.

كان أهمّ منافسَيْن لأحمدي نجاد هما مير حسين موسوي، وهو رئيس وزراءٍ سابقٍ ذو سمعة نظيفةٍ في السياسة، ومهدي كرّوبي، وهو رجل دينٍ تقدّمي ورئيسٌ سابقٌ للبرلمان. وقد صمّم كلاهما على تجنّب التنافس مباشرةً معٍ بعضهما بعضاً لمنع أحمدي نجاد من الفوز بولايةٍ أخرى مهما كان الثمن. أقام الشباب النابهون والمتحمسون مقرّات لحملتهم. وضع الرئيس الأسبق محمد خاتمي، الإصلاحي الذي أدار إيران لمدّةً ثماني سنواتٍ قبل أن يأتي أحمدي نجاد، وشاحاً أخضر على

رقبة موسوي في أحد الاحتفالات. كانت تلك علامةً رمزيةً على دعم رجل الدين الذي لا يزال يحظى باحترامٍ واسع النطاق، فبات اللون الأخضر، لون الإسلام، شعاراً لحملة موسوي.

في الأسابيع التي تلت، امتلأت شوارع طهران بالبوالين والشرائط الخضراء، وبالأعلام الخضراء التي ترفرف على أعمدة مصابيح الشوارع. فجأةً تحوّلت المدينة من عاصمةٍ للمرارة، بليدة مختنقة بالهباب يتشكّى أهلها من ارتفاع سعر الحليب واللحم، إلى مدينةٍ يقظة، يقطنها مواطنون متحمّسون يناقشون السياسة الخارجية والاقتصادية. وقد بلغ من حماسة الشباب بخاصّةٍ أنّهم كانوا يقضون أمسياتٍ كاملةً وقسطاً كبيراً من الليل في الشوارع.

عشيّة الانتخابات، كنتُ في سيارة أجرةٍ توقّفت في التقاطع بين شارع وليّ العصر وميدان ونك، في القسم الشمالي من وسط طهران. كان ذلك الشارع واحداً من أكثر امتدادات الجادّة الطويلة ازدحاماً، تلك الجادّة التي تنحدر من جبال ألبرز إلى جنوب المدينة وتحفّها من الجانبين أشجار الدُلْب. أنشئت جادّة ولي العصر بأمرٍ من شاهٍ إيرانيٍّ حتى تنافس الشانزيليزيه، وكانت امتداداً لطهران يتسابق فيه أبناء الصفوة بسياراتهم الفيراري وتبيع متاجرها ذات الأروقة الستائر المخملية المستوردة من ميلانو، التي تكلّف أكثر ممّا يكسبه عامل بناءٍ طوال حياته، وتتثنّى المومسات في ساعات الذروة، ويصطفّ الشبّان بشعورهم الطويلة وقمصانهم ذات الأكمام القصيرة من نوع غرنج روك لشراء الحساء الساخن من المنصّات على المنعطفات. بدا أنّ تطلّعات مواطني طهران (ثمانية ملايين) تنبض هنا.

توقّفت حافلةٌ مزدوجة أمام سيارة الأجرة التي أستقلّها، والشارع يصخب بأصوات أبواق المركبات. لكن بدلاً من الأطفال الذين يبيعون الكبريت وأزهار البرتقال المضمومة بخيط، شقّ شبّانٌ يضعون أعصبةً خضراً زاهية على جباههم طريقهم بين السيارات الواقفة. كانوا ينحنون داخل النوافذ ليوزعوا منشوراتٍ وملصقاتٍ للحملة تحمل صورة مرشّحهم للانتخابات الرئاسية وشعاره الأخضر.

اقترب بعضهم من سيارة الأجرة التي أستقلّها واقتربوا فتعرّفوا عليّ.

صاح شابٌّ بنظّارةٍ سميكةٍ ووشاحٍ أخضر: "إنّها السيدة عبادي! من ستنتخبين؟".

ورغم أنّ زجاج النافذة كان مغلقاً، فقد علا صياحه على صوت محرّك السيارة والراديو، وتمكّنت من سماعه بوضوح. خفّضت زجاج النافذة لأجيب، لكنّ امرأةً شابّةً لوّحت ببالونٍ أخضر وأجابت عنّي: "ستنتخب مير حسين بطبيعة الحال!".

مددتُ يدي وتناولت منشورات الحملة وقصاصاتها، وقلتُ: "سأصوّت للحرية".

آنذاك، تجمّع حشدٌ صغيرٌ حول سيارة الأجرة التي أستقلّها، والجميع يتحدّثون ويضحكون معاً. كانوا قد سمعوني جميعاً، وفسّروا إجابتي بوصفها دعماً لمرشحهم.

قال الشاب ذو الوشاح: "هذا يعني أنّها ستصوّت لموسوي. موسوي هو الذي...".

فقاطعه آخر وهو يرفع ملصقاته عالياً: "لا، ألم تسمعوها؟ الحرّية هي مع كرّوبي".

ضحكتُ لجدالهم وكنت على وشك قول شيءٍ عندما بدأت سيارة الأجرة التحرك. استدرتُ لألوّح لهم وهم يتراجعون إلى الرصيف وأيديهم مليئةٌ بالمنشورات. لقد مضى وقتٌ طويلٌ منذ آخر مرّةٍ رأيت فيها الشباب في طهران وهم بهذه الحيوية، يتحدّثون في السياسة بحرّيةٍ في الشارع لشعورهم بأنّهم مواطنون في بلدٍ يمنحهم هذا الحقّ.

استغرق وصولي إلى البيت نصف ساعةٍ أخرى. فتحت باب مكتبي وسارعت لتحضير الشاي قبل وصول زملائي. تساءلت هل ستولي السلطات المشغولة بالانتخابات، التي ستُجرى في الصباح، اهتماماً كبيراً بالتقرير الذي سأنشره وزملائي في وقتٍ لاحقٍ من الأسبوع. طبعت نسخاً من مسوّدة التقرير ومن جدول أعمال اجتماعنا وعيني على الساعة. في الماضي، كان لديّ من يساعدني في مثل هذه المهمات، لكنّ السلطات اعتقلت أخيراً آخر شابّةٍ عملت معي. والآن، بتّ أتدبّر أموري بمفردي، مدركةً المخاطر التي يمكن أن يتعرّض لها أيّ شخص يعمل معي. توقّفتُ للحظة لالتقاط أنفاسي وتذكّرتُ أن أخرج هاتفي المحمول وأنزع بطاريته. لم أكن أريد أن تتجسّس السلطات على اجتماعنا.

كان الظلام قد خيّم عندما وصل زملائي الأربعة من مركز "المدافعين عن حقوق الإنسان". منذ أغلقت السلطات مكتبنا في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨، واصلنا عقد اجتماعاتٍ أسبوعية في مكتبي. وقد تضاعف عدد قضايانا في الدفاع عن الناشطين والصحافيين المعتقلين في السنة المنصرمة لأنّ الدولة كثّفت هجماتها على منتقديها.

ورغم توقيف عددٍ من زملائي والتضييق المتزايد، بقينا مثابرين على عملنا، وكنّا جميعاً نأمل أن تجلب هذه الانتخابات رئيساً يتساهل مع نشاطاتنا.

في ذلك المساء، كان من المفترض أن نشتغل على تقريرٍ عن إعدامات القاصرين، وهو أحد أخطر عيوب نظام العدالة الإيراني. ورغم أهمّية التقرير، كنّا جميعاً مأخوذين بالحماسة للانتخابات. لم يكن بوسع أيٍّ منا أن يركّز ونحن جالسون حول طاولة الاجتماعات؛ كلّ ما كنّا نريده هو مناقشة الانتخابات الرئاسية.

ستكون النتيجة شديدة الأهمّية بالنسبة إلينا جميعاً. فإذا أعيد انتخاب محمود أحمدي نجاد لولاية ثانية، سيزداد انزلاق البلاد إلى القمع. وبالتأكيد، لن يسمح أحمدي نجاد بإعادة فتح مكتب المركز، وستزداد الرقابة وكذلك اعتقال الناشطين، وسيكون الجوّ السياسي خانقاً أكثر ممّا كنا نكافح للتأقلم معه. لكن إذا فاز مير حسين موسوي، مرشّح الشباب الذين أوقفوا سيارة الأجرة التي كنت أستقلّها، أو مهدي كرّوبي، رجل الدين المعتدل، فستكون هنالك فرصةٌ أوفر حتى يصبح الجوّ أكثر استرخاءً. ستتمكّن الصحف ثانيةً من توفير منصّة للنقاش، وسيتمكّن جميع الإصلاحيين المهمّشين الذين دُفعوا خارج الحياة العامّة من شقّ طريقهم ثانيةً إلى السياسة. لم أكن أتوقّع ديموقراطيةً من غير عوائق، بل مجرّد عودةٍ إلى السياسة التنافسية والصحافة الحيّة اللتين سبقتا مجيء أحمدي نجاد. والأهمّ من ذلك كلّه تمنّيت أن نتمكّن من استئناف عملنا في مجال حقوق الإنسان بحرّيةٍ أكبر.

تخلّينا عن مناقشة التقرير وتحدّثنا عن أحيائنا المختلفة وكيف انتعشت استباقاً للتصويت. قالت نرجس محمّدي: "في المبنى الذي أقطنه، ثمة شبابٌ يبقون مستيقظين حتّى الثالثة صباحاً ويصيحون: وداعاً يا أحمدي! وداعاً يا أحمدي!".

نقل آخرون من المجموعة حكايات مشابهة من أرجاء المدينة. قالت إحدى المحاميات إنّ مجموعةً من الشباب أوقفتها في زاوية الشارع ودعتها للانضمام إلى نقاشٍ سياسي حول إنهاء عزلة إيران الدولية. وقالت أخرى إنّها فوجئت بمدى الاحترام المتبادل بين من يخوضون تلك النقاشات الحامية في المخابز والمواصلات وعند أكشاك الصحف. وبعد أن ناقشنا كلّ ما رأيناه في أرجاء المدينة، شعرنا أنّ اللحظة الراهنة هي بوضوحٍ ضدّ أحمدي نجاد وأنّ فرصة إعادة انتخابه ضئيلة. افتراضياً،

كان الإيرانيون في أرجاء طهران كافّة، من أحياء الطبقة العاملة في ضواحي المدينة إلى مناطق الطبقة الوسطى في المركز والشمال، ينحازون بوضوح إلى المرشَّحَين التقدّميين. لقد عملنا وقتاً طويلاً من دون أيّ أفقٍ للتغيير، وهذا الأملُ الجديد والهشّ جعل جهودنا تبدو أكثر إلحاحاً منها في أيّ وقتٍ مضى.

فجأةً، صفقت نرجس بكفّيها قائلةً: "لماذا نضيع وقتنا؟ من المفترض أن يُنشر هذا التقرير في غضون أسبوع!".

هدأ الجميع وحنينا رؤوسنا وارتشفنا الشاي وبدأنا العمل. استغرق انتهاؤنا بضع ساعاتٍ واتفقنا على أن نلتقي مجدّداً في الأسبوع التالي عند عودتي من رحلةٍ قصيرةٍ إلى مايوركا [في إسبانيا] حيث سأتوجّه إليها في تلك الليلة لإلقاء خطابٍ حولَ حرّية التعبير. ودّعني زملائي وخرجوا من المكتب في الليل. غسلتُ فناجين الشاي ورتّبتُ المكتب ثمّ صعدتُ إلى المنزل.

كان جواد ينتظرني وهو يجلس على أريكةٍ ويتفرّج على التلفزيون. "ما الذي أخّرك؟ كنت آمل أن تصلي أبكر قليلاً قبل أن تغادري ثانيةً".

كان مُحقّاً. فمنذ انتقلت ابنتنا الصغرى نرجس إلى الخارج قبل عامين لمتابعة دراستها العليا، أصبحت أقضي وقتاً أطول في العمل، وكانت شكاواه محقّة رغم ندرتها. غُصت في الأريكة قربه وملتُ قليلاً على كتفه. "أنا آسفة... لقد استغرقنا الحديث عن الانتخابات. لكن هذه آخر رحلةٍ لي قبل الصيف حيث ستكون لنا ثلاثة أشهر. ومع نرجس أيضاً". ففي ذلك الصيف، كان من المفترض أن تأتي ابنتنا من لاهاي حيث تتدرّب بعد حصولها على الماجستير من كندا، وكنت متشوّقةً للإجازة. خطّطنا للذهاب إلى بيتنا الريفي خارج طهران، ودعوة أقاربنا لزيارتنا وتناول غدائنا في الهواء الطلق تحت أشعة الشمس.

بدأت أغسل بعض الخسّ لصنع سلطة، ثمّ جهّزت الطاولة للعشاء. كنّا نأكل عندما اتّصل قريبي من ألمانيا ليقول لي إنّه سيصل إلى طهران بعد بضعة أيّام. دعوته لقضاء بعض الوقت معنا في البيت الريفي. وخطر في بالي أن أطلب أيضاً من أخي وأختي أن يأتيا، وأبهجتني فكرة هذا الاجتماع وأنا أوضّب حقائبي للذهاب إلى المطار. كنت أطوي بعض الملابس في حقيبتي المحمولة عندما أحضر لي جواد كوباً من الشاي.

"توقفي دقيقة فقط، واسترخي قبل أن تذهبي".

في تلك اللحظة، أحببت زوجي بقدر ما أحببته طوال سنوات زواجنا التي قاربت أربعة وثلاثين عاماً. دوماً كان قلقاً بشأن صحّتي وحثّني على تناول كمّيةٍ أقلّ من الرز وعلى مزيدٍ من الحركة. كان يولي اهتمامه بدافع القلق لكنّه لم يناكف يوماً، كشريكٍ حقيقي. كانت تلك طريقته منذ البدايات: في السنوات الأولى من تولّيَّ القضاء، لم يتوقّع مني يوماً أن أقيم الولائم أو أن أصنع المربّيات بنفسي مثلما تفعل ربّة المنزل الإيرانية الصالحة. وفي السنوات التالية، كان يعتني بالبنتين عندما يكون عليّ أن أسافر إلى الخارج بداعي العمل.

رنّ جرس الباب. كان السائقَ الذي سيقلّني إلى المطار لتلك الرحلة الليلية. التقطتُ حقيبتي ومسحت الغرفة بعيني، لأرى هل نسيت شيئاً. كان جواد واقفاً أمام باب الدخول، ينتظرني، كما يفعل على الدوام، وهو يحمل قرآن والدتي. ابتسم بلطفٍ ورفعه حتى أستطيع المرور تحته، وفق التقليد الإيراني، كي يحميني ويحفظني أثناء رحلتي. مررتُ تحت القرآن ثلاث مرّاتٍ وحنيت رأسي لأقبّل غلافه، ثمّ عدتُ لأعانق جواداً.

قال وهو يضغط على ذراعي: "عودي بسرعة". هبطتُ الدرج إلى سيارة الأجرة المنتظرة وأنا لا أزال أشعر بدفء يده على ظهري. لم أكن أدري أنّني لن أرى بيتي أو بلدي ثانيةً.

الفصل الثاني عشر

الانتخابات المسروقة

جسدي وحده وصل إلى مايوركا؛ بقي عقلي في طهران. شغّلتُ حاسوبي بمجرد دخولي إلى غرفتي في الفندق. كانت المواقع الإخبارية تذكر إقبالاً كثيفاً على مراكز الاقتراع، والإقبال الشديد هو وحده الكفيل بهزيمة أحمدي نجاد وحلفائه الأصوليين.

في اليوم التالي، كنتُ أجلس في مقهى يقع في شارعٍ مرصوفٍ بالحجارة بمدينة بالما القديمة مع مترجمتي الفورية ريما التي تترجم بينَ الفارسية والإسبانية، وبعض المنظّمين الآخرين. تفقّدت ريما هاتفها ثم صاحت بسعادة: "لقد فاز موسوي!"، لكن ما إن شرحت لمن معنا ما حدث وتقبّلت تهانيهم حتى وصلت رسالةٌ إلكترونيةٌ أخرى.

قرأت منها ريما بصوتٍ خافت: "فاز أحمدي نجاد في الجولة الأولى فوزاً كاسحاً بحصوله على أربعةٍ وعشرين مليون صوت".

نظرتُ بسرعةٍ إلى ساعتي وأنا أحسب بعناية الفارق في التوقيت. كيف أمكن عدّ الأصوات بهذه السرعة؟ وأربعة وعشرون مليوناً، بمثل هذه الغالبية الهائلة؟ أين كان مؤيدوه في تلك الأيام المنصرمة؟ ماذا عن أصوات جميع أولئك الشباب الذين ازدحمت بهم المدينة؟ شعرتُ بثقلٍ يجثم على صدري، كأنّ عاقبة ذلك – أي بقاء المركز مغلقاً لأربع سنواتٍ أخرى على الأقل – هي الغرق. اعتذرتُ من المجموعة في المقهى وعدتُ إلى حاسوبي المحمول في الفندق، حيث أمضيت ساعاتٍ طويلة.

اعترض كرّوبي وموسوي على نتيجة التصويت وزعما أنّها تعرّضت للتزوير. فوفق النتائج، لم يحصل كرّوبي سوى على ثلاثمئة ألف صوت، وهو عددٌ قال إنّه أدنى من العدد الإجمالي لأعضاء حزبه السياسي ومقرّات حملته الانتخابية. ورفع موسوي اعتراضاته الخاصة. كان هنالك حديثٌ عن العبث بالصناديق، وعن الاستعجال غير اللائق في إعلان نتيجة التصويت، وعن النتائج المدهشة التي أظهرت أنّ كلّاً من المرشَّحَين الإصلاحيين فشل في نيل أصوات مدينته، وهو أمرٌ لم يكن توقّعه ممكناً. كانت الجماهير المصدومة تتجمّع، وبدأ آنذاك استخدام كلماتٍ من قبيل "مسروقة". أمضيتُ الأمسية كلّها على الهاتف وأنا أتحدّث إلى أقارب وزملاء.

عندما استيقظتُ في اليوم التالي، علمتُ أنّ المرشد الأعلى أرسل رسالة تهنئة إلى أحمدي نجاد. لقد قُضي الأمر ولن تلقى اعتراضات المعتدلين آذاناً صاغيةً قطّ. تجمّعت الجماهير خارج وزارة الداخلية للاحتجاج مجدّداً على النتيجة، فخرج مسؤولون وقالوا إنّهم سيجرون تحقيقاً. لكن كان واضحاً أنّ التصويت انتهى بالنسبة إلى النظام ولم يعد أمام الإيرانيين سوى الرضوخ.

لكنّهم أبوا هذه المرّة. وفي ليلة الثالث عشر من حزيران/ يونيو، قُرابة منتصف الليل، بدأت السلطات تعتقل أناساً من بينهم أبرز السياسيين في البلاد، بل إنّهم اعتقلوا الدكتور إبراهيم يازدي، زعيم "حركة الحرّية"، الذي يبلغ الثامنة والسبعين من عمره وكان يرقد في المستشفى يتلقّى علاجاً مضاداً للسرطان عن طريق الوريد، ونقلوه بسرير المستشفى إلى السجن.

في الليلة عينها، قرب الثالثة صباحاً، هاجمت زُمرةٌ من داعمي أحمدي نجاد، ترافقهم الشرطة، السكن الجامعي التابع لجامعة طهران. أطلقوا النار فقتلوا خمسة طلابٍ وجرحوا ما لا يقلّ عن مئة.

وفي الخامس عشر من حزيران/ يونيو، تدفّق ملايين الإيرانيين إلى شوارع طهران في أضخم مظاهرةٍ منذ الثورة الإسلامية لعام ١٩٧٩. مشوا بسلميةٍ وبصمتٍ إلى حدٍّ كبير، رافعين لافتاتٍ كُتب عليها "أين صوتي؟"، و"صمتنا يدوّي بما لا نستطيع قوله". حملوا لافتةً خضراء لمئات الياردات إشارةً إلى مساندتهم موسوي الذي أتى بنفسه لتقديم التحية للجمهور. وعد بأن يفعل شيئاً لحماية أصواتهم. كانت الحشود الضخمة

في أرجاء المدينة سلميةً، لكنّ السلطات أطلقت النار على المحتجّين في حادثتين. ففي مخزنٍ للسلاح، أطلقوا النار على شابين على الأقلّ. وعندما حُمل المصابان إلى المستشفى، ظهرت السلطات واقتادتهما إلى السجن. وأمرت وزارة الثقافة والتوجيه الديني جميع الصحافيين الأجانب بمغادرة إيران، كما اعتقلت السلطات عدداً من الصحافيين الإيرانيين وأرسلت رسائل إلى آخرين تفيد بأنّ قنّاصةً سيطلقون النار عليهم في حال غادروا منازلهم.

بدت لي غرفتي في الفندق في مايوركا، بفرشها الأزرق وجدرانها الليمونية، أشبه بقفص. علمتُ أنّ بعض زملائي اعتُقلوا، وتلقّى آخرون تهديداتٍ فتخفّوا. كما أبطأت السلطات سرعة الاتصال بالإنترنت. ومع تناقص عدد الرسائلِ الإلكترونية القادمة، اعتمدتُ على الهاتف.

قالت زميلةٌ تمكّنتُ من التواصل معها: "إنّه انقلاب. لا تعودي إلى طهران الآن. انتظري شهراً على الأقلّ".

كذلك، عارض عودتي جواد وأخي اللذان كنت أتحدّث إليهما بانتظام.

قال جواد: "سوف يعتقلونك في المطار. الفوضى كبيرةٌ هنا. عودتك خطِرةٌ جدّاً".

لم أكن أخشى حقيقةً من الذهاب إلى السجن. كنت أعلم أنّ إبقاء حائزةٍ "جائزة نوبل" في السجن لمدّةٍ طويلةٍ سيكون بالغ الكلفة على الدولة، وسوف يُطلَق سراحي بعد مدّةٍ وجيزة. لكنّ عناصرَ الاستخبارات كانوا أذكى من ذلك. فسوف يرتّبون كما فعلوا في السابق هجوم غوغاء على بيتي وأُقتل في المعمعة.

جلستُ على السرير وأنا أنظر إلى البحر؛ كان لونه أزرق رمادياً شاحباً في الشفق، وفكّرتُ في ملفّ قضيّة درستها طوال تلك السنوات المنصرمة. ففي ١٩٩٩، كنتُ أمثّل عائلة زوجين منشقّين قتلهما عناصر استخبارات، واطّلعتُ على قائمة فرقة الاغتيالات في ملفّات الدولة. كان الزوجان اللذان أمثّلُ عائلتهما قد طُعنا حتّى الموت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨؛ وفي الأسابيع الثلاثة التي أعقبت وفاتهما، وُجد ثلاثة كتّابٍ منشقّين ميتين في ضواحي طهران، وبدا أنّهم خُنقوا جميعاً. شعر كثيرون أنّه لابدّ من وجود صلةٍ بين هذه الاغتيالات، لكن لم يتخيّل أحدٌ أنّها منهجيّةٌ باردةٌ كمجرّد قائمة اغتيال وضعها أعوان الدولة. لقد قُتل بالفعل معظم الكتّاب والمثقّفين

الذين أُدرجت أسماؤهم في القائمة، لكن بقيت بضعة أسماء، من بينها اسمي. فقد وافقت وزارة الاستخبارات رسمياً على قتلي. لم تتمكّن السلطات من تنفيذ ذلك الأمر آنذاك لأنّ الإصلاحيين بدؤوا يفشون أمر تورّط الدولة في فرق الموت. لكن ماذا عن الوقت الراهن، عندما باتت الدولة متقلقلةً أكثر من أيّ وقت مضى في تاريخها؟

تزاحمت كلّ هذه الأفكار في رأسي، وكان كثيرٌ منها غير حاسم ومتناقضاً. فمن جانب، إذا كانت الجمهورية الإسلامية تريد موتي، فلماذا أساعدها في ذلك؟ لكن من جانبٍ آخر، أردت أن أكون في إيران، بين أهلي وزملائي. أردت أن أشاركهم قضاءهم وقدرهم. حزمتُ حقيبتي كأنّني منوّمة، وأنا غير متيقّنة من الوجهة التي ستصل إليها.

صعدتُ إلى الطائرة وأنا متردّدة، فذهبت إلى مدريد ثمّ أمستردام. كان لديّ توقّفٌ في أمستردام لمدّة ثلاث ساعات أمضيتها أتجوّل في قاعات المطار وأنا لا أزال غير متأكدة بشأن ما يجب عليّ فعله. وقفت عند بوّابة المغادرة وأنا أحدّق في كلمة "طهران" على اللوحة. ونظرتُ بحسدٍ إلى جميع أولئك الذين سيسافرون وليس لديهم ما يخشونه في الجانب الآخر. لوهلة انضممتُ إلى الصف، ثمّ انسحبتُ في اللحظة الأخيرة. ربّما كان ذلك القرار من أكثر القرارات التي اتّخذتها في حياتي مصيريّةً. كثيراً ما أتساءل ما الذي كان سيتغيّر لو أنّني صعدتُ إلى الطائرة. ربّما كان الأمر سينتهي بي لأكون قيد الإقامة الجبرية، على مثال ما حدث لزعماء "الحركة الخضراء" المعارضة، أو ربّما كنت سأتمكّن من أن أضمّ صوتي إلى النضال، وأضمن إلى حدٍّ ما أن يبقى العالم يراقب.

مشيتُ خارج قاعة المغادرين واتصلت بابنتي نرجس.

قلتُ: "نرجس يا روحي، أنا قادمة"، ثمّ وجدتُ قطاراً ومضيت إلى ابنتي.

الفصل الثالث عشر

وحيدةً في العالم



لقد أبقت تلك الأيام الأولى من المظاهرات العالم مذهولاً، وسيطرت صور ومشاهد أمّة شرق أوسطية تنتفض من أجل الحرّية على الأخبار الدولية. تخيّلتُ أنّ الاحتجاجات سترغم المرشد الأعلى خامنئي على التراجع، وعلى الإقرار بالتزوير وإجراء انتخابات جديدة، بل إنّ موسوي وافق على تجنب الترشّح شخصياً، وذلك فحسب ليفتح طريقاً لأحمدي نجاد كي يتنحّى. لكن بدا جليّاً لي ولنرجس عندما كنّا نتفرج من شقّتها قرب النهر أنّ النظام غير مستعدٍّ للتراجع، بل ينوي سحق الاحتجاجات.

في تلك الأيام الحرجة من أواخر حزيران/ يونيو، أرسلت الدولة كامل ترسانتها من عناصر الشرطة والأمن والميليشيات إلى الشوارع. ضربوا السيدات اللواتي كنّ يحتججن بطريقة سلمية، وأطلقوا النار على الحشود غير المسلّحة المكوّنة من الشباب وكبار السن من الطبقة العاملة والطبقة الوسطى. في أحد الشوارع، أطلق عنصرٌ من الميليشيات النار على فتاة تُدعى ندى آغا سلطان فتكوّم جسدها على الطريق. تمكّن الموجودون في الشارع من الإمساك بالرجل الذي قتلها وأخذوا بطاقة هويته منه ليجعلوها دليلاً على أنّه يعمل لمصلحة الدولة. صوّر عابر سبيلٍ الحادث بأكمله وأرسله على الإنترنت، فانتشر فيلم مقتل ندى كانتشار النار في الهشيم وبات وجهها المتجمّد رمزاً أيقونياً لوحشية ذلك الزمن.

عند تلك النقطة، علم الجميع بأنّ من أصيبوا وذهبوا إلى المستشفيات كثيراً ما

كانوا يتعرّضون للاعتقال في غرف الإسعاف. في النتيجة، أصبح المصاب يذهب إلى البيت بانتظار الاتّصال بطبيبٍ من معارفه ليعالجه.

بصورةٍ عامّة، لم يلجأ المحتجّون في إيران إلى العنف الانتقامي. كانوا يعلمون بأنّ أبسط قدرٍ من العنف تجاه الدولة سيدفعها إلى الردّ بشراسة تصل حتّى الإفراط في القتل والإعدام، مثلما فعلت في الأيام الأولى للثورة عندما تحدّاها الشعب.

وهكذا صمدوا في الشوارع، ينشدون: "لا نريد دولةً إسلامية!"، و"الموت للدكتاتور!".

مع توضّح تصاعد التوتّرات وعمق التحدّي المفروض على النظام، بدأ كثيرون من الإيرانيين يشتكون من أنّ الولايات المتّحدة لا تقدّم دعماً كافياً إلى المحتجّين. كان الناس يتساءلون: "لماذا لا يقول أوباما شيئاً؟"؛ شعروا أنّ الاستجابة فاترةٌ ومخيّبة للآمال. تخيّل بعضهم أنّ كلمات شديدة اللهجة قد تمثّل فارقاً على أرض الواقع. وتراءى لبعضهم أنّها ستحمل قيمةً رمزيةً تتّسم بأهميةٍ خاصّة. لكنّ تصريحات الرئيس أوباما المصاغة بعنايةٍ كانت في رأيي هي المقاربة السليمة. في نهاية المطاف، ماذا كان بوسعه أن يفعل؟ هل كان سيرسل قواتٍ على الأرض للدفاع عن المحتجّين؟ كلا، بطبيعة الحال. هل يدلي بتصريحاتٍ أسبوعية تدين المرشد الأعلى وتمجّد المعارضة؟ سيكون ذلك مساراً مدمّراً يشجّع شخصيات المؤسسة على أن تصف المعارضين بأنّهم ألاعيب في يد الأميركيين، وربّما يؤدّي ذلك إلى خلق شرخ بين زعماء المعارضة والشعب الإيراني. شعرتُ أنّ ملاحظات الرئيس الدقيقة لكن الواضحة تعكس فهماً متطوّراً للدينامية الداخلية في إيران. في نهاية المطاف، لم يكن أولئك الذين يسحقون المحتجين قادرين على استغلال استجابة أميركا لتصعيد بطشهم.

***

تحدّثتُ بانتظام لوسائل الإعلام العالمية أثناء تلك المعمعة. وبقيت على اتصالٍ وثيق مع الأصدقاء والزملاء في طهران، وذكرتُ في مقابلاتٍ لا حصر لها ما يجري. سرعان ما بدأت السلطات تستدعي بانتظامٍ اثنتين من زميلاتي للتحقيق. وعبرهما، أرسلت

السلطات رسالةً لي: "قولا لعبادي إنّها إذا ما بقيت حياديةً تجاه ما يجري، فسوف نتركها وشأنها، بل إنّنا سنسمح لها بعد استقرار الأمور بأن تفتح المركز مجدّداً. لكن بشرط أن تبقى صامتة".

رددتُ بهذه الرسالة: "لم أدعم أيّ سياسي بعينه في هذا الصراع. أنا أدعم الناس وحقوقهم بصفتهم مواطنين. بطبيعة الحال، لا أستطيع البقاء صامتةً إزاء عمليات القتل والوحشية المتواصلة. للمركز قيمة بوصفه ملاذاً آمناً. وإذا كنت سأصمت ولا أدافع عن شعبي، فلماذا أحتاج مكتباً؟".

حمل اقتراح مسؤولي الأمن مسألةً مهمّة: يريدون منّي ألّا أتحدث جهاراً عن الانتهاكات المتواصلة. لقد وجدوا أنّ كلامي يشكّل تهديداً وأرادوا صمتي. لماذا أحقّق رغبتهم؟ لاسيما أنّ الأخبار المروّعة القادمة من إيران تزداد كلّ يوم.

كان كثيرون من المحتجّين الموقوفين يؤخذون إلى مركز احتجازٍ مؤقّتٍ يدعى كهريزك، بات الآن في المخيّلة الإيرانية اسماً يطارد الناس، مثله مثل أبو غريب. كان مستودعاً مسبق الصنع قُسم إلى غرفٍ كثيرةٍ صغيرة، وكدّست السلطات السجناء في تلك المساحات، رافضةً في أحيانٍ كثيرة السماح لهم بالذهاب إلى مرحاض. التعذيب هنا منهجيٌّ ووحشي. فالحرّاس يغتصبون السجناء الذكور بالعصيّ والقوارير ويغتصبون النساء. وقد توفي عددٌ كبيرٌ من المحتجزين في مثل هذه الظروف بمن فيهم ابن مسؤولٍ رفيعٍ مناصرٍ لأحمدي نجاد. وعندما قُتل ذلك الصبيّ، بدأت المؤسسة السياسية تنتبه. لا يتحرّك النظام ما دام الضحايا مجرّد دخلاء لا صلة لهم بالدولة.

بحلول أواخر تموز/ يوليو ٢٠٠٩، انسحب الإيرانيون أخيراً من الشوارع. ومع ظهور التقارير عن الاغتصابات والانتهاكات في كهريزك، فهم الناس بالضبط الثمن الذي سيدفعونه مقابل تحدّي النظام، فقرّرت غالبيتهم أنّهم راغبون عن التضحية بحياتهم أو تحطيمها، لكنّ تظلّماتهم استشرت. في أرجاء المدينة، بدأ الناس يتحدّثون كلّ مساءٍ على أسطح مبانيهم ويصيحون "الله أكبر" في الليل. لقد ظنّوا أنّ صيحة "الله أكبر" من سطح البيت في بلدٍ إسلامي يجب ألّا يكون فعلاً يعاقَب عليه؛ لكن بهذا العمل الجماعي، وبسماع أصداء الهتاف تتردّد عبر الشوارع وفي الأحياء، كان الناس

يشيرون إلى بعضهم بعضاً والدولة بأنّهم لا ينسون. أمّا شعار "الموت للدكتاتور"، فبقي محفوراً في قلوبهم.

بات أحمدي نجاد أشبه بالمخمور بنجاحه، فأطلق على معارضيه وصف "خس وخشاك"، لا شيء سوى "غبار وقاذورات". على المدى القصير، كان بوسعه بسهولة أن يزعم نجاحه؛ فبوصفه رئيساً، سحق أوسع انتفاضة شعبية شهدتها إيران منذ الثورة الإسلامية وأشدّها دلالةً. أعلن خامنئي دعمه غير المحدود لأحمدي نجاد، واكتسب "الحرس الثوري" الذي تولّى إدارة القمع ووطّد النظام مزيداً من السلطة. عيّن الرئيس عدداً من أعضاء "الحرس الثوري" في مواقع وزارية، كما توسّع نفوذ هذا الحرس الاقتصادي، وهو نفوذٌ كان معتبراً أصلاً. لكنّ المحتجّين هم الذين حقّقوا الانتصار المعنوي، وتحوّل الشعور العامّ السائد تحوّلاً ملموساً من اللامبالاة تجاه النظام إلى الاشمئزاز الحقيقي منه. أعلن أبرز موسيقيٍّ كلاسيكي في إيران، محمد رضا شجريان، انحيازه إلى "الغبار والقاذورات" وطلب من قناة تلفزيونية حكومية التوقّف عن بثّ موسيقاه. وكتب موسيقيٌّ آخر أصغر سنّاً أغنيةً بعنوان "خس وخشاك"، انتشرت انتشاراً واسعاً.

في ذلك الوقت، كنت أحادث جواداً كل ليلة هاتفياً. أتّصل به عند عودته إلى البيت من العمل أو يتّصل هو بشقّة نرجس. ذات ليلة، أخبرني بوصول استدعاءٍ من المحكمة لي.

قال: "أخبرتهم بأنّك غير موجودة أصلاً في البلد".

– "إنّه مجرّد تحذيرٍ آخر. هم يريدون إسكاتي".

بين استجواب زملائي واعتقالهم لاحقاً، وحجم وشدّة التعذيب في كهريزك، علمتُ بأنّني لن أتمكّن من العودة إلى إيران في وقتٍ قريب. وقد أحزنني ذلك بشدّة. كيف سأتمكّن من التخلّي عن مدينتي طهران؟ فرغم كلّ شيء، بقيتُ في إيران في أصعب الظروف. وحتّى أثناء الحرب الإيرانية – العراقية وفي الأيام التي كانت فيها طهران تتعرّض لوابلٍ من الصواريخ، لم أغادر بلدي. لقد عارضتُ على الدوام اختيار أصدقائي الهجرة. وعندما غادرتُ إيران، لم أكن أنوي البقاء بعيدةً، ولم أحمل معي سوى حقيبة مقصورة الطائرة.

لم يكن مرور الزمن كفيلاً بمواساتي. ففي كلّ يوم، كنتُ أسرح بنظري في ألوان المنازل: صفوفٌ أنيقةٌ بلون القرفة ولون التوليب الأحمر، وأشعر بغربةٍ هائلة. كانت نرجس قد رتّبت شقّتها الصغيرة التي تتضمّن حوضاً في الغرفة الرئيسية، وفق الطراز الهولندي، وفرشتها ببسط وآجر من إيران، لكنّني شعرت بغربةٍ مبرّحة، رغم أنّني كنتُ محاطةً بتلك الأقمشة والألوان القادمة من بلدي.

ذات صباح، نظرتُ في مرآة الحمّام ولاحظتُ أنّ الجانب الأيمن من حنجرتي، أسفل فكي مباشرةً، متضخّم، إذ برزت فيه كتلةٌ بحجم جوزة. لم تكن مؤلمة، لكنّ ما خطر في ذهني بدايةً أنّها سرطان، ولاسيما بعد أن فقدت أختي بسبب الإصابة بالسرطان. كان لا بدّ من مراجعة طبيب، لكن من؟ لم يكن لديّ تأمينٌ صحّي في هولندا.

بعد عدّة أيام، ذكرتُ مشكلتي لأحد الأصدقاء، فعرّفني على اختصاصيٍّ في لاهاي، وهو طبيبٌ كان مطّلعاً على عملي ويحترمه. استقبلني بلطفٍ بالغ ورفض تلقّي أيّ أتعاب. وبعد الفحص وإجراء تصوير بالرنين المغناطيسي، استنتج أنّ التوتّر العصبي قد أدّى إلى انسداد القنوات اللعابية لديّ. وصف لي مهدّئاً أفادني إلى حدٍّ ما، لكنّه لم يعالج المشكلة الأساسية. فقد كان أسفي الأكبر ناتجاً عن كوني بعيدةً كلّ هذا البعد عن إيران، ولم يكن بوسع أيّ دواءٍ تخفيف هذا الألم.

في بعض الأيام، عند غروب الشمس، كنت أتخيّل سماعي صوت الأذان. ظننتُه من مسجدٍ في الجوار، وبدأت أبحث عنه. لكن سرعان ما أدركتُ أنه لا وجود لأيّ مسجدٍ في المنطقة، بل إنّ ذهني هو الذي يُحدِث الأصوات المألوفة. وفي بعض الأحيانٍ، كنتُ أسمع الناس يتحدّثون في متجرٍ وأتخيّل أنّني التقطتُ شيئاً من اللغة الفارسية في كلامهم، لكن عندما أستمع مجدّداً، أتبيّن عادةً أنّني مخطئة. في النتيجة، فعلت الشيء الوحيد الذي أجيده: العمل الدؤوب. مضيتُ في مزيد من الرحلات، وألقيتُ مزيداً من الخطابات وأجريتُ مزيداً من المقابلات. مع العملٍ، كنتُ أستطيع في غالبية الأحيان تدبّر إبعاد العتمة.

الفصل الرابع عشر

خيانة

في آب/ أغسطس ٢٠٠٩، غادرنا أنا ونرجس لاهاي لقضاء شهرٍ مع نيغار التي كانت لا تزال تعيش في أتلانتا. كانت نرجس قد حصلت على قبولٍ في برنامج دكتوراه في لندن سيبدأ في أيلول/ سبتمبر، وأرادت قضاء بعض الوقت مع أختها قبل الانتقال إلى بريطانيا. كانت حرارة الصيف على أشدّها عندما وصلنا وأمضينا معظم أيامنا في شقّة نيغار المكيّفة. لشقّتها نوافذ تمتدّ من الأرضية إلى السقف وتطلّ على حديقةٍ وارفة الخضرة. وهناك كنتُ أحبّ الجلوس أثناء التحدّث على الهاتف، أراقب الأطفال يركلون الكرات أو يقودون درّاجاتهم الهوائية وهم يحملون المصاصات.

بالنسبة إليّ، كان الهاتف قد أصبح شريان الحياة، ربّما مثل معظم المنفيين، أتّصل عبره بكلّ جزءٍ منّي يهمّني. كنت عادةً أتحدّث مع جواد مرّتين أو ثلاث مرّاتٍ في الأسبوع، في أيّامٍ محدّدة. كانت لديه بطاقة هاتف خاصّة باتصالاتي، اشتراها باسم شخصٍ آخر ليصعُب على السلطات تعقّبها. كنّا نتجنّب الخطوط الأرضية التي باتت في نظري مجرّد مكبّرات صوتٍ موصولة بغرفة التنصّت في وزارة الاستخبارات.

وفي يوم من أيام الإثنين، لم أتمكّن من الوصول إليه في وقتنا المعتاد، لكنّني لم أقلق من دون داعٍ. فكثيراً ما كان يذهب في رحلاتٍ قصيرةٍ في إطار العمل الاستشاري الذي كان يفعله أو يمدّد إجازة نهاية الأسبوع في بيتنا الريفي بصحبة أصدقاء. لكنّني لم أتمكّن من التحدّث إليه أثناء ذلك الأسبوع، فاتصلت بأختي نوشين في طهران،

وطلبت منها أن تتفقّد شقّتنا لكنّها لم تجد أثراً له. كما أنّه لم يردّ على أيٍّ من هاتفيه المحمولين. جرّبت أيضاً الاتصال بالخطّ الأرضي في بيتنا لكنّه واصل الرنين دونما إجابة.

بعد ذلك، اتصلت نوشين لتخبرني أنّها طرقت الباب ووجدته في المنزل. قالت إنّه كان عائداً للتوّ من رحلةٍ ولم يكن على ما يرام، وأخبرها أنّه سيذهب إلى السرير فوراً.

في اليوم التالي، اتصل بي جواد على هاتفي المحمول وكنتُ في شقّة نيغار.

كان صوته متوتّراً ومرتجفاً عندما قال: "شيرين؟".

– "أين كنت؟ كانت نوشين تبحث عنك!".

"شيرين، لا أعلم إن كنتِ ستسامحينني. أو ربّما وصلنا إلى نهاية الدرب". كنت أستطيع سماع صوت أنفاسه اللاهثة.

"هل أنت تبكي؟"، تطايرت أصابعي بصورةٍ عفويةٍ إلى حنجرتي، حيث اختفى نتوء الجوزة أخيراً. "ماذا حدث؟".

– "هل ستسامحينني؟".

– "جواد، قل لي أوّلاً ماذا حدث!".

بدأ يشرح بصوتٍ منكسرٍ ومتهدّم ما حدث في الأسبوعين اللذين انقضيا منذ آخر اتصالٍ بيننا. هذا ما نقله لي زوجي لأربعةٍ وثلاثين عاماً: كان يشعر، بكلماته هو، بـ"الوحدة الشديدة والفراغ". وذات مساء، لاحظت صديقةٌ له اسمها السيدة جعفري أنّه لم يكن على ما يرام ودعته إلى شقّتها، وهي شقّةٌ صغيرةٌ فيها غرفتا نومٍ وتقع في ضاحية يوسف أباد، شمال طهران.

"على نحوٍ غير متوقّع على الإطلاق، حضرت أيضاً صديقةٌ مشتركة، مهري". تلاشى صوت جواد، ثمّ توقّف للحظةٍ قبل أن يواصل.

– "كان بيني وبين مهري... علاقة عاطفية في الماضي. لكنّني لم أرها منذ وقتٍ طويل. سنوات. فقد أوقفنا علاقتنا. لكنّ السيدة جعفري اعتقدت أنّ علينا العودة إلى بعضنا بعضاً. دفعتنا إلى شرب المزيد قائلةً إنّنا كلانا نمرّ بأوقاتٍ عصيبةٍ ويمكن أن يساند واحدنا الآخر. ظلّت تشدّد على أنّني أعاني الوحدة بعد ذهاب زوجتي وأحتاج إلى شخصٍ يمنحني بعض الحنان".

على ما يدو، وعند هذه اللحظة، قالت السيدة جعفري إنّ لديها موعداً وغادرت شقّتها، مقترحةً أن يبقى جواد ومهري حتّى عودتها.

– "أدركنا أنّها تركتنا بمفردنا متعمّدةً. بدأت مهري تنزع ثيابها وتعانقني وهي تقول كم هي مشتاقةٌ لي".

توقّف جواد، لكنّني لم أقل شيئاً.

– "شيرين، هل أنت هنا؟ هل تستمعين؟".

كنتُ قد صمتُّ تماماً. لم يراودني يوماً شكٌّ في أنّ جواداً قد يخدعني. لم أكن يوماً بطبيعتي زوجةً شكّاكة، ولم أسمح لنفسي أبداً بالاطلاع على بريده الإلكتروني أو دفتر عناوينه. لم يطرح يوماً أيّ أسئلة تتعلق بزملائي الذكور، وقد منحته التفهّم عينه. بدا لنا هذا الاحترام المتبادل مناسباً حتّى الآن. واصلتُ التحديق بالمنضدة الصغيرة وما عليها من مجلّاتٍ وواقية أطباق صغيرة عليها صورة لرامبرانت، وسكاكر بالخزامى. كلّ ذلك بدا بالضبط مثلما كان قبل خمس دقائق. كيف يمكن أن يكون كما كان؟

– "تابِع".

– "واصلتْ لمسي... وأنا... أنا انقدتُ إلى الوضع. كنّا نتبادل القبل في غرفة النوم عندما فُتح باب غرفة النوم الثانية في الشقّة بعنف. دخل محمودي، عنصر الاستخبارات، مع مصوّرين اثنين. سارعتُ إلى الوقوف، لكنّهم قالوا إن كلّ شيءٍ سُجّل على فيلم: كامل محادثتنا وكامل الحدث. خفتُ بشدّةٍ يا شيرين. اعتقدتُ أنّني سأنهار".

وضعتُ رأسي بين يديّ وأغلقتُ عينيّ. فكّرتُ بمحمودي وهو يقف فوق زوجي في تلك الشقة شامتاً، وقد انتصر أخيراً. كان غضبي من محمودي وعنصريه يفوق بكثيرٍ غضبي من جواد.

كان جواد الآن يبكي صراحةً، ويتوقّف كلّ بضع ثوانٍ ليلتقط أنفاسه قبل أن يواصل.

– "حرتُ في ما أفعل. اتّصل محمودي بشخصٍ ما؛ طلب من بعض الضباط الذين يبدو أنّهم كانوا ينتظرون أسفل الدرج في الشارع أن يصعدوا. طلب منّي ومن مهري أن نرتدي ملابسنا. تخبّطتُ وارتديت ملابسي. بعد بضع دقائق، باتت الشقّة تعجّ بالعناصر. أوثقوا يديّ ووضعوا عِصابةً على عينيّ. نزلتُ إلى الأسفل معهم ودفعوني

داخل سيّارة. حنوا رأسي بالقوّة لكي لا يراني أحد".

"ماذا حدث لـ... تلك المرأة؟ ولمضيفتكما؟"، حاولتُ إبعاد الحنق عن صوتي، لكنّني لم أتمكّن من إرغام نفسي على التلفّظ باسمها.

- "اعتقلوني أنا فحسب. أنا متأكّدٌ من أنّ جعفري كانت تتعامل معهم. من غيرها كان بوسعه أن يرتّب كلّ تجهيزاتهم قبل أن أصل إلى هناك؟ لكن لا أستطيع الجزم بشأن مهري. كلّ ما أعرفه أنّهم لم يعتقلوها".

***

وصف جواد كيف أخذوه مباشرةً إلى سجن إيفين، حيث زرتُ موكّلين عديدين على مرّ السنين وحيث احتُجزت لمدّة خمسةٍ وعشرين يوماً. قال إنّهم جعلوه يخلع ملابسه وينبطح على لوحٍ خشبي، ثمّ جلدوا ظهره العاري لشربه الكحول في تلك الليلة. هل كان الجلّاد يمسكُ قرآناً تحت ذراعه ليمتنع عن استخدام قوّةٍ مفرطة؟ نسيت أن أسأل عن هذا الأمر. أو ربّما كان جواد لا يزال معصوب العينين ولم يرَ.

بعد ذلك، قادوه إلى زنزانة، من دون شيءٍ لمداواة آثار الجلد الدامية في ظهره، وتركوه في زنزانةٍ انفرادية، لعلّها أكبر بقليلٍ من حجم حوض استحمام عادي. كانت صغيرةً بحيث يستطيع عبور طولها في خطوتين اثنتين، والسجّادة قذرةً ومصفرّةً وتنبعث منها رائحة الرطوبة. لم يكن في الزنزانة فرشة، لكنّهم أعطوه بطانيّةً واحدة. هذا بعض الخسّة التي تذكّرتها من المدة التي أمضيتها بنفسي في حبسٍ انفراديٍّ في إيفين، لأنّ البطانيّة الواحدة تعني أنّ لديك الخيار بين أن تطويها لتصبح وسادةً ثم تنام في البرد، أو تغطّي نفسك بها فتسبّب لنفسك ألماً في الرقبة والظهر لأنه لا يوجد ما يسند رأسك. وفي كلتا الحالتين، يعني هذا الترتيب منع نومك وراحتك.

تُرك جواد بمفرده في زنزانته ليومين كاملين. مرّر أصابعه على الجدران الإسمنتية ونظر بترقّبٍ إلى النافذة الصغيرة التي تسمح للحرّاس أن ينظروا إلى الداخل، لكن لم يأتِ أحد. كانت أضواء النيون في زنزانته وفي الممر تبقى مُنارةً على مدى الساعة، فبدأ يفقد إحساسه بالليل والنهار. بدأت عنده عوارض جنون الارتياب. ارتاب في أنّ

الخبز والشاي الذي كانوا يحضرونه للإفطار هدفه التخلّص منه. كانت تلك الوجبة تعني أنّ الوقت كان في الحقيقة مساءً.

في اليوم الثالث، أتى إلى زنزانته اثنان من حرّاس السجن. عصبا عينيه ودفعا عصا داخل يديه. أمسك هو بطرفٍ وأمسك أحد الحارسين بالطرف الآخر أثناء مشيهم في الممر، منعطفين ومستديرين، صاعدين أدراجاً ونازلين أدراجاً. أخيراً، وصلوا إلى غرفة أزالوا فيها العِصابة عن عينيه، وكانت أشبه بغرفة مَحكمة، لا نوافذ فيها. جلس رجلٌ دينٍ ملتحٍ، القاضي، خلف مقعدٍ خشبي وإلى جانبه كاتب محكمة.

كان القاضي في مطلع عقده السادس مُدبّب الذقن أشعث اللحية. نظر إلى جواد عن قرب. "لقد شاهدت الفيلم كلّه. لا مجال حقّاً للإنكار. أنت متزوّجٌ وقد زنيت. وفق المادة ٢٥ من قانون العقوبات الإسلامي، يُحكم عليك بالرجم حتّى الموت. سوف يصدر الحكم بعد يومين".

قال جواد: "أريد محامياً. لن أفعل شيئاً من دون محامٍ".

قال القاضي باستمتاع: "محام! لماذا؟ ما الذي سيقوله محامٍ؟ لدينا فيلمٌ لك يا سيّد... كامل علاقتك غير الشرعية موجودٌ على كاميرا! ما نوعٍ الدفاع الذي تتخيّل أنّك تستطيع تقديمه؟ اذهب فحسب. اذهب واخجل من نفسك واقضِ آخر يومين في حياتك في التوبة إلى الله. فعلى الأقل، لن تبتئس روحك وتتعذّب بعد موتك".

استغرقت المحاكمة بأكملها نحو عشرين دقيقة. قلّما أصدر القضاة الإيرانيون أحكاماً بالرجم كهذه، لكن بدا أنّ الوضع يتطلّب عقاباً مخيفاً. بعد ذلك، عصبوا عيني جواد ثانيةً وقادوه إلى زنزانته بالعصا. أثناء روايته رعب إعادته إلى زنزانته، وفقدان الإحساس بتمييز الليل عن النهار، والإحساس الخانق بالصمت، والجدران الإسمنتية، وغياب أيّ شيءٍ يمكن قراءته أو حتّى النظر إليه، شعرتُ بطعنة الأسى. أكثر من يعانون هم أولئك الذين أمضوا وقتاً يُدعى "التعذيب الأبيض" في العزل الانفرادي والناس العاديون مثل جواد لأنّهم لم يجهزوا أنفسهم له. كان الناشطون السياسيون والمدنيون الذين درّبناهم في المركز مُلمّين بتوقع ذلك. لقد جهّزوا أنفسهم مسبقاً في أحيان كثيرة ممارسين الحيل الذهنية وطرق التكيّف؛ كانوا يعلمون ما الذي يجب

عليهم فعله للتغلّب على الذعر. لم يحصل جواد على أيّ شيءٍ من هذا القبيل. لم يكن يوماً مهتماً حقّاً بالسياسة ولم يتدخّل في القضايا التي كنتُ أتولّاها. كان يعمل بجدٍّ، وعندما يبقى لديه وقت، يملؤه بالموسيقا والثقافة.

في اليوم الذي أعقب المحاكمة، أو الوقت الطويل الذي بدا كيوم، أتى إلى زنزانة جواد الرجل الذي كرّس حياته لتدمير حياتي: محمودي. كان بصحبته رئيسه، وهو رجلٌ قدّم نفسه باسم فرحاني.

التمعت عينا محمودي عندما رأى جواداً متكوّراً في طرف الزنزانة غير حليق الذقن ومتّسخ الشعر، وترتسم دوائر قاتمة أسفل عينيه المتّقدتين.

قال بغرورٍ كأنّه يعلن انتصاراً شخصياً أمام حشد من الناس: "تستطيع عبادي الآن رؤية نتيجة نشاطاتها. لقد حذّرتها مراراً وتكراراً. قلتُ لها مرّاتٍ كثيرة: عليك أن تخرسي. لكنّها لم تستمع إليّ أبداً".

سحب جواد نفسه لينهض، لكي لا يتحدّث إليهما وهو على الأرض.

– "ولماذا أكون مسؤولاً عمّا تفعله زوجتي؟ ما هي الألاعيب القذرة التي تحاول لعبها معي؟ أنت تضايقني بهذه الطريقة بسبب زوجتي، وباسم الإسلام؟".

أعتمت عينا محمودي. انقضّ على جواد ولكمه في وجهه. ضرب رأسه ولكم وجهه ثانيةً.

"إيّاك أن تذكر الإسلام ثانيةً، هل تسمعني؟"، دفعه إلى جدار الزنزانة وركله في بطنه.

– "كلمة إسلام قذرة في فمك. كرمى لله، كيف تستطيع التلفّظ بها أصلاً؟ أنت الذي انتهكت الشريعة بأكثر الطرق إثارةً للاشمئزاز... أنت لم تصلِّ مرّةً منذ قدومك إلى هنا! أتجرؤ على التشكيك في إسلامنا؟".

أدرك جواد أنّهم كانوا يصوّرونه في زنزانته. وإلّا، فكيف لهم أن يعلموا أنّه لم يصلِّ مرّةً واحدة؟ مرّر يده على فمه ليمسح الدم النازف من شفته المجروحة ثمّ رفع ذراعيه ليحمي رأسه.

– "أحلف على القرآن أنّني لا أعرف شيئاً عمّا تنوي شيرين فعله. لا تعاقبني على ما تفعله هي".

لهث محمودي، وقد أتعبه الضرب. "كانت عبادي تقول إنّه ليس لديها بقعة قاتمة. وكانت فخورةً بذلك إلى أقصى حدٍّ وتعتقد أنّها لا تُقهَر. سترى الآن نقطة الضعف الكبيرة التي لديها".

عندما أدرك جواد أنّ المناشدة أو الاحتجاج لن يؤدّيا إلّا إلى دفع محمودي لمواصلة ضربه، سأل ما الذي يريدانه منه.

لأوّل مرّة، تكلّم فرحاني. كان رجلاً عريضاً، وله كرشٌ معتبرٌ وجبهةٌ لامعة بحاجبين متّصلين.

– "لقد بدأت تعرف ما هي المشكلة. إذا كنت لا تزال تدافع عن زوجتك، فهذا يعني أنّك حليفها ومتواطئ معها، ويجب عقابك على هذا الأساس. أمّا إذا كانت الحقيقة غير ذلك، فيجب عليك أن تبرهن ذلك لنا. نحتاج إلى أن نسمع أنّ تفكيرك مختلفٌ عن تفكيرها".

"تحتاجان إلى أن تسمعا عن ذلك؟"، بدا الأمر سهلاً للغاية بالنسبة إلى جواد.

– "حسناً، نحتاج إلى دليلٍ معقولٍ على ذلك. يجب أن تمثُل أمام الكاميرا وتقول الأشياء التي أطلب منك قولها. وإن فعلت، فسوف نخلي سبيلك".

– "لكن ماذا عن حكم المحكمة؟".

أطلق فرحاني ضحكةً وقال: "سلطة كلمتي هنا أقوى من حكم المحكمة. أجرِ المقابلة فقط، واحفظ ما عليك قوله، وستتمكّن من الذهاب حرّاً حالما ننتهي".

أخذ قصاصةً من الورق من ملفٍّ من الورق المقوّى كان يحمله، ومدّ يده بها إلى جواد.

– "احفظ هذا. ردّده مرّاتٍ تكفي كي تستطيع قوله على الكاميرا صباح الغد من ذاكرتك".

قال محمودي: "استرح"، وهما يغادران الزنزانة، صافقاً الباب الحديدي خلفه بقوة.

تداعى جواد على الأرض وهو يطوي البطانية تحته. تضمّنت الورقة هذا التصريح:

> لم تكن شيرين عبادي تستحقّ الفوز بـ"جائزة نوبل". لقد مُنحت الجائزة كي تتمكّن من المساعدة على الإطاحة بالجمهورية الإسلامية.

هي مساندةٌ للغرب، ولاسيما أميركا. عملها ليس في خدمة الإيرانيين، بل يخدم مصالح الإمبرياليين الأجانب الذين يسعون إلى إضعاف إيران.

تركت أصابعه التي كانت لا تزال مدمّاةً من الجرح البليغ على فمه طبعةً بنّيةً محمّرة على الورقة البيضاء. بدت الفقرة كأنّها قادمةٌ مباشرةً من مفردات تكتيكات الجمهورية الإسلامية؛ كانت لغةً غثّةً تحفل بها صحيفة **كيهان** أو التلفزيون الحكومي، وهما أداتا النظام الرئيسيتان. فكّر في أنّه سيتلوها مثلما أُمر، لكنّ الجميع سيعلمون بالطبع أنّه تعرّض للضغط كي يقول هذه الأمور. سوف يفهمون أنّ الشخص الذي كانه طوال حياته حتّى تلك اللحظة لم يختفِ من الوجود فجأةً، بل كان يتلو كالببغاء شيئاً أُرغم على استحفاظه.

في تلك الليلة، كان نوم جواد متقطّعاً وبرد الأرضية يتسرّب إلى عظامه. في ساعةٍ ما من الفجر، وصل أحد حرّاس السجن، وبدأ تحوّل جواد. أُعطي الملابس التي كانت عليه عندما وصل إلى السجن وسُمح له بالاستحمام. حلق له حلّاقٌ لحيته ورتّب له شعره. عصب حارسٌ عينيه وقاده إلى غرفةٍ أخرى، فمشى جواد ثانيةً عبر متاهة من الممرّات بمساعدة عصا. وهناك، نزعوا القماش عن عينيه فرأى ما يشبه تجهيزاتِ عرضٍ تلفزيوني: غرفة جلوسٍ مرتّبة ومقاعد مريحةٌ وطاولةٌ جانبية عليها ورودٌ بلاستيكيةٌ حمراء. ومقابل المقاعد: كاميرا فيديو.

كان محمودي ينتظر وهو يجلس على أحد المقاعد، وذراعاه مفرودتان على مسندي المقعد، بوضعية سلطان.

– "ليس هنالك ما تخشى منه. لقد رأيتَ كاميرا قبل ذلك، صحيح؟ الأمر سهل".

شعر جواد بالغثيان، لكنّه جلس في مواجهة الكاميرا. وعندما صدر الأمر له، بدأ تلاوة فقرته.

قطع المصوّر التصوير قائلاً: "لا، لا، لا، أداؤك رتيبٌ للغاية. لا فائدة لنا إن قرأتها على هذا النحو! حاول ثانيةً، بصورةٍ أكثر طبيعية".

بدأ جواد ثانيةً، محاولاً بثّ شيءٍ من الإيقاع في صوته: "لم تكن شيرين عبادي تستحق الفوز بجائزة نوبل...".

نهض محمودي ولطم بباطن يده قفا رأس جواد.

– "هل أنت غبيٌّ إلى حدّ عجزك عن تكرار نصٍّ بسيط؟ هيّا. لا نريد أن نبقى هنا طوال النهار".

بعد ستّة تسجيلاتٍ أخرى، رأى محمودي أداء جواد مقبولاً. مرّةً أخرى، عُصبت عينا جواد واقتيد بالعصا إلى زنزانته. وقد أقلقه ذلك. فقد وعدوه بأنّ سراحه سيطلق من الفور بعد التصوير. بعد بضع دقائق، أتى رئيس محمودي إلى الزنزانة.

قال فرحاني: "أما وقد أصبحت ولداً صالحاً، فاستمع بعنايةٍ إلى الخطّة. غداً صباحاً بعد الإفطار، ستذهب بصحبة عناصرنا إلى بيتك لتأخذ جواز سفرك وشهادة ميلادك وكلّ وثيقة أو سند ملكيةٍ باسمك أو باسم عائلتك، تأتي بها إلى هنا وبعد ذلك تصبح حرّاً. حكم المحكمة سهلٌ أيضاً. تذهب أنت ومهري إلى عنوانٍ سأعطيك إياه؛ وهناك، يصدر رجل دينٍ شهادة زواج متعة يعود تاريخها إلى خمس سنوات سبقت. ستُحضر تلك الشهادة إلى هنا وتطلب ضمّها إلى ملفّك، وتُخبر القاضي أنّ السيدة المعنية زوجتك بعقد زواج متعة. سيحلّ هذا الأمر موضوع علاقتك الجنسية غير الشرعية. وعلى الأكثر، سيُحكم عليك بغرامةٍ قدرها مئة ألف تومان بسبب أنك لم تسجل زواج المتعة".

بعد ذلك، أطلقوا سراحه ليذهب إلى البيت. وفي السادسة، عاد إلى غرفة معيشتنا في طهران.

عندما وصل إلى نهاية الحكاية، كانت أنفاسه تتسارع وشاب كلامَه كثيرٌ من التوقّفات والتقطعات. بدا محطّماً، وأبعد ما يكون عن الزوج الرياضي المرح الواثق بنفسه الذي كان عليه طوال سنوات زواجنا.

كان ينتظر مني قول شيء، لكنّني كنتُ، ربّما لأوّل مرّةٍ في حياتي، عاجزةً عن التوصل إلى أيّ شيء. فقد أمضّني الغضب كامرأةٍ وزوجة. لقد خانني. لكنّني كنتُ أكثر غضباً وانهزاماً بسبب عمق الشرّ عند عناصر الاستخبارات. حقّاً، لم يكن لخبثهم ومكرهم أيّ حدود؛ كانوا مستعدّين لفعل أيّ شيء – سحق الأبناء والزيجات – للوصول إلى غاياتهم. سالت الدموع على وجهي، لكنّنني حاولتُ ألا أصدر أيّ ضجيج.

ما الذي يريدونه مني؟ لم أسمح لمثل هذه الفكرة أن تراودني كثيراً. لكنّها اندفعت

إلى رأسي وأردت أن أركض إلى شرفتي وأصرخ بها. كم يستطيعون أن يأخذوا من شخصٍ ما؟ لقد أخذوا منصبي عندما كانت قاضية، وطموح حياتي بأسره. وعندما بعثتُ نفسي وبنيت مركزاً لحقوق الإنسان، أخذوه أيضاً. بعنفهم وتزويرهم الانتخابات، فقدتُ وطني. والآن حاولوا أن يأخذوا زوجي. أغمضتُ عينيّ وأنا لا أريد شيئاً سوى أن أذهب لأنام. تمدّدت لأضع رأسي على وسادةٍ ولأترك التعب يغسلني، حتى لا أكون مضطرّةً لمدة وجيزة إلى التفكير في الأمر. لكنّ جواداً كان يتحدّث ثانيةً، يسألني - أنا! - النصيحة بشأن حكمه المنتظر بالرجم.

- "ما الذي يجب عليّ فعله برأيك؟".

أجبتُه بقولي: "لا أرى أيّ خيارٍ سوى أن تفعل ما طلبوه. لكن بطبيعة الحال، في حال... وافقت... تلك المرأة".

قال جواد إنّه سيحاول الاتصال بها وسيخبرني بما حدث.

فقلتُ: "أنا بانتظار اتصالك بي".

- "سأتّصل قريباً".

***

انتظرتُ اتصاله وأنا أجوب في الشقة، وشكرتُ الله على نِعم صغيرة. أنّ نرجس لم تكن قد عادت إلى المنزل عندما اتّصل جواد، وأنّها ستُعفى من معرفة ما حدث لأبويها... لبعض الوقت على الأقل. كانت نيغار وزوجها قد غادرا البيت باكراً ولن يعودا حتّى المساء. ولذلك، كانت أذناهما بعيدتين عن الأذى.

جلستُ على الأريكة وأنا أنظر إلى الحديقة، ثم أتصفّح آلياً المواقع الإلكترونية كلّ ساعة. شعرت كأنّني في دوّامة، أتأرجح حائرةً بين الحنق وشعورٍ عميقٍ بالذنب. حتّى هذا تساءلتُ عنه. هل كنت محقّةً في الشعور بالذنب؟ لقد دفعَ رجالُ الاستخبارات بأنفسهم إلى أقصى لا إنسانيتهم، لكن ألم يكن جواد هو الذي خانني أساساً؟ لكنّني لم أكن في وضعه، معزولاً وبعيداً عن زوجته وابنتيه، ضعيفاً. فكّرتُ في إخباره أنّه ليس وحده، وأنّنا لسنا وحدنا، وأنّني أعرف حالاتٍ كثيرةً فعلت فيها وزارة الاستخبارات

أشياء كهذه ضدّ آخرين، فاستخدمت الابتزاز الجنسي وأنواع الأفخاخ شتى بهدف إخراج المنشقين السياسيين من الحياة السياسية عنوةً أو لمجرّد جرح المنتقدين وإخراسهم. لكنّ معرفة ذلك لم تخفّف غضبي، وشككتُ في أنّها ستخفّف ألمه. لم تكن لديّ إجابات، بل مجرّد ألم واخزٍ في رقبتي.

ليلاً، بعد أن عادت نرجس إلى البيت، لم أقل شيئاً. كنت أدري أنّها تحتاج في نهاية المطاف أن تعلم، لكنّني كنت تحت تأثير الصدمة ولم أكن أستطيع بعدُ صياغة الكلمات لإخبارها. جلّ ما تمكّنتُ من فعله هو تجنيبها الأمر حتّى لو لبضعة أيّام. تماسكتُ رغم ضيق التنفّس الذي راح يستولي عليّ في الصباحات عندما أستيقظ وأتذكّر.

بعد أسبوع، اتصل بي جواد وأخبرني كيف سارت الأمور. اتصل بمهري – لفظ اسمها، ولم أفعل – فوافقتْ على الذهاب معه لمقابلة رجل الدين الذي حدّده عناصر الاستخبارات. وكما وعدوا، أصدر رجل الدين وثيقة زواج متعة بتاريخ سابق تظهر أنّهما كانا متزوّجَين بعقد زواج متعة عندما صُوّر الفيلم. يسمح القانون الإيراني بنوعين من الزواج: الزواج التقليدي وزواج المتعة. بموجب زواج المتعة، تحدّد مدّة الزواج مسبقاً، ويمكن أن يكون قصيراً، لمدّة ساعة، أو طويلاً، يبلغ عقداً من الزمن. وإذا ما وُلد طفلٌ بموجب زواج المتعة، يكون هذا الطفل أو الطفلة شرعياً، ويتمتّع بالحقوق الشرعية كافة من كلا الأبوين. وعندما ينتهي أجَل زواج المتعة، يجب أن ينفصل "الزوجان" إلّا إذا مدّداه باتفاقٍ مشترك. لقد وُجدت هذه الممارسة في إيران طوال قرونٍ وكانت معدّةً أصلاً لتحديد الأبوّة وتنظيمها في حال حملت المرأة. لكنّ الإيرانيين الشّباب وأولئك الأقلّ تقليديةً يتجنّبونها لأنّهم ينظرون إليها بوصفها ثغرةً تشرعن البغاء فعلياً.

أخذ جواد الشهادة إلى محكمة سجن إيفين التي حكمت عليه بغرامة قدرها ١٠٠ ألف تومان، وهو بالضبط المبلغ الذي حدّده رئيس محمودي. هكذا باتَ لاغياً العقاب الذي كان قد حُكم به، أي الإعدام بالرجم، وهو العقاب الذي استخدموه لإكراهه على إدانتي أمام الكاميرات. لكن طُلب منه تسليم جواز سفره ومُنع من مغادرة البلد.

في الأيام التالية، تحدّثنا مرّاتٍ عدة. لكنّي شعرتُ كأنّني أتحدّث إلى غريب. كان

جواد منكسراً، يترجّاني في نهاية كلّ محادثة ألّا أتركه. بدا وضعه سيئاً إلى درجة أنّني قلقتُ عليه، بصرف النظر عن مشاعري التي كانت لا تزال فجّةً وطازجة إلى حدّ أنني لا أستطيع التأمّل في القرار الذي سأتّخذه. لم يكن محمودي قد بثّ الإدانة بعدُ، وكان تهديده معلّقاً فوق رؤوسنا. شجّعته على الخروج من طهران وقضاء بعض الوقت مع أصدقاء، على أن يذهب أخيراً إلى المناطق الصحراوية في إيران، تلك المناطق التي دوماً أراد استكشافها. سافر بالفعل قليلاً، رغم أنّه كان يكرّر القول عينه بعد أن يعود: "أنا مشتاقٌ لك وللبنتين. أريد أن أراكنّ، لكنّ محمودي يحتجز جواز سفري. عليّ إقناعه بإرجاعه لي كي أتمكّن من القدوم ورؤيتكنّ جميعاً".

لم أكن أعلم كيف سيتدبّر ذلك.

***

في تلك الأسابيع الأولى التي أعقبت حديث جواد عمّا حدث، تحدّثنا على الهاتف بانتظام وكثيراً ما تواصلنا عبر "سكايب". كانت نرجس غائبةً في الاتّصال الأول، لكنّها سمعت معظم الاتصالات الأخرى. أرادت أن تعرف ما حدث، ولم يكن لديّ خيارٌ سوى أن أشرح، وذات صباح بعد أن غادرت نيغار إلى العمل، أجلستُ نرجس على الأريكة. تجنّبتُ الدخول في التفاصيل وحاولتُ إخبارها بطريقةٍ لا تكون شديدة الإيلام. كانت لديها همومها الخاصة ولم أكن أريد أن أضيف إليها هموماً أخرى.

قالت: "لماذا لا تخبرين نيغار؟".

– "حسناً، لأنّ أختك مشغولةٌ برسالة الدكتوراه. وهي لا تستطيع أن تفعل شيئاً بخصوص الوضع على كلّ حال، ولذلك أعتقد أنّه يجب علينا تجنّب إقلاقها".

– "أعتقد أنّها يجب أن تعلم".

"دعينا ننتظر ما سيحدث، وإن كانوا سيبثّون اعتراف والدك في نهاية المطاف. تذكّري، نيغار عروسٌ وقد تشعر بالحرج أمام زوجها وأهله". كنتُ قلقةً من ذلك الأمر بخاصّة: احتمال أن تشعر ابنتاي بالحرج أو الضعف بسبب ما حدث بين أبويهما.

– "أتمنّى أن تخبريها. فآنذاك، سيكون لديّ من أتحدّث معه عن الأمر".

فردت شعرها الأسود الطويل حتى نهاياته، ثمّ جمعته ثانيةً.

"لماذا فعل أمراً كهذا وتحدّث ضدّك؟ لماذا ذهب مع تلك المرأة؟"، بقيت تكرّر تلك الأسئلة واضطرابها يزداد.

فقرّرتُ أن أكون صريحةً معها مثلما اعتدتُ أن أكون، إذ جعلها عملها في لاهاي تنخرط بالبحث في الفظائع الرهيبة وتوثيقها. لقد ساعدتْ في تحضير ملفّات وشهادات شهود عيان تضمّنت توصيفاً للعنف المفرط. شعرتُ أنّها تحتاج إلى أن ترى كيف يتّصل هذا العمل، العمل الذي أرادت ممارسته في المستقبل، بما اختبرته في عائلتها. إنّ مجال حقوق الإنسان لا يتعلق بكلمات جميلة، فهو يتضمّن سوء معاملة المستضعفين على يد من يتولون السلطة. كان ذلك هو الخطّ الدقيق الذي يربط المذابح في سارايفو بالفظائع في سيراليون بالاضطهاد المنهجي للمنشقّين في أماكن مثل إيران وروسيا.

أخبرتها أنّها إذا أرادت أن تكون محاميةً وناشطةً في مجال حقوق الإنسان، فعليها تنمية ثقافة ذلك العالم داخلها. عليها أن تفهم ما يتضمّنه ذلك العالم، بكلّ عمقه وسواده العرَضي.

– "البشر أحرارٌ يا نرجس. لكن لكلّ فردٍ عتبةٌ معيّنةٌ للاحتمال. لم يتمكّن والدك من تحمّل هذا النوع من التعذيب".

صالبت ذراعيها على صدرها واستمعت.

قلتُ: "يمكن أن يحدث هذا الأمر لأيّ رجل. وهو أمرٌ بيني وبينه. لكن عليكِ أنت أن تنظري إليه على نحوٍ مغاير. يجب أن تتساءلي لماذا كان عنصر استخبارات يختبئ مع كاميرا في غرفة النوم الثانية. هل تُحلّ مشكلات البلد بتحديد من يخون مَن؟ كان ذلك فخّاً استخدموه ضدّي، وعليك التفكير في الأمر على هذا النحو".

كان ذلك درساً مرّاً لتلقينه لابنتي، لكنّها أرادت أن تصبح هي نفسها ناشطة، وأن تستخدم معرفتها بالقانون للدفاع عن الإيرانيين. كان عليها أن تعلم بالضبط ما يمكن أن تواجه وجميع أولئك الشابات والشباب الساعين إلى الانخراط في مثل هذا النضال.

الفصل الخامس عشر

الحياة من دون بيت

في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩، بدأت نرجس دراسة الدكتوراه في لندن، في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية. وجدت شقّةً صغيرةً قرب نهر التايمز، وتبعتُها في نهاية المطاف إلى هناك لأجعل من لندن قاعدةً لأسفاري. في الوقت عينه تقريباً، انتقلت نيغار وزوجها من أتلانتا إلى بوسطن لتولي منصب باحثٍ في "معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا". سافرتُ معظم السنة، لكن عندما لم أكن على الطريق، قسمت وقتي بين مدينتيهما. تذمّرت نيغار قليلاً من أنّني أمضي وقتاً أطول في أوروبا، لكنّ ذلك كان ببساطةٍ لأنّ أوروبا تعاملت مع إيران على نحوٍ أوثق، ولأنّ فيها مجالات أكثر أستطيع فيها مواصلة دفاعي عن حقوق الإنسان.

غالباً ما ينتهي بي المطاف في جنيف، حيث تقع مقرّات عددٍ من هيئات الأمم المتحدة التي كنت أتعامل معها. وفي أحد الصباحات المشرقة من أواخر أيلول/ سبتمبر، ارتديت ملابسي وخرجت إلى الشارع لأكون بين الناس، ولأشعر بصخب مدينةٍ حتّى إن لم تكن مدينتي. مشيتُ باتجاه الماء وأنا أتفرّج على أشعة الشمس الأولى تتلألأ على عجلات الدراجات الهوائية والقوارب الراسية بهدوءٍ على شاطئ البحيرة. جلستُ في مقهى وطلبتُ قهوة إسبريسو، وهي قهوةٌ أوروبيةٌ مرّةٌ ومركّزة بتُّ أحبّها. كانت هذه العادة تمنحني دفعةً تكفيني ليومي. مرّت امرأةٌ تمسك بيدي طفلين يحمل كلٌّ منهما على ظهره حقيبته المدرسية، فحثّتهما على الإسراع في

سيرهما عندما تمهّلا ليشيرا إلى طائرين يهزّان رأسيهما على حافة نافذة. لدينا في اللغة الفارسية هذا التعبير: "الجلوس عند سفح حياتك وبيتك". تعني هذه العبارة بأوسع معانيها أنّ حياتك هي حياتك المنزلية. أدركت أنّني، وإن لم أؤسّس حياةً منزلية، فلا زالت لديّ حياتي الأخرى، عملي، وأحتاج إلى العودة إليها.

حضنت رأسي بين يديّ للحظة، لأستجمع شتات نفسي. وجدت صعباً أن أُخرج من ذهني الوجوه الوامضة. وجه ندى آغا سلطان التي قُتلت بالرصاص في الشارع أثناء الاحتجاجات التي أعقبت الانتخابات. وجه جواد. ابتسامة زميلتي نرجس محمدي التي كانت تومض دائماً عندما تدخل المكتب. كانت قد اعتُقلت في اليوم الأول للاحتجاجات.

لا بدّ أنني بدوت مفجوعةً تماماً، لأنّ الشابّة الجالسة على الطاولة المجاورة لطاولتي انحنت تسألني في حيرةٍ، باللغة الإنكليزية: "هل أنت بخير؟".

كانت لغتي الإنكليزية أكثر تردّداً آنذاك، لكنّي حاولت الرد: "لا أعلم إن كنتِ تتابعين الأخبار. أنا من إيران، وقد جرت أحداثٌ مريرةٌ في بلدي".

ابتسمت واقتربت لتلامس ذراعي بلطف. "أنا أفهم. أنا فلسطينية. أعلم ما يعنيه أن يكون لديك أسىً دائمٌ من أجل وطنك".

جلسنا نتحدّث. كانت تعيش في فرنسا مع عائلتها وأتت إلى جنيف بداعي العمل. حدّثتها قليلاً عن إيران وما تمرّ به البلد؛ تحدّثتْ عن فلسطين وأقاربها المبعثرين في العالم. وشيءٌ ما في هذه المحادثة أنعشني، اتصالٌ مع غريبةٍ لم يكن بوسعي أن أخمّن إمكانية أن ترتبط بمثل هذه الحميمية بجزءٍ من حكايتي.

***

بعد يومين، التقيتُ المفوّضة السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، نافي بيلاي. التقينا عدّة مرّاتٍ قبل ذلك، وكانت تتشوّق لمعرفة آخر التطوّرات في إيران. أعطيتها تفاصيل عن عدد الاعتقالات، وشروط مراكز الاحتجاز، والتضييق على الناشطين، واضطهاد الإيرانيين العاديين الذين كانت جريمتهم الوحيدة الظهور في

بعض المظاهرات. أخبرتها عن عصابات الميليشيا التي تجتاح الأحياء، فتحطّم سيّارات أولئك الذين تجرّؤوا على أن يجاهروا بقول "الله أكبر" في الأمسيات. طلبت مني أن أشرح بعض القوانين الإيرانية لها كي تتمكّن من فهم كيف تندرج هذه الانتهاكات في السياق القانوني الخاص بالجمهورية الإسلامية. سررتُ لتعمّقها إلى هذا الحدّ، وأمضيتُ معظم ذلك النهار مع أحد مساعديها، وكان إيرانيّ الخلفية، نستعرض القوانين والمخالفات واحداً واحداً.

عندما غادرتُ المبنى، رأيتُ مجموعةً من الإيرانيين ينطلقون في مسيرةٍ احتجاجيةٍ في الخارج. في الأشهر التي أعقبت أحداث حزيران/ يونيو ٢٠٠٩، أقام إيرانيون عبر معظم أرجاء العالم، من لوسِ أنجلس إلى براغ، تظاهراتٍ من هذا القبيل تضامناً مع محتجّي "الحركة الخضراء" داخل إيران. رآني أحد المنظّمين فركض صوبي وطلب مني التحدّث إلى الجمهور. ربّما كان عددهم مئة شخص، وكثيرون منهم اكتفوا بأن يحملوا عالياً صوراً لأشخاصٍ قُتلوا في الأحداث الأخيرة، مثل سهراب عرابي، بنظارته وعِصابته الخضراء، الذي قُتل برصاصةٍ في صدره بتاريخ ١٥ حزيران/ يونيو.

أمسكتُ بمكبّر الصوت وفي الدقيقة التي بدأت فيها الكلام، كلّ ما رأيته كان بحر الصور الذي يواجهني، ووجوه جميع أولئك الأبرياء الذين فقدوا حياتهم. كان ذلك انعكاساً لدائرة الصور التي دارت في رأسي للتوّ. فكّرتُ في شجاعة هؤلاء الشباب في طهران، التي دفعتهم إلى الشوارع، وهم يحملون تلك اللافتات البسيطة – "أين صوتي؟" – بصراحة طفلٍ وبساطته، فواجهتهم طلقات الرصاص. لقد أثبت الإيرانيون أنّهم سلميون في مقاومتهم، هذا ما قلتُه للحشد، وسيفضي تصميمهم إلى التغيير يوماً ما. وأنا متأكّدة من هذا الأمر. كانت تلك المرّةَ الأولى في حياتي التي أبكي فيها وأنا أتكلّم أمام حشد. ولسوء الحظ، لم تكن الأخيرة.

***

بعد تلك الرحلة إلى جنيف، بدأت رحلاتي التي لا تنتهي وتواصلت إلى يومنا. أنا

أعيش في المطارات، يوماً في البرلمان الأوروبي، وفي اليوم التالي في المفوضية الأوروبية. وبعد ذلك، في مختلف الجامعات في أميركا الجنوبية ومواقع أخرى في أرجاء العالم.

عندما غادرتُ جنيف، شعرتُ بالراحة لأنّني أعمل مجدّداً إلى هذا الحدّ. فكثيراً ما عملتُ في طهران لمدّة أربع عشرة ساعةً يومياً، لأنّه كانت لديّ قضايا عملية يجب أن أتابعها. ومع كلٍّ من تلك الرحلات، بدا أنّه لا يزال لعملي في المنفى هدفٌ ملموس. فأينما ذهبتُ، أطلعت من يستمعون إليّ على ما يحدث في إيران، وكيف تهدف الرقابة التي تمارسها الدولة إلى أن يكون ما يسمعه العالم عمّا يمرّ به الإيرانيون قليلاً أو غير كافٍ. تدريجيّاً، التحق بي في المنفى آلاف الإيرانيين الذين اضطروا إلى الهرب بعد احتجاجات ٢٠٠٩: صحافيون، ناشطون، محامون، أطباء، وحتّى أطباء أسنان، وطلّاب، وأشخاصٌ عاديّون، باتت حياتهم في حالةٍ من الفوضى بسبب صلاتٍ مبهمة، وبالكاد سياسية، بأحداث تلك الشهور.

كثيراً ما سعى أولئك الناس إلى مقابلتي، فيسألون عن الكيفية التي أتدبّر فيها أموري. أخبرتهم أنّهم يحتاجون، مثلي، إلى التركيز على العمل وتجنّب الانغماس في أسى غربتهم. رأيت أنّنا أشبه بمن ركبوا سفينةً غرقت وتركت كلّ شخصٍ يسبح في المياه العميقة. لم يكن لدينا خيارٌ سوى السباحة، فالتعب لم يكن خياراً، بل كان يعني الغرق. طلبتُ منهم ألّا يفكّروا في الشاطئ وكم يبعد، ولا في أنّه غير مرئي، لأنّ ذلك لن يجلب سوى اليأس.

هكذا كان وضعنا: السباحة في العتمة، رفض الاستسلام للتشاؤم وللأفكار عن الشاطئ البعيد.

***

تبِعَ جواد الكاتب في بنك "تجارت" إلى القبو الذي يقع فيه صندوق إيداعنا، ومرّ في طريقه بالموظفين وهم يعملون على مكاتبهم. وعندما اقتربا من القبو، ببابه المعدني الثقيل، ركض نحوهما مدير المصرف تلوح على وجهه نظرةٌ قلقة.

قال: "أخشى ألّا أكون قادراً على السماح لك بالدخول اليوم".

"إلى صندوقنا؟ ولماذا؟"، فوجئ جواد، إذ كان قد ذهب لوضع بعض المستندات.

– "لقد وصلت رسالةٌ من القضاء تأمرنا بمنع فتح الصندوق. أنا شديد الأسف".

– "وكيف لي أن أعرف إن كانت مقتنياتنا سالمة؟".

– "لا أستطيع أن أبوح بالمزيد".

عاد جواد إلى سيارته واتصل بي. قال: "لقد صادروا ميدالية نوبل الخاصّة بك".

كنت مشدوهةً، لأنّه كان يستحيل تقريباً التفكير في ما تخيّلوا أنّهم سيكسبونه من مثل هذا التصرف الفظ. بدأت الصحافة العالمية تغطّي الحكاية على مدار الساعة، ونشرت الصحف رسوماً هزلية لأحمدي نجاد يعانق ميداليتي وهو يقول: "لقد حصلت أخيراً على أمنيتي، وعلى ميدالية أيضاً!". وقال وزير الخارجية النرويجي: "إنّها أوّل مرّة تصادر فيها سلطاتٌ محلّيّةٌ جائزة نوبل للسلام"، واصفاً تصرّف الدولة بأنّه صادم.

وصل الحنق إلى ذروةٍ شكّلت إحراجاً عالمياً للنظام إلى درجة أنّه بعد نحو عشرة أيام، اتّصل محمودي بجواد وطلب منه القدوم إلى المصرف.

قال له المحقّق: "هذا يكفي... سوف نفتح ذلك الصندوق اللعين".

كان محمودي ينتظر جواداً في المصرف وبرفقته فريق تصوير. وقفوا أمام القبو، فيما تفحّص مدير المصرف المسكين، وهو رجلٌ لطيفٌ يعرفنا جيّداً وبدا أنّه يجد ذلك كلّه موجعاً، رسالةً من المحكمة تسمح بفتح الصندوق. لا بدّ من وجود مفتاحين لفتح الصندوق، كالعادة، وأمام الكاميرا التي كانت تصوّر، أدخل جواد والمدير مفتاحيهما.

سأل محمودي: "أين هي الميدالية؟ أرنا الميدالية".

أخرج جواد الذي كان يظهر أمام كاميرات الدولة للمرّة الثانية الميدالية من الصندوق وناولها لمحمودي الذي رفعها مقابل المصوّر، ثمّ أعادها إلى جواد.

قال له: "أعدها". وضعها جواد مجدّداً في الصندوق وسجّل المصوّر إعادة الميدالية ثمّ أطفأ الكاميرا.

أمر محمودي مدير البنك قائلاً: "الآن أغلقه".

– "انتظر، لقد قلتَ إنّه يمكن إعادة فتح الصندوق! أحتاج بعض الوثائق وهنالك أشياء أريد أن أضعها فيه".

يحتوي الصندوق فعليّاً كلّ ما له أهميةٌ ممّا راكمناه أثناء سنوات زواجنا الأربع والثلاثين. كان فيه صكوكٌ ووثائق، والقطع الذهبية التي تلقّتها ابنتي نيغار في عرسها، وبعض مجوهرات العائلة.

قال محمودي وهو يضحك: "لقد فتحنا صندوق الإيداع وأعدنا ميدالية نوبل. الآن أصبح لدينا تصويرٌ وسنرسله إلى أيّ شخصيةٍ عالميةٍ تفتح فمها للاعتراض. في النتيجة، تستطيع زوجتك التوقّف عن بثّ الأكاذيب عن هذه الحكومة والادّعاء بأنّنا استولينا على جائزتها".

كان جواد ساخطاً. "هذا الصندوق باسمي. إنّه لي أنا. وهو يحتوي على أصولي، وهي لم تصادَر. كيف يكون لوثائق عائلتي أو لشهادة زواجي علاقة بأمن الدولة؟".

– "أنا من يقرّر".

استدار محمودي وفريقه وغادروا آخذين معهم المفتاح الثاني. شعر جواد بالدوار؛ انخفض ضغطه. فقاده مدير المصرف إلى مكتبه وقدّم له ماءً محلّى.

عندما جلسا في المكتب معاً، وبّخه المدير.

– "لماذا لا تزال هنا؟ ألا ترى أنّه لا يوجد قانونٌ، بل مجرّد تسلّطٍ في كلّ مكان؟ عليك أن تغادر. انس كلّ شيءٍ في الصندوق وغادر!".

– "في الواقع، الخيار ليس خياري. لقد صادروا جواز سفري وأنا ممنوعٌ من المغادرة. أنا عالقٌ لأنّني متزوّجٌ بامرأةٍ تؤمن بحقوق الإنسان وليست مستعدّةً للتراجع. وفي عيون عناصر الاستخبارات أولئك، ليس هنالك إثمٌ أكبر من ذلك. لا أستطيع فعل شيء. فلا هي ولا هم يريدون الوصول إلى حلٍّ وسط".

عندما حكى لي جواد ذلك كلّه، بدا أنّه متعبٌ حقّاً وأنّ صبره قد نفد. كانت حياته اليومية تتمثّل الآن في تنفيذ بعض التجديدات في شقّتنا وبيتنا الريفي، فيتنزّه ويسبح مع أصدقاء، ويتعشّى مع أخواته. لم نتحدّث أبداً عن عودتي إلى طهران، إذ كان شبه مؤكّدٍ أنني سأُعتقل من الفور رغم "جائزة نوبل". لكنّ تجنب مناقشة أيّ

منظورٍ لعودتي بدا أيضاً اعترافاً سلبياً بأنّنا ربّما لن نكون معاً في المستقبل.

بالنسبة إلى جواد، كان التعقّب والتضييق يزدادان، على ما يبدو، بعد محنته الرهيبة، بدلاً من أن يتناقصا، بل إنّه حاول فعل بعض الخطوات بنفسه، فذهب للقاء قريبٍ كان في الماضي نائباً لرئيس البرلمان، ليتقدّم بشكوى ضدّ محمودي، لكن لم يجدِ أيٌّ ممّا فعله ذلك القريب نفعاً. في الجمهورية الإسلامية، يمكن غفران كلّ شيءٍ باسم الحفاظ على "الأمن". بطبيعة الحال، بات "الأمن" الآن كلمةً جوفاء، ومجرّد تعبيرٍ مجازي عن السلطة السياسية المطلقة التي يمارسها النظام، وسحقه كلّ صور النقد.

***

في الحادية عشرة والنصف من ليلةٍ باردة من ليالي كانون الأول/ ديسمبر ذاك، بعد بضعة أيامٍ فحسب من عيد الميلاد، قرع محمودي وعناصره بشدّةٍ باب أختي نوشين في طهران. كانت هي وزوجها قد نظّفا أسنانهما واستعدّا للنوم.

قال أحدهم: "أتينا لنطرح على خانم عبادي بضع أسئلة".

سأل زوجها: "هل لديكم مذكّرة؟"، فقد جعلته ساعة قدومهم المتأخّرة أشدّ توتّراً.

قدّموا إليه ورقةً تحمل توقيع النائب العام في طهران تخوّلهم استجواب من يحتاجون إلى استجوابه، والوصول إلى كلّ ما هو ضروري، وتنفيذ الاعتقال عند اقتضاء ذلك.

قالت نوشين مذعورةً: "لكنّ المذكّرة لا تذكر اسم أحد".

فقال محمودي مبتسماً: "بالضبط، وهذا يعني أنّنا نستطيع اعتقال من نشاء، بما في ذلك اعتقالك".

بدأ رجاله يجوبون المنزل، وفتحوا درج أدوات المائدة في المطبخ، وفتشوا في غرفة المؤن. وضعوا الحواسيب المحمولة التي وجدوها في حقائبهم المصنوعة من قماشٍ خشن. وآنذاك، أخبر محمودي نوشين بأنّ عليها الذهاب معه إلى "الوزارة" للاستجواب.

قال: "لن يستغرق الأمر أكثر من بضع ساعات، تستطيعين بعدها العودة إلى البيت. سوف نستعرض موجودات الحواسيب المحمولة ونحن نتحدّث؟ وفي حال احتجنا إليك ثانيةً، سوف نستدعيك".

أختي نوشين طبيبة أسنان، ولديها ابنان. بين عملها في العيادة وبعض العمل البحثي والعناية بعائلتها، ليس لديها فعلياً الوقت حتى تفعل أيّ شيءٍ يمكن أن يكون هدّاماً سياسياً. وفي تلك الليلة، كانت الساعة قد تجاوزت الثانية عشرة، وكانت خائفةً من الذهاب مع أولئك الرجال. أيّ مبنى حكومي شرعي سيكون مفتوحاً في تلك الساعة؟ لكنّها ذهبت في نهاية المطاف، لأنّها أدركت أنّ المقاومة ستكون عديمة الجدوى، إذ إنّهم سيرغمونها في الأحوال كافة. ارتدت معطفها ووضعت وشاحاً على رأسها وأمسكت بحقيبة يدها.

قال زوجها: "انتظروا! لن أتركك تذهبين بمفردك".

فردّ محمودي: "تستطيع المجيء، لكنّك لا تستطيع الركوب معنا. هذا غير قانوني. تستطيع اللحاق بنا في سيارتك".

لكن في اللحظة التي أقلعت فيها السيارة التي تقلّ نوشين، قطعت سيارةٌ أخرى يقودها رجال محمودي الطريق على سيارة زوجها. جاب المدينة حتّى الفجر وهو يمضي من مخفرٍ إلى آخر، وأوقظ الموظّف المناوب في دار القضاء، لكنّه لم يعثر على أثرٍ لعناصر الاستخبارات أو لزوجته.

عندما سمعت بما حدث، استشاط غضبي، وخرجتُ من الشقة في لندن لأمشي. لم يكن بوسعي أن أبقى ساكنةً وأنا أعلم أنّهم اعتقلوا أعزّ إنسانٍ على قلبي بعد زوجي وابنتيّ، شقيقتي الوحيدة المتبقّية. عذّبتني معرفة أنّها تقبع في زنزانةٍ في سجن إيفين بسببي. مشيت وقتاً طويلاً جدّاً حتّى تعبت قدماي وتقطّعت أنفاسي. كان يلاحقني ثانيةً محمودي ذاك. يلاحقها للنيل منّي فحسب، تماماً مثلما فعل مع جواد.

أبقوها واحداً وعشرين يوماً. أضفتُ دعاءً كلّ يوم بعد احتجازها، أهمس في نهايته: "أرجوك يا الله، دعهم يطلقون سراح أختي". لم يضربها محمودي، لكن عناصره انهالوا عليها بالشتائم لساعاتٍ أثناء الاستجواب. شتموها، وشتموني، ووصفوني بأنّني خادمةٌ لأميركا، ووبّخوني على خيانتي.

قالوا: "قولي لنا كلّ ما تعرفينه عنها. كيف تستطيع تدبّر أمور معيشتها في الخارج؟ من أين تحصل على أموالها؟ لماذا نالت جائزة نوبل؟ مع من تتواصل بانتظام؟".

وفي كلّ مرّة، كانت نوشين تقول: "إنها أختي؛ أنا لستُ زميلتها. لا أعلم شيئاً عن الأمور التي تريدونها منّي".

بعد أسبوعين، بدأت تعاني خفقاناً في القلب وآلاماً صدرية. لم تكن زيارة زوجها أو ابنيها لها مسموحة. كان عزلاً صارماً بالنسبة إلى نوشين، مثلما كان بالنسبة إليّ. أعطاها طبيب السجن بعض الأدوية لكنّ وضعها ساء ولم يتحسّن. في نهاية المطاف، وخشية أن تموت في السجن وأن يؤدّي ذلك إلى صداعٍ أكبر بالنسبة إليهم، أطلقوا سراحها.

أثناء مكوثها في السجن، عملتُ بصورة محمومة. ففي كلّ تقريرٍ وبيانٍ صحفيٍّ ومقابلة، كنت أتواصل مع محمودي: "أنت لا تستطيع المساس بي. لا شيء ممّا تفعله سيؤثّر فيّ وفي ما أفعله".

عندما أُطلق سراحها، اتّصلت بها وقلت: "نوشي، إذا تراجعتُ خطوةً واحدة، فلن يفيدك ذلك بشيء. إذ سيعتقدون أنّهم عثروا على نقطة ضعفي، وسيكون الوضع أسوأ بالنسبة إليك. إذا رأوا أنّ الأمر لم يؤثّر فيّ، فسوف يتوقّفون في نهاية المطاف. أمّا إذا اعتقدوا أنّهم يستطيعون استخدامك ضدّي، فسيواصلون ذلك إلى الأبد".

قالت إنّها تفهّمت. كنت أستطيع أن أخمّن صدقها من نبرة صوتها. عندما سمعتُ نفسي أقول مثل هذه الأمور، اعترفتُ كم بدا قولي قاسياً وعنيداً. لكنّني كنت على دراية بعقل محمودي وتكتيكاته؛ لقد بتُّ أعرفهم قلباً وقالباً. عندما تواجه أشخاصاً كهؤلاء لوقت كافٍ، تستطيع التفكير مثل ما يفكّرون. بعدما رأيتُ ما فعلوه بجواد، فهمتُهم أخيراً فهماً صحيحاً. سيمسكون بكلّ أحبّائي ويدفعونهم نحو حافة أشدّ الجروف وعورةً. ويعلّقونهم هناك، ليصطادوني. وعندما لا يتمكّنون من جرّي إلى هناك، سينتهي بهم المطاف إلى إرخاء قبضتهم وإفلاتهم. إنّه حسابٌ مؤلم، لكنّ الشدّ والإفلات أفضل من بقاء المرء معلّقاً على الحافة إلى الأبد. لو أنّني تزحزحتُ قيد أنملة، ما فعلوا من دون أدنى شكٍّ غير ما فعلوه مع نوشين وجواد، وربما مع

أفرادٍ آخرين في العائلة أيضاً. لقد رأيتُ ذلك يحدث لآخرين. أجهزة الاستخبارات في دولةٍ مثل الجمهورية الإسلامية لا تعرف منطقةً رمادية. فأنت إمّا قابلٌ للإفساد وخائفٌ وإما لست كذلك.

قال رئيس محمودي لنوشين قبل إطلاق سراحها: "نريد منك أن تبلغينا بكل محادثة بينك وبين أختك. هل فهمت؟".

- "لكننا لا نتحدّث إلّا عن العائلة... لا نناقش أبداً عملها. ما الفائدة التي يمكنكم جنيها من أخبار العائلة؟".

"سنرى. سوف نراقبك مراقبةً حثيثةً ونرى مقدار صدقك. لأنّنا كما تعلمين نعرف كلّ شيءٍ عن شيرين. لا تظنّي أنّنا مضطرّون إلى التنصّت على هاتفها". ضحك آنذاك وأكمل: "التنصّت على الهواتف بات أمراً من الماضي... لقد تجاوزنا ذلك بكثير. لدينا من يجلس إلى جانبها تماماً ويقدّم إلينا التقارير".

كانت تلك رسالةً أخرى تهدف إلى جعلي أشكّك في كلّ من أعمل معهم، وإلى زرع بذرة ضئيلة من الشكّ في ذهني.

تابع قائلاً: "ستتحدّثين إليها على الأرجح هذه الليلة. قولي لها إنّ الأوان لم يفُت بعد".

قاطعته نوشين بغضبٍ قائلةً: "قلت ذلك ألف مرّة: شيرين لا تسمع لأحد! توقّف عن إرسال الرسائل عبري... لا فائدة من ذلك".

للعامين التاليين، أبقوها طيّ النسيان، فلم يحدّدوا موعداً للمحاكمة لكنّهم منعوها من السفر إلى الخارج واستدعوها لمزيدٍ من الاستجواب. أخيراً بعد سنتين، ذهبت قضيتها إلى المحكمة. أخبرها محمودي أنّه حالما تنعقد المحكمة، فسوف تمضي على الأرجح ستة أشهر في السجن.

في يوم محاكمة نوشين، دخلتْ إلى مبنى المحكمة مع محاميتها ومعدتها مصابةٌ بتشنّجٍ عصبي. في المدخل، لاحظت وجود إحدى طالباتها في كلية طبّ الأسنان وشعرت بالسرور لرؤية وجه مألوف.

سألت نوشين بشيءٍ من الاهتمام: "لكن ما الذي تفعلينه هنا؟ هل لديك قضيةٌ في المحكمة أنت أيضاً؟".

ضحكت الفتاة وقالت: "لا سمح الله أن تكون لديّ قضية! كنت أزور والدي... هو قاضٍ في المحكمة الثورية. وأنا متوجّهةٌ إلى الصفّ الآن".

قاطعتهما محامية نوشين لتسأل الفتاة عن الفرع الذي يترأسّه والدها، وتبيّن أنّه الفرع نفسه الذي يتعامل مع قضيّة نوشين. أوجزتا لها وضع نوشين وطلبتا منها أن تخبر والدها بها بكلماتٍ مناسبة. قالت الطالبة الشابّة إنّها ستفعل المهمّة بسرورٍ، فهي تعلم حاجتها إلى علامة نجاحٍ من نوشين في نهاية العام الدراسي.

خرجت نوشين من المحكمة في ذلك اليوم وقد بُرّئت من تهمة "التآمر على الأمن القومي عبر التعاون مع شيرين عبادي"، ورُفع اسمها من قائمة الممنوعين من مغادرة البلد. ورغم مكائد دامت سنتين دبّرها واحدٌ من قادة زعماء التجسس، تجنّبت أختي الحكم بالسجن، لأنّها بالمصادفة تدرّس طبّ الأسنان وقابلت إحدى طالباتها في بهو القصر العدلي.



الفصل السادس عشر

جواز السفر المزوّر

أخبرني زملائي في طهران بأنّ محمودي يسأل عن عنواني في لندن؛ كان عدوّي يريد معرفة كيف أستطيع تدبّر معيشتي في مثل تلك المدينة المكلفة. ذات عصرٍ رماديٍّ في مطلع ٢٠١٠، فكّرتُ في مدى هوسهم بالمال عندما صعدتُ إلى حافلةٍ تتجّه نحو هايد بارك. مرّت الحافلة بالمباني المزيّنة بالحجر في بارك لين، بدت السماء منخفضةً ومثقلةً بالغيوم الرمادية. اعتقدتُ أنّهم يعلمون بأنه لا وجود لمبالغ طائلة من المال مخبّأة في أيّ مكان، وبأنّني لا أتلقى تحويلاتٍ شهريةً كبيرةً في حسابي المصرفي من سلطة أجنبيةٍ غامضةٍ ما. وفي معظم الأحيان، أستقلّ الحافلة كأيّ لندنيّة عليها توخّي الحذر في إنفاقها. كنت أعرف منظومة الحافلات جيّداً إلى درجة أنّني كنتُ أدلّ السيّاح التائهين الذين يطلبون المساعدة على وجهاتهم.

في ذلك الصباح، كان لديّ موعدٌ في فندق دورشتسر واستغرق منّي العثور عليه عدّة دقائق من المشي في ذلك الطرف من هايد بارك. كانت مظلّاته مخطّطةً بالأصفر والأبيض، وإلى جانبه، تصطفّ سياراتٌ فخمة يحمل كثيرٌ منها لوحاتٍ من الخليج الفارسي. توقّفت سيارة من نوع بنتلي قرب الأبواب الزجاجية وخرجت منها امرأةٌ عربيةٌ ترتدي عباءةً سوداء تصل إلى قدميها، وخادمةٌ فيليبينيةٌ تتبعها وهي تحمل أكياس تسوّق. مبعوث شركة الاتصالات الفرنسية "اوتلسات" هو الذي اقترح الفندق مكاناً للاجتماع.

كنتُ قد بدأتُ منذ عدّة شهورٍ مناقشاتٍ حاميةً مع "اوتلسات"، وذلك في خضمّ جهودي لمواصلة الضغط من الخارج على الحكومة الإيرانية في مجال حقوق الإنسان. فبعد انتفاضة ٢٠٠٩، بدأ الإيرانيون أكثر من أيّ وقتٍ مضى يتحوّلون إلى شبكات التلفزيون الفضائية للاطّلاع على أخبارهم؛ إذ لم يكن التلفزيون الحكومي والإذاعة الحكومية يقدّمان تغطيةً كافيةً لحركة الاحتجاج التي شملت البلد، وما كانا يبثّانه كان متحيّزاً إلى حدٍّ كبيرٍ ومحوّراً. تزايد غضب الإيرانيين إلى درجة أنّهم بدؤوا يهتفون ضدّ البثّ الحكومي في الشوارع أثناء الاحتجاجات. دوماً كان الإيرانيون يشاهدون شبكاتٍ إخبارية مثل القسم الفارسي في هيئة الإذاعة البريطانية أو قسم صوت أميركا باللغة الفارسية، لكنّ أعداد المشاهدين على كلٍّ من الشبكتين ارتفعت، ما أغضب النظام الإيراني ودفعه إلى التشويش على المحطتين بصورةٍ أكثر شراسةً ممّا في الماضي. كان القمر الاصطناعي "هوت بيرد" هو الذي يبثّ تلكما القناتين ونظرياً، بات ما يقدّر بـ٧٠% من الإيرانيين (وفق أرقام النظام) الذين لديهم صحون استقبالٍ للقنوات التلفزيونية الفضائية في بيوتهم يتّصلون بذلك القمر الذي تملكه "اوتلسات" وتشغّله.

مع زيادة جهود السلطات الإيرانية، لم يوقفوا بثّ هيئة الإذاعة البريطانية بالفارسية وصوت أميركا بالفارسية فحسب، بل شوّشوا كذلك شارات شبكاتٍ مجاورةٍ تبثّ أيضاً على "هوت بيرد". كانت تلك شبكاتٍ أخرى وقنواتٍ أخرى بلغاتٍ أخرى لا علاقة لها بإيران، واشتكى رؤساء تلك الشبكات في نهاية المطاف لـ"اوتلسات" على عمليات التشويش على بثّها. أجرت "اوتلسات" تحقيقاً، ثمّ أرسلت بضع رسائل تطالب فيها إيران بالتوقّف عن التشويش على قمر "هوت بيرد" الاصطناعي، وهو أمرٌ تجاهلته إيران بطبيعة الحال. لكنّ الحكومة الإيرانية، من جانبها، مشتركةٌ في خدمات شركة "اوتلسات" لأنّ عدداً من الشبكات الإيرانية الحكومية تبثّ أيضاً على "هوت بيرد". في النتيجة، ولأنّ إيران من زبائن "اوتلسات"، فقد كانت في موقعٍ يتيح لها تجاهل تحذيرات الشركة.

اختارت "اوتلسات" في نهاية المطاف المخرج السهل. فقد نقلت المحطتين المذكورتين من "هوت بيرد" إلى قمرٍ اصطناعيٍّ هامشي. بهذه الطريقة، حمت

شارات زبائنها الآخرين وتجنّبت المواجهة مع الحكومة الإيرانية. لكن بالنسبة إلى الإيرانيين، عنى ذلك كارثةً لأنّ الدولة باتت الآن قادرةً على تعطيل ذلك القمر الآخر من دون أن يشتكي أحد. تخيّل أحد أكثر المجتمعات انغلاقاً في العالم (عدا كوريا الشمالية والصين، حيث لا يزال وصول الناس إلى الأخبار والمعلومات الخارجية مقيّداً بصرامة)، وهو يفقد فجأةً اتصاله الرئيسي بالعالم ليلاً. بدأت الاتصالات تأتي من طهران من الفور. اتّصلت إحدى الزميلات بي في الواحدة صباحاً بتوقيت طهران.

سألتُها بدهشة: "لماذا تتّصلين بي في هذه الساعة؟".

قالت: "لأنّني عادةً أسهر إلى وقتٍ متأخّرٍ لأشاهد الأخبار والآن لم يعد لديّ ما أشاهده. بدلاً من معاقبة الحكومة، يعاقبوننا".

قولها صحيح. فعندما نقلت "اوتلسات" – وهي شركةٌ فرنسيةٌ تعمل ضمن الاتحاد الأوروبي الذي يعترف بمثل هذا الالتزام بحقوق الإنسان العالمية – شبكتي الأخبار العالميتين بالفارسية من "هوت بيرد"، هيّأت بصورةٍ أساسيةٍ وضعاً مثالياً لحكومة إيران التسلّطية. في المحصلة، تابعتُ الطريق الذي صرتُ أطلق عليه تسمية "تحديد الأسماء والتشهير بها"، فبدأتُ أتحدّث إلى وسائل الإعلام عن مدى لا أخلاقية أفعال "اوتلسات" وعن مدى أسف نحو خمسين مليون إيراني فقدوا إمكانية الحصول على أخبارٍ موضوعيةٍ أكثر حرّيةً.

يبدو أنّ الرجل الذي كنتُ سأقابله في دورشتسر من "اوتلسات" قد أتى ليقدّم إلي تفسيراً. أثناء جلوسنا في المطعم الذي يلتمع فيه النحاس وبلاطه مفروشٌ بالسجّاد الفارسي، شربنا الشاي بفناجين مزركشة رقيقة، وخطر في بالي أنّ شركةً يعمل فيها موظّفون معتادون مثل هذه الأماكن يمكن أن تحقّق أرباحاً على حسابنا جميعاً. لكنّني انتظرتُ أن أسمع منه.

لكن اجتماعنا كان قصيراً ولم يكن مثمراً بصورةٍ خاصّة، فقد أخبرني ممثّل "اوتلسات" أنّ شركته قد أجّرت "هوت بيرد" لشركةٍ أخرى وأنّ تلك الشركة هي تحديداً التي اشتكت المسائل المتعلّقة بالتشويش. بدا ذلك أشبه بمحاولةٍ لتبرير ما بات على نحوٍ متزايدٍ قراراً لافتاً للنظر ولا يتمتّع بالشعبية.

قلت: "تبقى المسؤولية النهائية على عاتقكم".

تركت الاجتماع في ذلك النهار وأنا أشعر بالإحباط. مشيتُ عبر بهو دورشتسر الذي يحفّ به النخيل وشجيرات الورد وتفوح منه رائحةٌ دافئةٌ وحلوةٌ كأنّها رائحة محلّ حلويات، ولم أتمكّن من أن أقرّر وجهتي التالية. للحظة، تردّدت بجانب الرصيف. اندفعت درّاجةٌ ناريّةٌ مسرعةٌ خلفي، فقفزتُ من الشارع إلى الخلف وأنا خائفة. طوال سنواتٍ في طهران، كانت أذناي متجهّزتين لصوت درّاجةٍ ناريّة؛ كانت الطريقة المفضّلة لقتل المنتقدين والمنشقّين تتمثّل في إرسال قاتلٍ على درّاجة. طلقة أو مديةٌ مُغمدة، هدير المحرّك، ويُقتل الهدف مباشرةً فلا يدرك الشهود في معظم الأحيان ما حدث. تنفّست بعمقٍ وقلت في نفسي: شيرين، أنتِ لم تعودي في إيران.

كنتُ حريصةً على سلامتي في لندن. انتقلتُ مع نرجس إلى مبنى سكنيٍّ له حارسٌ وبوّاباتٌ عدة، مكانٍ لا يستطيع المرء ببساطة أن يدخل إليه من دون رموزٍ ومستوى معيّنٍ من السماح. لم أشعر يوماً بخطرٍ خاصّ، لكنّ العادات تمكث في أبداننا كذكرياتٍ وهمية في عضلاتنا. ورغم أنّ نبضي كان لا يزال متسرّعاً، فقد ابتسمتُ لفكرةٍ أنّ جزءاً منّي اعتقد أنّه عاد إلى إيران.

كنتُ أحتاج إلى عبور المدينة لشراء بعض المواد الغذائية من متجرٍ إيراني، فقرّرتُ أن أمشي جزءاً من الطريق لأصفّي أفكاري. كنت أعود إلى لندن بتواترٍ يكفي حتى يراودني شعورٌ بأنّني في الديار في تلك المدينة. ليس في الديار تماماً، لأنّني كنتُ لا أزال أسافر بكثرةٍ وأمضي نصف وقتي في الولايات المتحدة، لكن في الديار من حيث ازدياد الألفة. اعتدتُ أنماط النور الشتائي المتلاشي، وصرتُ أقدّر الودّ الذي يبديه أهالي لندن الذين كانوا هم أنفسهم أجانب من أماكن بعيدة.

خطر في بالي وأنا أمشي عبر الحديقة أنّني أستطيع أن أذهب لمقابلة بيرنار كوشنير، وزير الخارجية الفرنسي الذي ساعد أيضاً في تأسيس منظّمة "أطبّاء بلا حدود". ففي المرّات المتعددة التي قابلته فيها، أظهر كثيراً من الودّ تجاهي وكان يشير إليّ دائماً كزميلة -حصلت منظّمته أيضاً على "جائزة نوبل للسلام" - وشعرتُ أنّه ربّما يفهم خطورة الوضع مع "اوتلسات". كذلك، وبما أنّ الحكومة الفرنسية

من كبار المساهمين في الشركة، فربّما يكون كوشنير في موقعٍ يسمح له بممارسة بعض النفوذ.

في الأسبوع التالي، دعاني كوشنير إلى مقابلته في باريس. جلسنا داخل مبنى وزارة الشؤون الخارجية ذي السقف المعقود واستمع إليّ بصبر. قلتُ: "يجب الضغط على الحكومة الإيرانية لكي لا تشوّش إشارات الأقمار الاصطناعية. هي من يجب معاقبتها، لا هيئة الإذاعة البريطانية".

أبدى كوشنير تعاطفاً، ورفع القضية إلى الاتحاد الأوروبي الذي سرعان ما أصدر بياناً يدين جهود إيران في التشويش. لكن لم تكن تلك هي النتيجة التي أردتها. لم أكن أريد بياناً من الاتحاد الأوروبي، بل أردتُ أن تعاقَب الجمهورية الإسلامية.

لذلك واصلتُ. فكلّما ذهبتُ إلى مكانٍ ما للقاء مختلف المسؤولين، مع ديسموند توتو، أو في الأمم المتحدة، أثرتُ هذه القَضية، أي حقّ الإيرانيين في الوصول الحرّ إلى المعلومات والحالة المذهلة للشركة الأوروبية التي استسلمت فعلياً للحكومة الإيرانية. في نهاية المطاف، نجح الشعور العام تجاه أفعال "اوتلسات" في جعل الشركة تعيد قناتي هيئة الإذاعة البريطانية باللغة الفارسية وصوت أميركا بالفارسية إلى "هوت بيرد"، ما أعاد إيران فعلياً لتلقّي الأخبار.

تعلّمت الجمهورية الإسلامية درساً. تعلّمت أنّه يمكن حشد الرأي العام العالمي والمباشرة بتطبيق الضغط على سلوكياتها على المستوى العالمي. تعلّمت أنّها لا تستطيع على هواها استهداف الأقمار الاصطناعية التي تحلّق في السماء لتفعيل رقابتها. وأفترض أنّها تعلّمت، وهو أمرٌ خطرٌ كفايةً بالنسبة إليّ، أنّني أستطيع العمل بفعاليةٍ والمطالبة بالمحاسبة من أجل حقوق الإيرانيين حتّى من المنفى.

لكن بطبيعة الحال، تستطيع الجمهورية الإسلامية، حتّى إذا عوقبت، العثور على طرقٍ جديدةٍ لإحياء غايتها، أي منع المعلومات القادمة من الخارج عن مواطنيها. فعندما أدركت أنّها لا تستطيع الإبقاء على ستارٍ حديدي وحجب البثّ الفضائي عن إيران، وضعت محطّات متحرّكة في طول مدن البلاد وعرضها تفعل الأمر عينه، لكن على المستوى الأرضي. وبدلاً من استهداف الموجات الفضائية وهي تأتي من السماء، حجبت تلك المحطّات الأمواج فوق بيوت الإيرانيين.

تزايدت يوماً بعد يوم مخاوف الإيرانيين المتعلّقة بالتأثير الصحّي لهذا التشويش فوق المدينة. نشرت الصحف مقاطع قلقة، وتحدّث موظّفون كبار، بمن فيهم نائب الرئيس ومدير إدارة شؤون البيئة، علناً عن المخاطر الطبية المتأتّية عن التشويش الأرضي. سرعان ما بات قضيةً أساسيةً في النقاش والاهتمام العلنيين واقعُ أنّ الدولة تعرّض صحّة الإيرانيين للخطر بهدف منع ما يمكن أن يشاهدوه في التلفزيون. وقد برهن ذلك أيضاً على أنّ عملي خارج البلاد لا يزال قادراً على أن يكون مؤثّراً بقوّةٍ في الحكومة وفي ما يفكّر فيه الناس داخل البلاد ويتحدّثون عنه.

***

في الأشهر التي انقضت منذ محنة جواد، بقينا على تواصلٍ منتظم لكنّنا ثابرنا على تجنّب الحديث عن مستقبلنا. بدت لنا مناقشة زواجنا أمراً في غير محلّه ما دمنا منفصلين مادّياً وانصبّ اهتمامي في تلك المرحلة على ضمان أن نكون جميعاً بأمانٍ قدر المستطاع. كنت أدرك الضغط الشديد الذي يتعرّض له جواد من السلطات الإيرانية ومحمودي لإفشاء معلوماتٍ عن حياتنا، وقلقت من أنّهم يمكن أن يستغلّوا كلّ ما يمكن أن يكون ضدّنا على نحوٍ ما. في النتيجة، وفي حين أنّ كثيراً من محادثاتنا كان يعود إلى مسألة الأمان، أراد جواد في شباط/ فبراير ٢٠١٠ رؤيتي ورؤية البنتين مهما كلّف الأمر.

لم أكن أعلم ما الذي سيحلّ بأسرتنا التي تشظّت على هذا النحو وبات أفرادها يعيشون منفصلين بالقوّة، ولا ما سيحلّ بزواجنا. وللبدء بالتفكير في هذا، كان علينا أن نتحدّث مع بعضنا بعضاً وجهاً لوجه على الأقلّ. لكنّ محمودي كان لا يزال يحتجز جواز سفر جواد الذي ذهب لمراجعة السلطات وطلب إعادة جواز سفره إليه، وكذلك إعادة سندات ملكيتنا وشهادات الولادة. ماطلوه شهراً، ثمّ اتّصل جواد ذات عصر بمعنويات مرتفعة.

قال: "أنا جاهزٌ لحجز رحلتي بالطائرة"، وبدا شبيهاً بنفسه أكثر ممّا كان عليه طوال شهور.

سألته متشكّكةً: "هل أعادوا كلّ شيء؟".

– "لا تزال السندات بحوزتهم، لكنّ جواز سفري معي على الأقلّ. أستطيع السفر حالما نضع خططاً".

بدأت الصحافة المتشدّدة تنشر متفرّقات عنّا على طريقة صحف الفضائح، وكأنّها مطّلعةٌ على نقاشاتنا العائلية. كتبوا عنّا بوصفنا "شيرين" و"جواد"،وهي قلّة لياقةٍ مخزيةٌ غير مسبوقةٍ في الصحف الإيرانية. كتبوا أنّني أرفض السماح لجواد بالقدوم إلى بريطانيا (كأنّ الأمر عائدٌ إلي!)، وأنّنا متخاصمان. لم تكن مصادر ذلك الهراء معروفةً، لكنّ التقارير نُسبت إلى عائلة جواد.

تجاهلتها كلّها وركّزتُ على أن نضع أيام الماضي القاتمة خلفنا. خطّطنا كي يأتي جواد إلى لندن، ثمّ نمضي وقتاً مع نيغار. أراد جواد لقاء بعض أصدقاء المدرسة القدامى في الولايات المتحدة وكندا ليستشيرهم بشأن العثور على عملٍ خارج إيران.

اشترى بطاقته على الخطوط الجوية الإيرانية لرحلة يوم الأربعاء التالي. فرغم كلّ شيء، أصرّ على أن يسافر على الخطوط الجوية الإيرانية التي أطلق عليها تسمية "خطوطنا"، وعنى بذلك خطوط إيران. لم أقل شيئاً، لكنّني كنتُ مسرورةً لأنّ كثيراً منه لم يتغير رغم محنته؛ كان لا يزال وطنياً بهدوءٍ وبفخر، مصمّماً على السفر على الخطوط الجوية المحلّية، رغم أنّ معظم الإيرانيين يسافرون حالياً على الخطوط الأوروبية في حال تمكّنوا من دفع قيمة بطاقاتها.

قبل يومين من سفره، وفي وقتٍ متأخّرٍ بتوقيت إيران، اتّصل بي.

– "أنا قلقٌ من المرور بقسم التحقّق من الجوازات. ماذا لو أنّهم اعتقلوني بعد أن أمرّ به؟ ستثبت السجلات أنّني غادرت البلد لكنّني سأكون في لا مكان. سأكون قد اختفيت، أو ماذا لو أنّهم أخذوا جواز سفري في المطار؟".

كنت أستطيع تخيّله جالساً على أريكتنا، وقربه فنجان شايٍ يبرد، وصحف اليوم مبعثرةٌ على الطاولة. يوجد في الزواج قُربٌ مادّيٌ يراه المرء بديهياً حتّى يختفي: يدٌ ترتاح على كتف، التمدّد للوصول إلى نظّارةٍ على طاولة جانبية. الآن لدينا تلك المكالمات الهاتفية فقط.

– "ثمة شيءٌ واحدٌ تستطيع فعله. وهو لن يحلّ كلّ شيء، لكن عليك فعله".

شرحتُ له أنّه يستطيع الذهاب إلى مكتب الجوازات ويتأكّد إن كان اسمه على قائمة الممنوعين من المغادرة. كانت هنالك قائمةٌ أخرى أيضاً تحتفظ بها قوّات الأمن في المطار لتصيّد أولئك الذين نجحوا في عبور التدقيق الأول للجوازات. لن يكون جواد قادراً على معرفة شيءٍ عن القائمة الثانية، لكنّه يستطيع على الأقل التأكّد هل اسمه مدرج في الأولى. فقد علم كثيرون من السياسيين وناشطي حقوق الإنسان والحقوق المدنية على مدى الاستجوابات ومختلف الأقنية أنّهم مدرجون في القائمة الثانية؛ وفي النتيجة، بقوا بعيدين عن المطارات لأنّ محاولة السفر ستؤدّي إلى مصادرة جوازات سفرهم ورحلةٍ إلى سجن إيفين. كان محمد خاتمي، الرئيس الأسبق، على تلك القائمة، وكذلك سيمين بهبهاني، إحدى صديقاتي وأبرز شاعرةٍ إيرانية، وتُعرف أيضاً باسم "لبوة إيران".

قال بكآبة: "سأحاول".

وضعت الهاتف من يدي وذرعت الشقّة الصغيرة حتى عادت نرجس إلى البيت وذراعاها ممتلئتان بالمواد الغذائية.

قالت وهي تدفع صندوقاً من التوت البري والجبن الأبيض الذي يحبّه والدها: "سأطبخ لبابا". كانت نرجس متحمّسةً للطبخ. ومنذ الانتقال إلى لندن، كرّست جزءاً كبيراً من الجهد لتعلّم كيفية تحضير الحلويات والمأكولات الإيرانية. بات طبخها رائعاً وكانت متشوّقةً لمشاركة مهاراتها الجديدة مع والدها. ابتسمتُ ثمّ غيّرتُ الموضوع، وأنا أساعدها على التخلّص من أحمالها.

صباح اليوم التالي، ذهب جواد إلى مكتب الجوازات. قدّم جواز سفره إلى شرطيٍّ شابٍّ وطلب منه التأكّد من غياب اسمه عن قائمة الممنوعين من السفر إلى الخارج. اختفى الشابّ ثمّ عاد بعد بضع ثوانٍ وهو عابس.

"نحن لا نتعامل هنا مع جوازات السفر المزوّرة"، ثمّ دفع بجواز السفر إلى جواد.

– "مزوّر! هذا جواز سفري. سافرتُ به مرّات عدة".

– "حسناً، إذا ما سافرتَ به، فسوف توقفٌ".

وقف جواد هناك مصدوماً. أمسك الشرطي بمكبّرةٍ وفتح جواز السفر.

"أترى؟"، قرّب العدسة من الصفحة الأولى وأظهر لجواد كيف مُحي اسم عائلته ثمّ أعيدت كتابته. وكذلك الأمر في تأشيرة دخوله إلى بريطانيا.

أمسك جواد رأسه بين يديه وقال: "ما الذي يُفترَض بي أن أفعله الآن؟".

– "اطلب جواز سفرٍ جديداً. لكن حتّى ذلك الحين، لا تستخدم هذا الجواز".

اتّصل بي جواد تلك الليلة ليخبرني. بدا حائراً بشأن ما يجري.

قلتُ له: "أرأيت يا جواد؟ لقد تلاعبوا بجواز سفرك عندما كنتَ في السجن. كانوا يأملون على الأرجح أن تسافر به من دون أن تلاحظ ذلك؛ كانوا سيتركونك تمرّ في المطار هناك، ثمّ كنت ستعتقل في مطار هيثرو بسبب استخدامك جواز سفرٍ مزوّراً".

لم يقل شيئاً، فتابعتُ: "كان ذلك مثالياً بالنسبة إليهم لو حدث. أن تعتقلك شرطة الحدود البريطانية. في النتيجة، لن يكونوا قد فعلوا شيئاً بأنفسهم ضدّك، لكنّنا كنّا كلانا سنبدو بحالةٍ مزرية عندما تصل الأخبار عن توقيفك في لندن بسبب سفرك إلى المملكة المتحدة بوثائق مزوّرة".

قال جواد: "لا أعتقد أنّك على حقّ. أنت شديدة التشاؤم. لو كانت تلك خطّتهم، فلماذا أخبرني الشرطي في مكتب جوازات السفر بنفسه بأنّه مزوّر؟".

– "لأنّ ذلك الشرطي ليس عنصر استخبارات. لم تكن لديه فكرةٌ عمّا خطّطوا له؛ لقد نظر فحسب إلى جواز السفر الذي أعطيته إيّاه. والأرجح أنّ محمودي لم يعتقد أنّك ستذهب إلى مكتب الجوازات، فلم يخطر في باله أن يبلّغ شرطة الجوازات".

"ربّما كنتِ على حقّ، رغم أنّني غير متأكّد... يبدو ذلك بعيد الاحتمال". بدا جواد متعباً ومتردّداً، لكنّه وافق على إلغاء رحلته.

بعد بضعة أيّام، ذهب لمقابلة محمودي وطلب معرفة لماذا أعيد إليه جواز سفره بعد التلاعب به. فوضع محمودي قدميه على الطاولة وحدّق بجواد من غير انزعاجٍ على الإطلاق.

– "ماذا، هل كنت تعتقد أنّنا لن نفعل شيئاً، في حين أنّ عبادي تسافر عبر العالم

وهي تنتقد رئيسنا أحمدي نجاد الذي يتمتّع بمباركة قائدنا المحبوب؟ هل يجب أن نبقى جالسين هنا مكتوفي الأيدي ونترك الأمور تسير؟ لقد كنتَ محظوظاً هذه المرّة. لكن من يعلم ما الذي سيحدث في المرّة القادمة؟ أخبر زوجتك أن تكفّ عمّا تفعله؛ قل لها أن تستريح وتبقى هادئة. قل لها أن تعود إلى إيران، أن تعود إلى بيتها وحياتها الطبيعية. لأنّها إذا استمرّت...".

على الأقلّ، أوضح ذلك لجواد أنّ التزوير من صنع محمودي. فطلب جواد جواز سفرٍ جديداً على أساس أنّه فقدَ جواز سفره القديم. لكن عندما ذهب الطلب إلى المنظومة الأمنية لإقراره – وفق الإجراء المعياري في إيران – أرسلت وزارة الاستخبارات رسالةً تفيد بأنّ جواد توسليان ممنوعٌ من مغادرة البلاد لأسبابٍ أمنية.

هذه المرّة، وجّه جواد غضبه بقلمه. كتب رسالةً لاذعةً إلى وزارة الاستخبارات معترضاً رسمياً على منعه من السفر. سأل: "هل تستطيعون من فضلكم أن تشرحوا لي ما هو الضرر الذي يمكن أن أسبّبه – أنا المهندس البالغ من العمر سبعين عاماً والذي أمضى حياته بأكملها في بناء وطنه – للأمن القومي عبر رحلةٍ قصيرةٍ لزيارة عائلتي؟".

بعد أسبوع، استدعاه محمودي. بات الطريق من حيّنا إلى مكتب محمودي رحلةً منتظمةً بالنسبة إلى جواد. لوّح محمودي بالرسالة في الهواء من وراء مكتبه، ثمّ قرأ مقطعاً بصوتٍ مرتفعٍ ونبرةٍ ساخرة. وضع جواد رأسه بين يديه وحدّق في تشقّقات الأرضية الباهتة.

– "إذاً أنت الآن تشتكي عليّ أنا؟ يبدو أنّك لم تفهم يا سيد توسليان. لن أتركك وشأنك إلّا بعد أن تهدأ زوجتك. أتظنّني مغفّلاً؟ أتظنّ أنّني لا أعلم لماذا تريد السفر إلى الخارج؟ سوف تخرج من الطائرة ثمّ تبدأ بإجراء مقابلاتٍ عن السبب في تخلّيك علناً عن زوجتك. هي تحسب أنّها ذكية، لكنّني أذكى".

– "لن أجري أيّ مقابلة. أريد فحسب أن أرى عائلتي، زوجتي وابنتيّ".

انفجر محمودي غضباً قائلاً: "انسَ الأمر. ما أقوله هو الذي سينفّذ. لا سفر إلى الخارج".

نهض جواد ومشى خارجاً من الغرفة، وودّع محمودي ليتجنّب حنقه من تجنبه المغادرة بصورةٍ لائقة. استغرقت عودته إلى البيت وقتاً أطول من المعتاد، إذ كانت الشوارع مزدحمةً بحركة السير بسبب توجّه شاحنات خلط الإسمنت إلى مشاريع البناء، ما ذكّر جواداً بمشاريع البناء التي اعتاد الإشراف عليها وبالمكانة والاحترام اللذين تمتّع بهما في الماضي بوصفه كبير مهندسين في العاصمة المكتظّة. كان قد خسر عمله أبكر ممّا يجب بسببي، وخسر استقرار زواجه، وخسر الحق في رؤية ابنتيه عندما يريد، أو ربّما على الإطلاق.

وقد علم الآن بأنّ المشكلة مع محمودي لن تُحلّ. اعتباراً من ذلك اليوم، استدعى محمودي جواداً مرّتين كلّ شهر للاستجواب، وكان يطرح عليه كلّ مرّة الأسئلة عينها، مراراً وتكراراً: إلى أين تذهب؟ من تقابل؟ ماذا قالت لك على الهاتف ليلة البارحة؟ نحن نعلم أنّك تحدّثت إليها. ودائماً، دائماً: من أين تحصل على المال؟

الفصل السابع عشر

تجريدٌ من الملكية

بينما كنت أجتاز عواصم أوروبا، ساعيةً إلى ضمان حصول الإيرانيين داخل البلد على أخبارٍ غير منحازة، تواصل الحصار عليّ في طهران. ففي أحد الأيام، أخبرني جواد بأنّ رسالةً من هيئة الضرائب الحكومية وصلته، تفيد بوجوب دفع ضريبةٍ عن المكافأة المالية المرافقة لـ"جائزة نوبل للسلام" التي حصلت عليها (مليون ومئتا ألف دولار استلمتُها عام ٢٠٠٤). وبذلك، أنا متأخّرةٌ عن الدفع لسنوات، كما يجب عليّ تسديد غرامات التأخير. تنهّدتُ بعمقٍ عندما قرأ لي جواد الرسالة لأنّني أدركت مرماها. كنت أدفع ضرائبي كلّ سنةٍ وأحصلُ على ترخيصي السنوي لممارسة المحاماة على هذا الأساس. يستثني القانون الإيراني الدخل المتأتّي من الجوائز والمكافآت من الضريبة. ولذا، لم يكن هنالك أساسٌ لفرض ضريبةٍ على أموال "جائزة نوبل".

تبنّت صديقةٌ وزميلةٌ لي من مركز "المدافعين عن حقوق الإنسان"، وهي نسرين ستوده، القضية نيابةً عني وذهبت لتقديم اعتراض. كانت زيارةٌ واحدةٌ إلى مكتب الضرائب كافيةً لتوضيح من الذي حبك قصّة الضرائب؛ أخبرها موظّفو الضرائب أنّ قسم الحراسة شديد الحساسية تجاه القضية. الحراسة هو المصطلح المستخدم لقسمٍ موجودٍ في كلّ وزارةٍ أو منظّمةٍ في الحكومة، تمارس عبره وزارة الاستخبارات نفوذَها. بعبارةٍ أخرى: فُبركت هذه القضية ضدّي بأوامر من وزارة الاستخبارات.

بعد بضعة أيّامٍ من لقاء نسرين بموظّفي الضرائب، ظهر محمودي في مكتبها وقال:

"لا أريدك أن تدافعي عن عبادي في هذه القضية".

فقالت: "الجوائز لا تخضع للضرائب... هذا واقع".

تجادلا، ورفضت التراجع، واعدةً بأنّها سترفع القضية إلى مجلس تسوية النزاعات الضريبية. اكتشفت نسرين جملةً من المشكلات والتناقضات في القضية المرفوعة ضدّي. فقد أعادوا فرض الضريبة إلى عام ٢٠٠٤، لكنّهم وضعوا بإهمالٍ عنوان المبنى الذي أعيش فيه والذي لم يوجد إلّا بعد ٢٠٠٨، عندما أعيد ترقيم مباني الشارع.

عندما وصلت القضية إلى مجلس تسوية النزاعات الضريبية، جادل موظّفو الضريبة بأنّ "جائزة نوبل" جائزة "سياسية"، وبوصفها كذلك، فهي تخضع للضريبة. وضعت نسرين دفاعاً مفصّلاً؛ كانت قد حصلت أيضاً على رسالة من "لجنة جائزة نوبل" النرويجية التي أكّدت أنّ الجائزة اجتماعيةٌ وعلمية، استُحدِثت للمساهَمات في مجال حقوق الإنسان. كان من المفترض أن تحلّ هذه الرسالة الأمر، لكنّ المجلس كان قد قرّر – أو أُمر سلفاً بذلك – أنّني مذنبة.

بعد خمسة أشهر، سُجنت نسرين. وبسبب موافقتها على الدفاع عنّي وعملها الآخر في مجال حقوق الإنسان، حُكم عليها بالسجن لمدّة ست سنوات. ورغم محاولاتي لإثارة قضيتها في وسائل الإعلام وذكرها أثناء الخطابات والاجتماعات، لم يحظَ اعتقالها سوى باهتمام متواضع في الغرب. تمنّيتُ لو أنّ وسائل الإعلام العالمية تولي اهتماماً أكبر بكيفيّة إرغام الدولة منهجياً الجيل الجديد من الإيرانيين على التخلي عن عملهم. لم يعد الجوّ الذي بنيت ممارستي وأثبتُّ نفسي فيه موجوداً، وبإصدار مثل هذا الحكم القاسي على نسرين، حاولت الدولة ترويع المحامين المتبقّين القلائل في مجال حقوق الإنسان ممّن لم يرحلوا إلى الخارج.

كما منعت المحكمة نسرين من ممارسة المحاماة أو مغادرة البلاد لمدّة عشرين عاماً وأدانتها بتهمة "العمل ضدّ الأمن القومي" و"الدعاية ضد النظام". إلى جانب عملها في الدفاع عن أصولي المصادَرة، تمحور عمل نسرين حول الدفاع عن أضعف المواطنين وسجناء الرأي والقاصرين الذين يواجهون أحكاماً بالإعدام.

كنت أعرف نسرين منذ نحو عشرين عاماً من قبل أن تنال شهادة الحقوق.

عملنا جنباً إلى جنب لسنوات، لكنّ أكثر ما بقي حياً في ذكرياتي عنها يعود إلى أمسيةٍ في ٢٠٠٧، عندما كانت في الشهر الثامن من حملها بطفلها الثاني. فقد اجتمع عددٌ من الناشطات في بيت إحداهنّ لمناقشة شؤون الحركة النسائية، ودُقّ الباب بقوّة. اقتحم عناصر شرطةٍ باللباس الرسمي البيت وبدؤوا يعتقلون النساء الحاضرات. أخبر واحدٌ من العناصر نسرين أنّهم لن يعتقلوها وأمرها بالذهاب إلى بيتها. فقالت لهم: "لن أذهب إلى أيّ مكان. الصديقات اللواتي تأخذوهنّ هنّ موكلاتي وسوف يحتجن إليّ". أمضت تلك الليلة في زنزانةٍ باردةٍ في مخفر الشرطة مع صديقاتها اللواتي أصبحن موكّلاتها في تلك اللحظة، ودافعت عنهنّ صباح اليوم التالي في المحكمة. وقد تمكّنت من الحصول على إطلاق سراحهنّ في اليوم عينه.

بعد ٢٠٠٩، حملت نسرين على عاتقها قضايا شائكة. فقد مثّلت آرش رحماني بور، وهو شابٌّ اعتُقل ثمّ شُنق بتهمة انخراطه المزعوم في انتفاضة "الحركة الخضراء". اكتشفت نسرين وأعلنت أنّ رحماني بور لم يعترف إلّا بعد أن هدّدت السلطات عائلته.

وصلني بعد اعتقالها أنّ المسؤولين وعدوها بإطلاق سراحها بسرعة إذا اعترفت بالجرائم المنسوبة إليها وتحدّثت ضدّي وضدّ زميلاتٍ أخريات. قالوا إنّها إن فعلت ذلك، فسوف تعود إلى عائلتها.

عندما سمعتُ بذلك، بقيتُ مستيقظةً ليلاً في شقتي في لندن وأنا أحدّق بالظلال في الغرفة أفكّر في نسرين. فكّرت في أطفالها وصغر سنّهم، وفي ما كنت سأفعله أنا نفسي لو كنت مكانها.

في نهاية المطاف، رفضت نسرين الاستسلام رغم أنّ أحد عناصر الاستخبارات قال لها: "سأضمن أن تبقي في السجن عشر سنوات، وأنّ ابنك الذي يبلغ ثلاث سنواتٍ من العمر سيكون لدى إطلاق سراحك قد أصبح رجلاً أطول منك قامةً".

رفضوا السماح لأطفالها بزيارتها وبدؤوا يستدعون زوجها للاستجواب، وهدّدوه بملاحقته أيضاً. لكنّ نسرين بقيت صامدة. كان جزءٌ منّي يعلم أنّها ستصمد. هي امرأةٌ نحيلة، وعيناها بنّيتان عميقتان وتنسدل خصل شعرها على

وجهها من غطاء رأسها، ولكنّها بقيت صامدة. كنت قلقةً عليها، لأنّها داخل البلاد، تقبع في قبضتهم.

***

بات الآن المحامون كافة الذين كانوا زملائي في المركز، وأصدقائي الحميمون وحلفائي كافة في عملنا، في السجن أو متخفّين. كانت الدولة تنظر إليهم بوصفهم مذنبين بعملهم في مجال حقوق الإنسان ودفاعهم عن موكّليهم، لكنّ ذنبهم الأساسي تأتّى من ارتباطهم بي. وبما أنّ السلطات لم تتمكّن من إيقاعي في شركها، فقد تعقّبت واستدعت فعلياً كلّ زميلٍ بارزٍ عملتُ معه على مدى العقد المنصرم. وبوجود نسرين في السجن، لم يعد هنالك من يدافع عن قضية ضرائبي. كان المحامون الآخرون خائفين، ومتأكّدين من أنّ تمثيلي سيدخلهم السجن أيضاً. وصل جواد إلى بعض المحامين الذين يعرفهم شخصياً، لكنّهم رفضوا جميعاً. في نهاية المطاف، قلت له إنّه ما من فائدة. لم يكن أحدٌ مستعدّاً لتمثيلي، وحتى لو وجدنا أحداً، فلن تستمع إليه المحكمة على كلّ حال. وسوف تتأكّد قناعتي في المراحل كافة.

عندما أصدر مجلس تسوية النزاعات الضريبية حكمه أخيراً، انتقلت الدولة إلى تجريدي من ممتلكاتي بسرعةٍ مذهلة، وربّما كان ذلك التصرّف الوحيد الأكثر فعاليةً، الذي فعلته الجمهورية الإسلامية باسم الامتثال الضريبي. طرحوا كلّ ممتلكاتي للبيع خلال أيام، وساعدهم في ذلك وجود السندات بحوزتهم. أدهشني أنّهم وضعوا تلك الخطّة منذ آب/ أغسطس، عندما أطلقوا سراح جواد وطلبوا منه السندات؛ كانوا يعلمون ما سيحدث واستعدّوا له.

بذلك، صودر كلّ ما بنيناه أنا وجواد وكسبناه على مدى خمسةٍ وثلاثين عاماً من الزواج، باستثناء شقّتنا. تضمّن ذلك الشقّة التجارية التي استضافت مكتب المركز وبيتنا الريفي وقطعة الأرض خارج طهران. كانت تلك ثمار أربعين عاماً من العمل الشاقّ والجهد، وأسهم فيها في السنوات الماضية حصولي على أموال "جائزة نوبل" وبعض الجوائز الأخرى التي حصلت عليها. وفي حين أنّ جزءاً كبيراً من عملي كان

مجّانياً، فقد عمل جواد لسنواتٍ رئيساً لمهندسين ومديراً لبعضٍ أبرز مشاريع البناء في طهران. كان الصندوق الحديدي في بنك "تجارت"، الذي كان وسط السجال حول ميداليتي، يحتوي على بعض المجوهرات العائلية وساعةٍ ذهبيةٍ والخاتم الماسيّ الذي قدّمه إلي جواد عندما تزوّجنا.

لم أرَ شخصياً الإشعارات التي طُبعت في الصحف القومية لبيع أملاكي. جواد رآها، وكذلك أخي وأختي، وأنا أفكّر فيهم وهم يحدّقون بالصفحة، ويرون كيف طُرحت حياتنا للبيع.

في معظم هذه الحالات، يحدِّد الأسعار مخمّن؛ لكن ما الذي كان بوسعي توقّعه؟ قدّرت السلطات قيمة ما أمتلكه بأسعارٍ مضحكة في انخفاضها، بجزءٍ ضئيلٍ من قيمتها الفعلية. فقد ثُمّنت الشقّة التي استخدمها مركز "المدافعين عن حقوق الإنسان" بمبلغ سبعين ألف دولار، وقُدّرت شقّتنا السكنية بما يقارب مئتي ألف دولار. العقارات في طهران من بين أغلى العقارات في العالم. وهاتان الشقّتان، رغم تواضعهما، تقعان في أحياء محترمة وذات حظوة شمالي طهران؛ ويمكن بسهولة تقييمهما بأضعافٍ مضاعفة لتلك القيمة. لكن للأسعار منطقها الخاصّ. بداية، لن تكون العائدات المحقّقة كافيةً لتغطية ديني الضريبي، وسأبقى إلى الأبد مدينةً للحكومة، مع ارتفاع ديني كلّ عام. وثانياً، ستسمح تلك الأسعار المصطنعة لأقارب الموظّفين أو أصدقائهم بالتهافت على شقتين مرغوبتين مقابل جزءٍ ضئيلٍ من قيمتيهما الفعلية. كنتُ أعلم أنّ أحد عناصر الاستخبارات أو شركاءهم سيكون الشاري. وبعد بيع الشقّتين، تحرّيتُ وعلمتُ أنّهما بيعتا لموظفين حكوميين موثوقين.

سرعان ما أتى دور البستان. عندما اشترينا قطعة الأرض أنا وجواد، قبل الثورة، كانت مجرّد امتداد قاحلٍ لضواحي طهران، تربةً حصويةً جرداء. زرعنا الأشجار سنةً بعد سنة: الكرز والرمّان، الجوز والخوخ. ومع الزمن، باتت البقعة خضراء وبدأنا نطلق عليها تسمية بستان. أستطيع أن أخبركم كم قدماً يفصل صفّ المشمش عن الرمّان، وأين تنحدر الأرض قرب الطرف الجنوبي باتجاه جدارٍ آجري. أستطيع أن أشعر بنعومة المقعد الخشبي الذي اشتريناه في السنة التي ولدت فيها نيغار، والبقعة خلفه حيث حفرت البنتان الحرف الأول من اسميهما، قرب عقدةٍ في الخشب.

أعرف الساعة عند الغسق حين يبدأ الناموس بالأزيز ويسارع نحو الضوء، ورائحة الياسمين الليلي المعلّق فوق الشرفة. لقد ترعرعت ابنتاي في البستان، وفيها كانت العائلة تجتمع دائماً، ومع ازدياد تلوّث طهران وفوضاها، بات البستان المكان الذي أذهب إليه أحياناً لمجرّد التنفّس بعمق. لم يكن بوسعي أن أسمح بأن يذهب إلى أزلام محمودي؛ لم يكن من شيمي السماح بذلك.

تواصلتُ مع بعض الأصدقاء المقرّبين في طهران وطلبت منهم أن يزايدوا على البستان في المزاد العلني. وعدتُهم بألّا أنزعج إن باتوا هم مالكيه، وبأنّني سوف أرى ذلك في الواقع مأثرةً تنمّ عن الوفاء. وافقوا، في يوم المزاد، فوجئ مسؤولو الاستخبارات بوجود حشدٍ من المزايدين المصمّمين على الحصول على الأرض. ارتفع السعر قليلاً، لكنّ أصدقائي تمكّنوا من الفوز في نهاية المطاف. عندما سمعتُ الأخبار، الأمر الوحيد الذي أمكنني التفكير فيه أنّه عندما يأتي الربيع وتزدان الأشجار بالخوخ والكرز، لن أستمتع بهذا المنظر ثانيةً بعد الآن؛ لكن بحمد الله، إنّ أصدقائي هم الذين سيأكلون تلك الفاكهة، وليس محمودي والمتواطئون معه.

تمكّنتُ بفضل طرفٍ ثالث لديه تفويضٌ قانوني من سحب مبلغ خمسين ألف دولار من حسابي المصرفي الرئيسي. لكنّ الموظفين صادروا بقية الرصيد، القيمة عينها تقريباً، لدفع ديوني. بعد أن باعوا كلّ شيءٍ وصادروا كلّ حساباتي، بات واضحاً أنّ استيلاء الدولة على كامل أموالي لم يكن كافياً لتسديد ديوني. وفضلاً على التهم القائمة بالتآمر على الأمن القومي، أصبحتُ أيضاً مدينةً رسمياً للجمهورية الإسلامية ومُنعتُ غيابياً من مغادرة البلاد. وهذا يعني مصادرة جواز سفري في المطار إذا ما عدتُ يوماً ما، ولن يسمح لي بالخروج مجدّداً. في غضون سنةٍ واحدةٍ فحسب، قرّر البلد الذي مثّلتُ نظامه القضائي ذات يومٍ على أعلى المستويات أنّه ينبغي أن أكون خائنةً مفلسة.

***

بدأ المطر يهطل بنعومةٍ لدى وصولي إلى المبنى الذي تقع فيه شقتي وأنا أدفع أكياس

المواد الغذائية معي داخل المصعد. كانت تلك واحدةً من الأمسيات النادرة التي تبدو فيها المدينة مثلما تظهر في الأفلام القديمة، غارقةً في الضباب الذي يعلو نهر التايمز، حيث تندمج السماء والهواء والنهر معاً في امتدادٍ رماديٍّ كئيب. وضعتُ قليلاً من الشاي ليختمر - هل هنالك أمرٌ يشير إلى الوحدة أكثر من تخمير ملعقة شايٍ لشخصٍ واحد؟ - وجلستُ أتفقّد بريدي الإلكتروني، آملةً أن أجد رسالةً من إحدى ابنتيّ.

بدلاً من ذلك، ظهرت على الشاشة الوامضة رسالةٌ من جواد:

> أخبرني محمودي أنّني إن لم أمرّر إليك هذه الرسالة، فسوف يعتقلني ثانيةً. إنّه يصرّ على التحدّث إليك، وهذا رقم هاتفه المحمول.

شعرتُ بفورة غضبٍ بلغ من قوّتها أنّ نبضي تسارع. بدأتُ أكتب بسرعةٍ في معرض الرد:

> قرأتُ رسالتك. وأنا أعلم أنّ العناصر سيقرؤونها بأنفسهم قبل أن تقرأها أنت. قل لمحمودي نيابةً عنّي إنّه نكرة. إذا أردتُ أن أتحدّث إلى أحدٍ من الاستخبارات، فسأتحدّث إلى رئيس رئيس رئيسه. لكن إذا كانوا يريدون التحدّث إليّ، فعليهم أن يحضّروا أنفسهم للإجابة عن سؤالٍ واحدٍ أوّلاً: ما هو القانون الذي يمنحهم الحقّ في تصوير سرير شخصٍ ما بالفيديو؟ إذا كانوا يستطيعون الردّ عن سؤالي هذا، فأنا مستعدّةٌ للتحدّث إلى رئيس رئيس رئيس محمودي.

بعد أن أرسلتُ تلك الرسالة - التي قرؤوها بطبيعة الحال - توقّف هذا المسار من التحقيق. فقد أدرك عناصر الاستخبارات أنّهم يستطيعون استجواب زوجي وأصدقائي وأشقّائي، لكنّهم لن يقيموا أبداً خطّاً مباشراً معي. في الأسابيع التالية، أجريت سلسلةً كاملةً من المحادثات مع أصدقاء في طهران على خطوطٍ كنتُ أعلم أنّها مراقبة. قلتُ: "هل يعتقد محمودي أنّه سينجو إذا حصل على هويةٍ جديدة وجواز سفرٍ جديد؟ لديّ صورته وقد أرسلتها إلى الإنتربول وكلّ وكالةٍ أمنيةٍ في أوروبا. لن يستطيع أن يضع قدماً

خارج إيران". كنت أعلم أنّه يعتاش على الخوف. ورغم أنّني كنت على بعد آلاف الأميال، فقد استطعتُ العثور على طرقٍ لأظهِر له أنّني لستُ خائفة.

***

في ذلك الربيع، فقدت حاجبيّ. تتويجاً لاعتقال جواد وكلّ ما فعلوه به، واعتقال أختي، ثمّ نزع ملكيّتنا أخيراً، آذاني كلّ ذلك بطرقٍ شعرت بها كلّ يوم. وفي النتيجة، شيئاً فشيئاً، بدأ شعر حاجبيّ يتساقط حتّى باتا خاليين تقريباً، فلم يبق سوى هلالين شاحبين فوق عينيّ.

لستُ مزهوّةً على الخصوص، لكنّ فقدان حاجبيّ أزعجني بقدر ما سيزعج أيّ شخصٍ آخر يفقد جزءاً أساسياً من وجهه. استخدمتُ قلماً لتلوينهما، لكنّي كنتُ كلّ صباحٍ أرى نفسي في المرآة وأشعر أنّ جزءاً منّي بات مفقوداً. وأفترض أنّه كذلك.

ماً فعلته السلطات بجواد وبزواجنا كان شيئاً لا يمكن إصلاحه. وحتى إذا تعلّمنا الوثوق ببعضنا بعضاً ثانيةً وتمكّنا من المسامحة – لستُ أدري كيف يمكن أن يتمّ ذلك إذا لم يكن بوسعنا أبداً أن نرى بعضنا بعضاً – فقد فقدنا بصورةٍ دائمةٍ ما كنّا نحظى به في السابق من طيبةٍ ونقاء. أعني النقاء لا بالمعنى الأخلاقي، بل بمعنى حقّ تملّكنا حكايتنا وتاريخنا؛ كان ما بنيناه من زواجنا رابطاً قوياً ومحبّاً صنعناه على مدى سنوات وئامنا، رابطاً عاش بعد ثورة، وبعد حرب، وفقدان مهنتي قاضيةً، والإحياء التالي لحياتي المهنية محاميةً. لقد ذهبت تلك الشراكة إلى الأبد، ويلوح في الأفق سؤال: ما الذي يمكن أن نقيمه عوضاً عنها؟ بقي جواد يتابع طلب حصوله على جواز سفر عبر مختلف السلطات، لكنّه حتّى ذلك الحين لم ينل نجاحاً كبيراً. ورغم أنّنا واصلنا التحدّث بالهاتف عدّة مرّات أسبوعياً، فإن المسافة بيننا أخذت تتّسع.

كنت أعلم أنّ الاعتراف المسجّل سوف يُبثّ يوماً ما، وأخيراً جاء ذلك اليوم. ففي حزيران، بثّه التلفزيون الحكومي ضمن نشرة الأخبار الرئيسية، في الثامنة والنصف مساءً، وهو الموعد المسائي الذي يتحلّق فيه معظم الإيرانيين حول تلفزيوناتهم. وقد أرادت السلطات الوصول إلى أكبر عددٍ من المشاهدين لتقول لهم: "انظروا وتابعوا

بأنفسكم حقيقة أبطالكم؛ انظروا كيف يتدخّل الغرب في شؤون بلدنا". كان العرض الذي ظهر فيه بارزاً، يتفرّج عليه دائماً الإيرانيون الذين يتابعون السياسة عن قرب. وما إن رآه أصدقاؤنا حتّى بدؤوا يتّصلون بي. سألني كلّ واحدٍ منهم: "هل تعلمين أنّ هذا يحدث؟"، واعتقدتُ أنّه من الأفضل ألّا أحرج جواد أكثر من ذلك.

– "نعم، أعلم. كلانا نعرف كلّ شيء".

رأت نرجس البث قبلي واتّصلت وهي تنتحب.

كرّرت مراراً وتكراراً: "لقد تعرّضنا للإذلال".

– "لا، بالطبع لم نتعرّض. من تعرّض للإذلال هي وزارة الاستخبارات فحسب. هم الذين أهينوا، لا نحن".

لم أشاهد الاعتراف. سجّله الأصدقاء من أجلي، وظهر لاحقاً على "يوتيوب". أخيراً، أرسلت لي مساعدتي رابطاً على بريدي الإلكتروني، وأدركتُ أنّ عليّ أن أراه، عاجلاً أم آجلاً.

ورغم استعدادي، كانت تلك واحدةً من أكلح ساعاتي، إذ إنّ السلطات لم تبثّه بوصفه اعترافاً مباشراً؛ فلو فعلت، لكان سلوكها غايةً في الحماقة. لكن بدلاً من ذلك، وضعوا تعليقات جواد ضمن قسم لتحليل الأخبار يهدف إلى تفحّص "الوجه الحقيقي" لأحد لاعبي "الشطرنج السياسي". سألوا: ما هو الدور الذي تلعبه شيرين عبادي؟ أظهرني القسم وأنا أتلقّى "جائزة نوبل للسلام"، لكنّ المذيع زعم أنّ نشاطاتي أشبه بنشاطات شخصية سياسية معارضة. ولأنّ المقطع أُعِدّ ليكون استعراضاً تاريخياً، أدرجوا فيه صوراً لي وقالوا إنّني "تمكّنت من لعب دورٍ في محاكم إيران بمساعدة إصلاحات" أشرف بهلوي. في النتيجة، قُدّمت ممارستي القضاء، التي اختُزلت إلى "دور"، على أنّها تمكيني على يد شقيقة الشاه؛ وضعوا صورتي متداخلةً مع صورةٍ فاتنة لأشرف بهلوي، ما أوحى أنّني ملَكية الهوى.

قالوا إنّني أضمر ضغينةً للجمهورية الإسلامية مطلوبٌ منّي ذكرها في كلّ فرصةٍ سانحة، وآنذاك ظهر جواد على الشاشة. استخدم تعابير قاسية لا يمكن أن يتلفّظ بها أبداً ليقول إنّ فقداني منصبي قاضيةً "كان أشبه بصدمةٍ أحدثت عقدةً من الجمهورية الإسلامية".

كان بوسع كلّ من يعرف جواداً الشعور بأنّه يرتجف من الداخل، ورؤية التوتّر في هيئته وارتعاش يديه المرتبك وهو يتحدّث. تنحنح كلّ بضع ثوانٍ، وتكلّم بطريقةٍ أبعد ما تكون عن الطبيعية، مكرّراً الكلمات عشوائياً كأنّه مشوّش الذهن. كان يرتدي قميصاً أبيض وبدا أنّه لم ينم.

تمثّل سرد ذلك المقطع الإخباري في حصولي على "جائزة نوبل" كجزءٍ من مؤامرةٍ كونيةٍ كبرى تهدف إلى تقويض الجمهورية الإسلامية. وكان من المفترض أن توضع وجهة النظر هذه في فم زوجي: "لماذا منحوها الجائزة؟ أرادوا أن يمنحوها مكانةً دوليةً، لكي لا تتمكن الجمهورية الإسلامية من اعتراض درب عملها. وقد أرادوا منحها أموالاً تدفعها مقابل ذلك العمل. وهكذا، استطاعت العمل ضدّ الجمهورية الإسلامية".

علّق المذيع بأنّ "جائزة نوبل قد مُنحت أيضاً لشمعون بيريز وعددٍ من الصهاينة الآخرين". وقد جعلوا جواداً يقول إنّني تولّيتُ قضية البهائيين عن طريق تواطؤٍ غامض، إذ أدافع عن الزعماء البهائيين المتّهمين، وفي المقابل، تحاول الطائفة جعلي "أكثر شهرةً على الصعيد الدولي".

لكنّ اللحظة الأكثر خسّةً تمثّلت في تخلّي المذيع عن نبرة صوته الموضوعية الكاذبة وتحوّله صراحةً إلى أسلوب صحف الفضائح، فقد قال بنبرة انتصار: "والأكثر من ذلك... أنّ زوج شيرين يتشكّى من حياته معها".

رغم سمعتي الدولية، تضمّن السيناريو قول جواد كما أتذكّر: "في منزلنا، لم تكن تستطيع الإشراف على حقوق الإنسان لأربعة أشخاص. لم يكن لديّ حتّى الحقّ في أن أكون بمزاج سيئ. كثيراً ما تشاجرت معي... ذات مرّة، كسرت نظّارتي، وفي مرّةٍ أخرى، مزّقت قميصي. كانت تهاجمني وتضربني".

تابع قائلاً: "لم نعش حياةً هانئةً معاً؛ كانت حياتنا أحادية الجانب. كان أصدقائي يتندّرون عليّ ويقولون إنّني أصبحتُ السيد عبادي، وإنّ الأمر انتهى بي ليكون لديّ زوجٌ لا زوجة".

وفي النهاية تماماً، قال: "من هذه اللحظة، أشعر بالحاجة إلى فصل دربي عن دربها".

عندما انتهى، فكّرتُ: هذا ما يفعلونه، ينتزعون منك مَن تحبّهم ويسحقونهم. نظرتُ بفضولٍ إلى التجهيزات التي أعدّوها: الأريكة الحمراء ذات الزخارف الخشبية، الستائر الساتانية البنية الفاتحة البشعة، الزهور الاصطناعية على الطاولة. هل كان من المفترض أنّ ذلك بيتنا... أو ماذا قصدوا؟ شعرتُ بألم مبهم يهدر في صدغي، وحاولت إبعاد تلك الصورة المزيفة عن غرفة الجلوس. كان لديّ مكانها ذكرياتٌ حقيقية: استقبالنا أصدقاءنا في البستان جالسين حول الطاولة القديمة المصنوعة من خشب البلّوط، ورحلتنا معاً إلى نيويورك لمراجعة طبيب الإخصاب، وكيف كنّا نتشبّث بأيدي بعضنا بعضاً في غرفة الانتظار. تناولت قرصين لمعالجة صداعي وذهبت لأتمدّد على سريري. أغلقتُ عينيّ، لكنّ النوم جافاني.

أعادوا إذاعة المقطع بعد بضعة أيّام ليراه من فاتته مشاهدته. لا أعلم بدقّة ما الذي كانوا يتوقّعونه من ذلك، لكن بدا أنّه لَم يؤدّ إلى أيّ أصداء. كان التلفزيون الحكومي قد بثّ عدداً من الاعترافات القسرية في ذلك الشهر عينه أدلى بها سجناء سياسيون آخرون. وقد شعر الإيرانيون بكرهٍ متزايد لتلك المحاكمات المسرحية، وتلك الاعترافات القسرية المتلفزة؛ وجدوا أنّها تذكّر بالاستخبارات السوفياتية أو بشمال كوريا، ولا تليق بإيران.

الفصل الثامن عشر

الربيع الذي آلَ شتاءً

في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، حدثت معجزةٌ في الشرق الأوسط. معجزةٌ بدأت في تونس ثم تنامت وانتشرت في أرجاء العالم العربي لكنّها لم تصل إيران. كان ذلك الشهر الذي انتفض فيه شعب تونس، وتمكّن في غضون أسابيع من خلع حاكمه.

أذهلتني الأخبار وبدأت آخذ لوحي الإلكتروني معي إلى السرير، أتفقّده قبل إطفاء النور ثمّ فور استيقاظي صباحاً، لأرى هل حدثت أيّ تطوّراتٍ جديدةٍ في الاضطرابات التي اجتاحت المنطقة. امتدّ الهدير بدايةً إلى مصر. ففي كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، تجمّع المصريون في ميدان التحرير بالقاهرة وبدؤوا يطالبون حسني مبارك بالتنحي. في تلك الأيام المبكرة، بدت الأحداث المتسارعة تضمّ جميع الناس، ومن بينهم الإسلاميون أنفسهم، ومعتدلةً إلى حدٍّ يثير الإعجاب، وكذلك الأفراد الذين تصدّوا لقيادتها. فقد أعلن راشد الغنّوشي، وهو زعيم الإسلاميين التونسيين الذي عاد إلى بلده بعد اثنين وعشرين عاماً، قائلاً: "أنا لست الخميني ولا طالبان!". وقد عنى بذلك أنّه لن يسعى إلى جلب الأصولية الإسلامية إلى تونس. حتّى "الإخوان المسلمون" في مصر أطلقوا على الاحتجاجات تسمية الانتفاضة القومية لشعب مصر، مسلمين ومسيحيين. راقبت جمهورية إيران الإسلامية تلك الأحداث بشيءٍ من التوتّر، ثمّ أعلنت صراحةً أنّ التحوّل في العالم العربي "يقظةٌ إسلامية" تستلهم ثورةَ إيران لعام ١٩٧٩.

بعد وقتٍ قصير، في شباط/ فبراير ٢٠١١، أتى دور معمّر القذافي في ليبيا، أحد

أقدم قادة المنطقة وأشدّهم وحشيةً. خلافاً لمبارك، تمسّك القذّافي بالسلطة بعنادٍ حتّى النهاية، مطلِقاً حملة قتلٍ لسحق من عارضوه. انتهى الأمر به مختبئاً في مجرور صرفٍ صحّي بعد ثمانية أشهر، وقُتل من مسافة قريبة.

بالنسبة إلى الإيرانيين، كانت تلك أوقاتاً عاطفيةً حافلةً بالقلق. فقد حدثت أوّل هزّةٍ حقيقيةٍ في المنطقة في إيران صيف ٢٠٠٩، بعد الانتخابات المسروقة، إذ لم يحدث أبداً قبل ذلك اليوم في حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ أن تدفّق ملايين البشر إلى عاصمة بلدٍ من بلدان المنطقة مطالبين بالتغيير. ورغم أنّ الدولة ومطالب مناصريها الفوضوية والمتضاربة أحبطت تحرك إيران وسحقته، فإن الدويّ الأوّل، الشرارة الأولى، كانت إيرانيةً. في النتيجة، كان مؤلماً للإيرانيين أن يروا الثورة والحماسة في تلك البلدان العربية المجاورة؛ إذا كان التغيير قادماً، فلماذا لا يكون قدَر إيران أيضاً؟

في التاسع من شباط/ فبراير، بعد أقلّ من شهرين من بدء ثورة تونس، تشجّع أهالي طهران وطلبوا تصريحاً بالتظاهر دعماً للانتفاضتين التونسية والمصرية. بالنسبة إلى النظام، كان ذلك وضعاً يصعب التعامل معه؛ فمن جانب، دعمت الجمهورية الإسلامية الانتفاضة العربية باسم "اليقظة الإسلامية"، لكن من جانبٍ آخر، كان النظام يعلم جيّداً أنّه إذا سمح للإيرانيين بالتعبير عن تضامنهم واستيائهم، فيمكن أن تكون العواقب وخيمةً.

دعا زعيما المعارضة اللذان قادا "الحركة الخضراء"، مهدي كرّوبي ومير حسين موسوي، إلى التظاهر؛ ورغم أنّ السلطات رفضت منح الترخيص، فإن الإيرانيين نزلوا إلى الشوارع على أيّ حال. جُرح كثيرون، واعتُقل بعضهم، وقُتل آخرون. بعد ستّة أيّام، عاد الناس إلى الشوارع فسحقتهم الشرطة مرّةً أخرى. في شيراز، رمت قوّات الأمن طالباً من قمّة برجٍ فقتلته من الفور، كما اعتُقل عشرات الأشخاص.

مع مواصلة الطلّاب احتجاجاتهم في جامعات البلاد كلّها، أُلغيت الدروس وشرعت الشرطة في اعتقالهم. أمّا الناشطون الذين كانوا محتجزين أصلاً، فواجهوا تقييدات أكثر صرامةً وشروطاً متدهورة. أُغلقت أكبر مدن إيران، ولاسيما طهران، إغلاقاً كاملاً. اصطفّت قوّات الشرطة بمعدات مكافحة الشغب السودِ في الميادين الرئيسية والحدائق العامة، كما ذرعت مواكب الشرطة الطرق السريعة. لم تكن الدولة لتجازف؛ لم تكن لتسمح للإيرانيين بالسعي إلى الحصول على الحرّيات التي احتشد من أجلها التونسيون

والمصريون. وتحرّكت السلطات لاعتقال موسوي وكرّوبي، زعيمي المعارضة، مقرّةً بذلك ضمنياً أنّ الدولة تخاف بما يكفي من احتمال التحدّيات القائمة إلى درجة اعتقال المرشّحَين الرئيسيين في آخر انتخاباتٍ حدثت في البلد. لم تقرّ أيّ مؤسّسةٍ بالمسؤولية عن تلك الاعتقالات، لكنّ بعض القادة في "الحرس الثوري" الإيراني ووزارة الاستخبارات أوحوا في المقابلات أنّ كلّ شيءٍ تمّ بأمرٍ شخصيٍّ من المرشد الأعلى.

في السجن، لم يضمن وضع موسوي وكرّوبي بوصفهما مسؤولين رفيعين سابقين لهما معاملةً لائقة، فقد رفضت السلطات منحهما الحقّ في زياراتٍ منتظمةٍ من العائلة واحتجزتهما في شقّتين سرّيتين في موقعين غير معروفين. ورفضت السماح لهما بالوصول إلى الأبواب الخارجية وبالحصول على كمّياتٍ مناسبةٍ من الفواكه والخضار في وجباتهما. سرعان ما أصيب كلاهما بالمرض، لكن حتّى في المستشفى، مكث رجال الأمن في غرفتيهما ليلاً نهاراً. في البداية، بقيت زوجتا الرجلين محتجزتين معهما، لكن بعد بضعة أشهر، أطلقت السلطات سراح زوجة كرّوبي. قيل أنّه يفضّل ذلك، لأنّه رجل دينٍ ومسلمٌ تقليدي وشعر بالغبن لأنّ عناصر الأمن كثيراً ما كانوا يقتحمون الغرفة من دون سابق إنذارٍ ولا يسمحون لزوجته بإغلاق باب الحمّام أثناء استحمامها.



***

أطلقت وسائل الإعلام الغربية على الانتفاضات في المنطقة تسمية "الربيع العربي". لست أعلم من الذي صاغ تلك العبارة، لكنّها كانت غير صحيحة تماماً. لم يكن هنالك ربيع. ذاكرة الناس ضعيفةٌ جدّاً، لأنّ كلّ من عرف الشرق الأوسط ولو قليلاً سيفهم أنّ رحيل الدكتاتور لا يعني بالضرورة نهاية الدكتاتورية. هل نسي الجميع إيران في ١٩٧٩ والانتفاضة التي وصفها المؤرّخون بأنّها آخر ثورةٍ عظيمةٍ في القرن العشرين؟ كم كان سهلاً استبدال دكتاتورٍ بآخر يرتدي عباءاتٍ أيديولوجيةً مغايرة. في لقاءاتي مع أصدقاء عربٍ كانوا ينظرون بتفاؤلٍ شديدٍ إلى آفاق التغيير، لم أتمنَّ أن أكون الإيرانية المتشائمة. لكنّني وجدتُ أنّ صعود الإسلاميين الذين سرعان ما ظهروا من الظلال سعياً وراء السلطة أمرٌ مقلقٌ للغاية.

في كلٍّ من مصر وتونس، تمكّن الإسلاميون من السيطرة عبر الانتخابات. وأوّل ما فعلوه بعد الانتصار إخماد الحركات النسوية في البلاد، وذلك عبر إقرار قوانين جديدة أُجيزت باسم الشريعة. فاقمت تلك القوانين التفرقة بين الجنسين الموجودة أصلاً، كما حدّت حرّية التعبير، حتى لا يجرؤ المواطنون على التعبير عن استيائهم منهم. لقد ساوى الحكّام الجدد كلّ انتقادٍ سياسيٍّ بانتقادٍ للإسلام، ووصموا منتقديهم بأنّهم "كفار".

تنامى مناخ التطرّف في تونس إلى درجة أن هاجمت حشودٌ من الغوغاء وألقت قنابل حارقة، في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، على مقرّ محطّةٍ تلفزيونية بثّت فيلم "بيرسيبوليس"، وهو فيلم تحريكٍ يستند إلى روايةٍ غرافيكية كتبتها مرجان ساترابي وتوثّق بلوغها سنّ الرشد أثناء الثورة الإيرانية. وفي حين أنّه لم تكن للفيلم علاقة بتونس، فقد أظهر بالفعل استياء الشباب الإيرانيين الذين فقدوا حرّياتهم الثقافية والاجتماعية مع صعود قادة البلاد الإسلاميين الجدد. وقد احتجّ السلفيون على مشهدٍ في الرواية تُظهر فيه ساترابي الله على هيئة إنسان. على السطح، كان الإسلاميون ساخطين أشدّ السخط بهذا الانتهاك المتصوّر: يتمسّك الإسلام المتزمّت والمتشدّد بتحريم تصوير الله أو النبيّ، أو في الواقع، أيّ بشرٍ أو حيوان. لكن لعلّ الأكثر أهمّيةً أنّ الفيلم حمل رسالةً قويّةً عن مكامن الضعف لدى العلماني وسط ثورةٍ تتزايد سمَتُها المحافِظة، والسرعة التي تمكّن فيها الإسلاميون الموجودون في السلطة من إغلاق الفضاء الذي كان يعيش فيه أهالي الشرق الأوسط الأكثر ليبراليةً أو علمانيةً. بعد أن هاجم إمام مسجد وسط تونس الفيلم في خطبته، احتجّ آلاف التونسيين في الشوارع وأضرموا النار في مكاتب شبكة التلفزيون، كما أنّ السلطات لاحقت قضائياً صاحب المحطة التلفزيونية.

في مصر أيضاً، أسفرت الانتخابات الرئاسية عن تولّي إسلاميٍّ سرعان ما أدّى برنامج تحكّمه بالسلطة إلى تخوّفٍ كبير. فقد سعى محمد مرسي، مرشّح "الإخوان المسلمون"، إلى إعادة صياغة القوانين المصرية الوطنية، فحدّ العملية الديموقراطية، فيما استرضى الولايات المتّحدة، وهي مصدرٌ رئيسيٌّ للمساعدات الخارجية التي تتلقّاها مصر. عندما انتفض الشعب السوري ضدّ بشّار الأسد، أعلن مرسي دعمه القويّ للمعارضة، وزجر إيران التي كانت تتوق إلى إعادة بناء الروابط السياسية مع مصر بعد أن قُطعت في أعقاب ثورة ١٩٧٩. أمّا بالنسبة إلى المصريين، فتبيّن أنّ عاماً

من حكم مرسي الوجيز كان كارثيّاً، إذ رغم أنّه وعد بحكومة "لكلّ المصريين"، أخذ يعزّز حزب "الإخوان" ومنح نفسه سلطاتٍ قانونيةً واسعة النطاق، وحاول الإسراع في صياغة مشروع دستورٍ عارضه الليبراليون وكثيرون من المعتدلين والمسيحيون الأقباط المصريون. أمّا بالنسبة إلى حقوق النساء، فأظهر مرسي و"الإخوان المسلمون" نياتهم بسرعةٍ كبيرة. إذ رفضوا إعلاناً من الأمم المتحدة يدين العنف ضدّ المرأة وقالوا صراحةً إنّه يجب منع النساء من رفع شكاوى ضد أزواجهنّ بسبب الاغتصاب، وأضافوا أنّه يجب أن تكون للزوج "وصايةٌ" على زوجته.

لقد أثارت تلك التحرّكات، ولاسيما مشروع الدستور، غضب المصريين إلى درجة أنّهم عادوا إلى ميدان التحرير للاحتجاج، ما أدّى إلى أيّام من الشغب والمظاهرات الجماهيرية الكبيرة انتهت بمواجهات؛ وفي نهاية المطافِ، عزل الجيش المصري مرسي من السلطة. ثمة لحظةٌ قبع فيها كلٌّ من رئيس مصر قبل الثورة حسني مبارك ورئيسها بعد الثورة محمد مرسي في السجن، يراقبان سخرية التاريخ في بلدهما. طلب الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الاتحاد الأوروبي من الجيش المصري إطلاق سراح مرسي، وشجب كثيرون من المراقبين في الغرب إقصاءه بوصفه انقلاباً عسكرياً.

لكن، بصفتي إيرانيةً عاشت تاريخاً مشابهاً، فهمتُ بحميميةٍ النبض الذي أدّى إلى المظاهرات المضادّة لمرسي وتعاطفت معها. ما الذي يجب على مجتمعٍ أن يفعله عندما يُنتخَب قائدٌ ما عبر سيرورةٍ ديموقراطيةٍ ثمّ يسعى إلى قلب الأسس القانونيةَ التي تستند إلها الدولة والدستور وجمهورٍ الناخبين الذي صوّت له ليتولّى السلطة؟ هل تستطيع السماح لزعيم انتُخب ديموقراطياً أن يحطّم ويقلب بصورةٍ أساسية المبادئ التي كانت وراء تولّيه السلطّة أصلاً؟ ثمة كثيرون من المصريين الذين لم ينظروا إلى إقصاء مرسي بوصفه انقلاباً على الديموقراطية، بل تحركاً مؤسفاً اقتضته الضرورة لحمايتها.

بالنسبة إليّ، كان ما حدث أشبه بتكرارٍ حرفيٍّ لثورة إيران، وشعرت بالراحة لأنّ مصر قد تجنّبت إلى حدٍّ ما مصير إيران. في تلك الأيام الأولى من انتفاضة مصر، في الأيام الأولى من رئاسة مرسي، شعرتُ على الدوام بالقلق الشديد وأنا أتحدّث إلى أصدقاء عربٍ كانوا مصرّين على أنّه ليس بوسع أحدٍ اختطاف مُثُل ثورتهم وأنّ مرسي لن يجروْ على أن ينتزع من المرأة المصرية حقوقها المكتسبة. أردت أن أقول لهم:

"انظروا إليّ! لقد ساندتُ ثورةً انتهى بها الأمر بأن طردتني من منصبي القضائي. مشيتُ في الشوارع وهتفتُ للحرّية وساعدتُ تمرّداً استولى عليه الإسلاميون، ما أدّى إلى انهيار مساري المهني وانهيار حقوق النساء بالكامل". كم كان وقتاً مريراً ومفزعاً بالنسبة إليّ، أن أشاهد كلّ ذلك التفتّح في المنطقة وأسمع استنكار الليبراليين الغربيين الذي شعروا أنّه "من غير الديموقراطي" أن يوقف المصريون مرسي و"الإخوان المسلمون" عن الاستيلاء على مصر.

هكذا، رغم كلّ آمال ووعود تلك اللحظات، لم تفضِ اضطرابات ٢٠١١ إلى أيّ حال من أحوال الربيع للعالم العربي. وفي إيران، لم يقتصر الأمر على غياب أيّ إشارةٍ إلى أيّ ربيع؛ فقد كان المواطنون يعيشون شتاءً دائماً. ومع سجن زعيمي المعارضة الرئيسيين موسوي وكرّوبي، خاب رجاء معظم الإيرانيين الذين تمسّكوا بأمل أن يصلح النظام في نهاية المطاف نفسه من الداخل مع مرور الزمن. وكان من المثير للقلق، قرابة الوقت عينه، أنّ القوى الأكثر تقهقراً التي تدعو إلى تغيير النظام في إيران اكتسبت شعبيةً في الغرب، إذ بدأت منظمة "مجاهدي خلق"، التي ظهرت قبل ثورة ١٩٧٩ الإيرانية لكنّها تحوّلت مع الزمن إلى مجموعة عصبويةٍ عنيفة، تلفت انتباه أعضاء الكونغرس الأميركي وبعض المسؤولين السابقين وتحظى بدعمهم. لقد أشارت واشنطن لوقتٍ طويلٍ إلى "مجاهدي خلق" بوصفها مجموعةً إرهابية، لكن في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢، انتصرت المجموعة؛ فقد حذفتها وزارة الخارجية من قائمتها الخاصّة بالمنظمات الإرهابية. ينظر الإيرانيون في أنحاء العالم كافّة إلى المجموعة بازدراء، وإن كان هنالك أمرٌ يتوافق عليه الإيرانيون من الميول السياسية شتّى، فهو هذا الازدراء، لأنّ أعضاء منظمة "مجاهدي خلق" انضمّوا إلى قوّات صدّام حسين أثناء الحرب الإيرانية - العراقية وقاتلوا أهل بلدهم. في النتيجة، كان صادماً ومزعجاً بصورةٍ خاصّة للإيرانيين أن يروا التيار الأساسي من السياسيين الأميركيين يتقرّبون إلى "مجاهدي خلق"، حتّى إن لم يكن لهذا التقرّب من هدفٍ سوى إزعاج الجمهورية الإسلامية.

في الوقت عينه تقريباً، تنامى تعاطفٌ ملموس مع رضا بهلوي، الابن البكر لآخر شاه لإيران، الذي رأى فيه أنصار النظام الملَكي ملك البلاد الشرعي. طوال سنوات، نشطَ بهلوي سياسياً من مقرّه في واشنطن العاصمة رغم أنّه لم يبدُ زعيماً طبيعياً لحركة معارضةٍ

ولا كان الإيرانيون مهتمّين بإعادة الملَكية. لكن في وقت بدا فيه الوضع السياسي في إيران شديد الكلوح، وشعر الإيرانيون على نحوٍ متزايد بأنَّ المرشد الأعلى لا يرغب في أيّ تراجعٍ على الإطلاق، بدا رضا بهلوي الشخصية التي يمكن أن يلتفّوا حولها بشيءٍ من الأملٍ والدعم.

***

في نيسان/ أبريل ٢٠١١، رمى زوج إحدى أقرب صديقاتي، مهرانكيز كار، بنفسه من شقّته في طهران. كانت مهرانكيز محاميةً مثلي، وكرّست السنوات التي أعقبت الثورة للكتابة عن القانون، وعن التفرقة القانونية. كانت صداقتنا عائليةً – راقبتُ ابنتيها تكبران مع ابنتيّ – ومثلي، أمضت مهرانكيز وقتاً في سجن إيفين. كانت جريمتها حضور مؤتمرٍ في برلين أثناء رئاسة محمد خاتمي، وسُجنت بسبب ذلك لمدّة خمسين يوماً.

بعد حينٍ من إطلاق سراحها، شُخّص لديها سرطانٌ في الثدي. سافرت إلى الخارج للمعالجة، وبينما كانت خارج إيران، اعتقلت السلطات زوجها سياماك بورزاند مرّات عدّةً وأرغمته على أن يعترف على التلفزيون بأمورٍ لم يكن يؤمن بها وبجرائم لم يرتكبها. ومثلما حدث مع جواد، لم يوفّر له اعترافه في نهاية المطاف التحرّر من العذاب.

مرِض سياماك في السجن، فوافقت السلطات في نهاية المطاف على أن يكمل حكمه ضمن نظام الإقامة الجبرية. مضت شهورٌ ثمّ خارت قواه في غياهب سجنه – منزله وقد بات عاجزاً عن رؤية زوجته التي لم تعد قادرةً على العودة إلى إيران من دون أن تخشى على سلامتها، وغير قادرٍ على رؤية ابنتيه. تفاقم اكتئابه حتى أتت ليلةٌ رمى فيها نفسه من شقّته ومات من الفور. في الليلة التي أعقبت موته، شاهدت ابنته ليلي التي عرفتها منذ كانت صغيرةً تربط شعرها على شكل ذيل حصانٍ تتحدّث عن والدها على التلفزيون. كانت عيناها متورّمتين بسبب بكائها وصوتها مبحوحاً. قالت: "لقد اختار والدي الموت بشجاعة، وهو موتٌ يفضح الظلم الذي تعرّض له".

لقد دفعني نضج ليلي وألمها والأسى المرتسم على وجهها إلى البكاء. جلستُ على أريكتي وأنا أفكّر في العائلات، عائلتي والعائلات الأخرى، التي مزّقتها الجمهورية

الإسلامية وتعاملت معها بفظاظة. لقد راقبتْ ليلي منذ طفولتها والديها يدخلان السجن ويخرجان منه، وغُلّفت مراهقتها بهالةٍ من القلق الذي تسبّب فيه مسؤولو الأمن. فكّرتُ في ابنتيّ وكيف سرّع المسار الّذي اخترناه لهما - الوالدين - في انتقالهما إلى عالم البالغين وفرض عليهما ضرباً من ضروب الخشية والقلق الذي ينبغي ألّا يحمل أعباءه إلّا البالغون. في ظلال غرفة جلوسي، راقبت أضواء المدينة تومض من بعيد، وتخيّلتُ مدى لمعان سماء الليل لو ظهرت كلّ ضحيّةٍ من ضحايا الجمهورية الإسلامية على هيئة نجمٍ منفصل.

***

كان يوماً غائماً من أيام شباط/ فبراير، أدركتُ أنّه يوم عيد الفالنتاين وأنا أرى هذا المقدار الوافر من الشوكولا والأزهار في واجهات المتاجر أثناء تجوّلي في كمبردج. كنت أتحرّك ببطء مأخوذةً بالحصى الكبيرة والآجر الأحمر القديم في مباني الجامعة، وأتفرّج على ممارسي رياضة الجري يمرّون بسرعةٍ وهم يرتدون قفّازاتٍ وقبّعات، فيما يمشي الطلّاب في زمرٍ صغيرة ويضحكون. كنتُ أفكّر في جوادٍ. فرغم أنّ شعوري بالمرارة لما حدث لم يغادرني، فقد اشتقنا إليه، أنا والبنتان، ولاسيما عندما نكون معاً. كانت ابنتي نيغار وزوجها بيهنود قد انتقلا إلى بوسطن قبل بضعة شهورٍ لمتابعة زمالات ما بعد الدكتوراه في "معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا" وهارفرد على التوالي. كنت قد أتيتُ لزيارتهما لأنّ نيغار كانت على وشك أن تضع مولوداً، وباتت إحدى أعزّ أمنياتي في حياتي، بصفتي راشدة، وشيكة التحقّق أخيراً: أمنية أن أحمل بين ذراعيّ حفيدي أو حفيدتي.

طوال أسابيع، كان جواد يلاحق موضوع جواز سفره كي يتمكّن من حضور الولادة. لكن في كلّ جولة، كان محمودي في الانتظار ويجد سبلاً لإعاقته. رُفض طلبه للحصول على جواز سفرٍ جديد ليحلّ محلّ جواز السفر المزيّف والمخرّب الذي أُعيد إليه بعد خروجه من السجن.

في مكتب الجوازات، حصل جواد على رقمٍ مرجعي يستطيع بفضله متابعة قضيته،

وقادته المتابعة إلى المحكمة التي فرضت حظراً على حريّته في التنقّل. هناك، علم بأنّ اسمه مدرجٌ في القضية التي رُفعت ضدّي بتهمة "التآمر على الأمن القومي".

قال لي في أحد الاتصالات الليلية: "أنا مدرجٌ بوصفي متعاوناً معك. لقد قرأ لي القاضي من الوثيقة التي لديه؛ وتقول الوثيقة إنّ السماح لي بمغادرة البلاد لن يكون في مصلحة الأمن".

أخبر القاضي، الذي أصدر الأمر، جواداً صراحةً بأنّه ما دام لم محمودي يسحب التقييد، فلا شيء يمكن فعله لمنحه الحقّ في السفر. ومع اقتراب موعد ولادة نيغار، بات جواد يائساً. كان لا يزال يرى محمودي بانتظام لإجراء جلسات تحقيق مرّةً أو مرّتين في الشهر. وأخيراً، بات محمودي يجعله ينتظر واقفاً لساعات في ممرٍّ أو غرفة انتظار، ثمّ يقال له في نهاية النهار أنّ عليه العودة في اليوم التالي، وأنّ محمودي انشغل كثيراً فلم يتمكّن من مقابلته.

قلتُ لجواد: "هم يفعلون ذلك – هي لعبتهم – ليحاولوا إيذاءك وإحباطك نفسياً". أردتُ تسكين روعه، لكن بيني وبين نفسي، لم أفهم ما الذي يريدونه منه. لقد صوّر اعترافاً وكانوا يعرفون حقّ المعرفة أنّه تحت رحمتهم تماماً. لذلك، ما هي اللعبة الآن؟

ذات عصر، طلب جواد من محمودي مباشرةً أن يرفع عنه حظر السفر.

قال: "ابنتي الكبرى ستضع أوّل مولود لها، وأرغب في أن أكون هناك. ليس لديها عائلة في أميركا، وهي تسألني كلّما تحدّثنا هل أستطيع الذهاب".

حكّ محمودي لحيته الخفيفة وعيناه تومضان.

– "لماذا لا تَخرس زوجتك؟".

– "إنها لا تستمع إليّ. مثلما تعلم جيّداً".

– "يا رجل، لماذا تريد زوجةً لا تستمع إليك؟ لو كانت تحبّك لصمتت كرمى لك على الأقل. هي تعلم تماماً أنّها لن تتمكّن من الإطاحة بهذا النظام وأنّه ما من شيء سيتغيّر هنا. لكنّها تصرّ على المواصلة، حتّى وهي تعلم بأنّ صمتها سيحلّ مشكلاتك كلّها".

لم يردّ جواد. وفي نهاية المطاف، لم يتمكّن من مغادرة البلد.

لذلك، كنت بمفردي مع نيغار في بوسطن، وفي المساء الذي وصلتنا فيه أخبارٌ من جواد بأنّه لن يحصل على إذنٍ بالسفر، ساعدتها وهي تلفّ طفلها رادين بملاءةٍ مشغولةٍ

من قطع ملونةٍ من الصوف الناعم على هيئة دبٍّ وموضوعةٍ قربه في مهده، وصوّرت فيلماً قصيراً لترسله إلى والدها. بقيت مع نيغار نحو شهرين. في أحيان كثيرة، كنت أحمل رادين نهاراً وأتمشّى في غرفة الجلوس، كي تتمكّن نيغار من استدراك نقص نومها. غالباً ما كانت الشقّة ساكنةً أثناء النهار، إذ تكون نيغار نائمةً ورادين يتنفّس بهدوءٍ بين ذراعيّ. كانت رائحة تنفّسه حلوةً، كالحليب.

***

صفق محمودي باب غرفة التحقيق بقوّةٍ بلغ من شدّتها أن انسكب الشاي من الكوب الموضوع على طاولته. كانت الغرفة على ما هي عليه دائماً: جدرانٌ بيض مقفرة تبدو رماديةً في ضوء النيون، وكرسيّان خشبيان، والسجّادة البنّية المبقّعة الأشبه بسجّادة غرفة صفّ. لكن على الطاولة، كما لاحظ جواد، كان عدد المجلّدات يفوق المعتاد. جعله ذلك الأمر يتفاءل.

***

نوروز، أوّل أيام الربيع وبداية السنة الفارسية، كان يقترب، وعاد جواد ثانيةً إلى محمودي سعياً للحصول على إذنٍ بالسفر كي يتمكّن من الالتحاق ببقية أفراد العائلة في بوسطن. كنّا، أنا وابنتي نرجس، ذاهبتين من لندن لزيارة نيغار، ورغم أنّنا لم نطلب من جواد أن يأتي – بدا قاسياً أن ندعوه باستمرار مع علمنا بأنّه عاجزٌ عن السفر – فإنه عندما سمع بخططنا، قرّر أن يحاول مرّةً أخرى رفع حظر السفر المفروض عليه. هذه المرّة، كان قد غيّر تكتيكه. فقد كان لشقيق أحد الأصدقاء موقعٌ في وزارة الاستخبارات، فوجّه طلباً مباشراً لمحمودي نيابةً عن جواد.

قال محمودي وهو ينقر بقلمٍ على المجلّدات: "حسناً، ها نحن ذا. فلنعد إلى السؤال عينه".

انتظر جواد وهو يضمّ يديه في حضنه. بدا له أنّ إظهار الهدوء هو الطريقة الأمثل

لتجنّب استعداء المحقّق. رفع محمودي القلم باتجاه النور وتفحّصه.

– "سوف أسمح لك بالذهاب هذه المرّة فحسب. لكن عليك أن تعود بسرعة، في غضون أقلّ من شهر. وعندما تعود، تأتي إلى هنا وتوقّع على إفادةٍ بأنّك لم تقل شيئاً ضدّ الجمهورية الإسلامية عندما كنت في الخارج".

– "بطبيعة الحال، وهل أستطيع فقط القول...".

فقاطعه محمودي قائلاً: "لم أنهِ كلامي. ستترك سند شقّتك كضمانةٍ إضافية، وإذا رأينا أمراً لا يعجبنا، تصبح الشقّة لنا. كذلك، عليك أن تحمل هذا القلمَ معك في كلّ الأوقات. إنّه قلم حبرٍ فيه نظام تحديد المواقع، وبذلك سنكون قادرين على مراقبتك كلّ لحظةٍ ومعرفة إلى أين تذهب".

رفع القَلم ثانيةً، القلم عينه الذي كان يعبث به منذ دخل الغرفة، وأداره بين أصابعه. كانت الشقّة التي نمتلكها في يوسف أباد، بيتنا، الملكية الوحيدة التي لم تصادر وتعرض للبيع لتسديد غرامات الضريبة. وكان محمودي يعلم بأنّها الضمانة الوحيدة المتبقّية لنا، مالياً وعاطفياً في آنٍ معاً.

شكره جواد وغادر بسرعة، قبل أن يغيّر محمودي رأيه أو يفكّر في أمرٍ آخر لتعقيد الأمور. لكن ما إن وصل جواد إلى البيت، حتّى اتصل بصديقه وسأله هل يستطيع أخوه، الموظف في وزارة الاستخبارات، التوسّط لدى محمودي للتراجع عن موضوع احتفاظه بقلم التعقّب. في نهاية المطاف، وافق محمودي، لكنّه رغم ذلك أبقى على مسألة الشقّة كضمانٍ حتى تصادَر في حال لم يعد جواد في غضون شهر.

***

أبناؤكم يبقون أبناءكم عندما يصبحون بالغين. عندما اجتمعت مع جواد أخيراً في بوسطن في آذار/ مارس ذاك، بعد نحو ثلاث سنوات، كنت متنبّهةً بعمقٍ إلى مراقبة ابنتينا لنا بقلق. كان نوروز، أهمّ عطلة بالنسبة إلينا – الإيرانيين – وكانت نيغار قد رُزقت بطفلٍ جديد. لكن في اليوم الأوّل الذي رأيتُ فيها جواداً، واصلتُ الاندفاع إلى المطبخ لأحضّر الشاي، أو الحمّام، لأتمالك نفسي. أبقيت حفيدي لساعاتٍ ذلك

النهار وأنا أهدهده وأتظاهر بالهدوء.

لم يكن زوجي هو الموجود هناك في غرفة الجلوس، بل مجرّد هيكلٍ له: رجل منكسر. بدا أكبر من عمره بعشر سنوات، وقد ازدادت التجاعيد في وجهه، وغمرت ملامحه مرارةٌ لم تختفِ أبداً. كان في الماضي رجلاً ساحراً، ذا ابتسامة عريضة، وكثيراً ما كانت عيناه تتألّقان للدعابات والتعليقات الجانبية الطريفة التي تأتيه عفو الخاطر. دوما قدّرتُ لديه تلك الميزة: الطريقة التي يجعل فيها غرفةً تمتلئ حيويةً وتجذب الناس إليه. لكنّه الآن بات يجلس لساعاتٍ في زاويةٍ من دون أن ينبس ببنت شفة. وحتّى حول مائدة العشاء، عندما كنّا جميعاً نضحك أو نتذكّر أمراً ما، يبدو شارد الذهن، ذاهلاً، كأنّ جزءاً منه موجودٌ في مكانٍ آخر. كان مهذّباً معي، لكن أبرد ممّا مضى، وكنت أشعر بالبنتين تراقبان وتلاحظان. كما شعرتُ بمسافة شاسعة تفصل بيننا. قبل أن يصل، باتت مكالماتنا الهاتفية أقصر زمناً وأشدّ برودةً. بدا أنّه لم يعد بيننا ما هو مشترك أو ما نتحدّث بشأنه.

في وقتٍ متأخّرٍ من أحد الأيام، خرجنا لنتمشّى معاً ذهاباً وإياباً في شوارع ضاحية بوسطن حيث تسكن نيغار. كانت الأشجار لا تزال عاريةً ونور العصر يخبو. توقّف جواد قرب حديقة.

سألني: "ألم تقولي دائماً إنّ حقوق الإنسان تبدأ في عائلة المرء؟ عندما كنتِ تلاحظين أنّ واحدةً من زميلاتك لم تكن تهتمّ بما يكفي بشريكها أو أطفالها، ألم تكوني تخبريها دائماً أنّ العائلة تأتي دائماً أوّلاً؟ أريد فحسب أن أعرف لماذا لم تكوني مستعدّةً لالتزام ما تعظين".

كانت هنالك بعض المقاعد في الحديقة، فجلسنا رغم الجوّ البارد.

قال: "لقد مضى أكثر من خمسة وعشرين عاماً منذ بدأت عملك في مجال حقوق الإنسان. هل حدث أيّ أمرٍ إيجابي طوال هذا الوقت؟ هل أنجزتِ أيّ شيء؟ إن كنتِ قد ساعدتِ في إطلاق سراح عشرة سجناء، فقد حلّ محلّهم من الفور عشرون غيرهم. هل جلبتِ الحرّية إلى إيران؟".

تجمّد الدم في عروقي وهو يتحدّث. لم أقاطعه بل بقيت جالسةً على المقعد وأنا أستمع إليه.

تابع قائلاً: "لو كنتِ منصفةً لاعترفتِ أنّ جهودك كافّة كانت من دون جدوى. وكلّ ما نجحتِ في فعله هو جلب البؤس إلى نفسك وعائلتك".

لم أعلم ما أردّ به عليه. كان بوسعي أن أرى بوضوح مدى تعبه وكم طفح به الكيل، وكيف حوّل اضطهاد محمودي له ومطاردة عناصر الاستخبارات حياته سواداً. كان يتوق إلى السلام والهدوء، ولم ألُمْه على ذلك لحظةً واحدة. لكنّني كنت في حدود الخامسة والستّين من العمر، ولم يكن بمقدوري بهذه البساطة تغيير أفكاري وقيمي أو طريقة عيشي. لم يكن بوسعي التخلّي عن كلّ شيءٍ عملتُ من أجله معظم حياتي، أو التخلّي عن زملائي القابعين في السجن. لم أكن أستطيع الجلوس في زاويةٍ بعيدةٍ من العالم والتوقّف عن أن أكون ما أنا عليه. شعرت بالدوار والتخلخل وأنا أجري هذه المحادثة بيني وبين زوجي، لما يقارب أربعين عاماً، في حديقةٍ في بوسطن. فركتُ يديّ لأدفئهما وراقبت شاحنة قمامة تتوقّف مقابل صفٍّ من البيوت.

قلتُ له ببطء: "أنا لا أريد أن أقول إنّه ليست لديّ أيّ إجابة. لكن بالنسبة إليّ، كلّ ما أستطيع قوله أنّ شيئاً لن يتغيّر".

نظر إليّ مطوّلاً. لن أنسى أبداً طوال حياتي ذلك اليوم الربيعي الذي كان لا يزال بارداً وصقيعياً كأيّام الشتاء. في ذلك اليوم، تدفّق داخلي ينبوعٌ من الشعور بالذنب، وأدركت من فوري أنّني سأحمله إلى الأبد. حتّى ذلك اليوم، لم أكن قد فعلتُ شيئاً يدفعني إلى الشعور بالذنب. فكلّ شيءٍ حتّى تلك اللحظة كان مشتركاً بيننا: عملي وتأثيره في حياتنا كان أمراً ارتقى ببطءٍ، وحتّى أثناء أسوأ الأوقات، وقف جواد إلى جانبي. وعندما جاء الرعاع ليهاجموا المبنى الذي نسكنه، كان هو من نزل الدرج ووقف أمام مثيري الشغب وتحدّى الشرطة لحمايتنا. لم يعتنق دائماً مُثلي كلّها، لكنّه بقي راسخاً. كان واضحاً على الدوام أنّ الشعور بالذنب واللوم يقع على عاتق الحكومة، وأنّني لستُ مصدر الأذى لنا.

بدا كأنّ كلّ هذا التفهّم قد بات جزءاً من الماضي في تلك اللحظة؛ كلّ ما كان يهمّ هو الأذى المحفور على وجه زوجي المحطّم. ها أنا أضيف هذا الألم، نهاية زواجنا، إلى آلامي وأحزاني كلّها. كنت مجروحةً بعمق، لكنّني علمتُ أنّنا إن بقينا وقتاً أطول معاً، فسوف تضطهد السلطات جواداً إلى الأبد. ورغم أنّني كنتُ أستطيع أن أثير

شجاراً، فقد فهمتُ أنّ نهاية زواجنا هي السبيل الوحيد الذي أستطيع عبره حمايته.

***

بقي جواد في بوسطن معنا لثلاثة أسابيع، ثمّ ذهب إلى كندا لزيارة أخته. عاد إلى إيران قبل نهاية الشهر المحدّد، حتى يستطيع الاحتفاظ بالملكية الوحيدة التي تبقّت له في العالم ويستعيد سند ملكيته.

أمّا أنا، فعُدتُ إلى أوروبا، وقرّرتُ توسيع نشاطاتي. أردتُ تأسيس وتسجيل منظّمةٍ غير ربحيةٍ تفيد كملاذٍ ومركزٍ لكلّ عملي المتنوّع في مجال حقوق الإنسان. وبعد استشارة بضعة محامين، اخترتُ لندن قاعدةً لي، وفي حدود أواخر ٢٠١٣، سجلّتُ مركز "داعمي حقوق الإنسان". عندما ساعدتُ في تأسيس هذا المركز، أردتُ تركيز عمله بصورةٍ ضيّقة على إيران والحقّ في الدفاع قانونياً عن المتّهمين بجرائم الرأي. كان المحامون الإيرانيون الذين عملوا من دون كللٍ أو مللٍ لتمثيل السجناء السياسيين عُرضةً للخطر بصورةٍ استثنائية، إذ تراقبهم السلطات عن كثبٍ وتسجن عشراتٍ منهم وتروّع أقاربهم. وبضغطٍ من وزارة الاستخبارات، لم تأبه نقابة المحامين الإيرانية للدفاع عن أعضائها الملاحقين على هذا النحو. في النتيجة، وبُعيد تأسيس تلك الشبكة الجديدة، كرّستُ اهتمامنا للدفاع عن أولئك المحامين وإبلاغ الأمم المتّحدة والاتحاد الدولي للمحامين بالمتاعب التي يواجهونها.

مع الزمن، وبالعمل مع عددٍ من المحامين الذين غادروا إيران بعد احتجاجات ٢٠٠٩، شكّلنا شبكةً تتّسم بالحيوية، وتصل بين المحامين داخل البلاد وخارجها. تعاونّا قدر المستطاع في القضايا المتعلّقة بحقوق الإنسان وأقمنا ورشات تدريبية ونشرنا مقالاتٍ قانونية. كان هذا النوع من التواصل يرفع معنويات المحامين المرغمين على المنفى والمحامين العاملين داخل إيران على حدٍّ سواء ويحفّزهم.

عبر هذا كلّه، لم يمنعني عملي من البقاء على تواصلٍ مع جواد. لكن كلّما تحدّثنا، وجدتُه أكثر برودةً وبُعداً من المرّة السابقة. دارت معظم محادثاتنا حول ابنتينا: عملهما وعائلة نيغار الجديدة ودراسة نرجس. لم يعد لدينا شيءٌ آخر لنتحدّث عنه.

بعد ذلك، أخبرني جواد ذات يوم أنّه يريد الانفصال. فلربّما يتمكّن إذا انفصلنا من التخلّص أخيراً من محمودي، وربمًا يريد أيضاً الزواج ثانيةً. هل كنتُ أتوقّع ذلك؟ إذا كنتُ صادقةً فسأقول إنّني لا أدري حقّاً. كنتُ أعلم بأنّ له الحقّ كلّه في الاستمتاع بحياةٍ طبيعية بدلاً من الحياة التي يكابدها منذ أربع سنواتٍ خلت. أخبرته أنّني أنا أيضاً موافقة وقرّرنا أنّ عليّ منحه توكيلاً رسمياً للذهاب إلى المحكمة ومتابعة إجراءات الطلاق القانونية. بطبيعة الحال، وفي ظلّ القانون الإيراني، لم يكن يحتاج موافقتي ليطلّقني. لكنّ موافقتي الرسمية ستجعل الأمور أسهل بكثير.

***

ثمة جزءٌ من كونك منفيّاً، متنقّلاً، هو أنّ أشدّ اللحظات دلالةً في حياتك تعبر في أماكن ليس لك فيها ذكرياتٌ ولا ماضٍ. ففي يوم صيفيٍّ حارّ، كنتُ في مدريد للتحدّث أمام المؤتمر الدولي الخامس حول عقوبة الإعدام. لكنّ أفكاري كانت متأهبةً لما سأُقدم عليه عند دخولي إلى السفارة الإيرانية التي تقع في مبنى على طراز مزرعةٍ كبيرةٍ من الجصّ الأبيض والآجر. عبرتُ البوابات السوداء المخرّمة وأنا أحمل وثيقةَ التخويل المصدّقة التي كتبتها والتي تسمح بإجراءات الطلاق. وضعت السفارة عليها الختم الرسمي ومضيتُ مباشرةً إلى مكتب البريد لإرسالها إلى جواد، ثمّ ألقيت كلمةً عن عقوبة الإعدام، شرحتُ فيها كيف تستغلّ الدولة في البلدان التسلّطية تلك الممارسةَ لإعدام الناشطين بل القاصرين في أحيانٍ كثيرة.

في اليوم التالي، الثاني عشر من حزيران/ يونيو ٢٠١٣، كان من المفترض أن يصوّت الإيرانيون في انتخاباتهم الرئاسية التالية، وهو التصويت الثاني الذي فاتني. ومن اللافت أنّني كنتُ أيضاً في مايوركا في إسبانيا قبل أربع سنوات، عشية الانتخابات الرئاسية الأخيرة. قبل أربع سنوات تماماً، وفي مثل هذا اليوم بالضبط، شهد مصيري منعطفاً حادّاً. في المرّة الماضية، تكشّفت الأحداث عن دربٍ سيبقيني خارج وطني بصورةٍ دائمة. وهذه المرّة، كانت نهاية زواجي الذي دام سبعةً وثلاثين عاماً.

الطلاق أمرٌ كئيبٌ ومظلم، حتّى إذا وافق الطرفان عليه. لم أندم على ما فعلته،

ولاسيما أنّ جواداً هو الذي بادر بنفسه إلى الطلاق. لكن لمدّة طويلة، شعرتُ كأنّني أمشي عبر خواءٍ هائلٍ وشاسع. فعندما أمرّ بقسم العطور الخاصّة بالرجال في متاجر السوق الحرّة، أشعر بطعنة أسى عندما أتذكّر كيف كنت دائماً أشتري لجواد عطوره من المطار. وفي مواقع عشوائية، تدهمني الذكريات: يوم زرعنا أوّل شجرةٍ في الحديقة، أو العطف الذي كان جواد يتعامل به مع ركبةٍ مخدوشةٍ لإحدى ابنتينا. الآن، لم يعد هنالك من يسألني هل آكل كما يجب. لم يعد هنالك من يفهمني بتلك الحميمية، من يعرف نوع النكات التي تضحكني أكثر أو الخلطة التي أحبّها في الشاي. في مدريد، شغلتُ نفسي بالاجتماعات وقلت في نفسي إنّ عليّ التغلّب على الأسى الذي أشعر به. أعلم بأنّه يجب عليّ منع الاكتئاب من أن يأخذ أفضل ما لديّ.

ولهذا، كثّفتُ عملي في المنظّمة الجديدة لأضمن أن أتذكّر في كلّ يوم أنّني ولدتُ في بلد يتمتع فيه مجرّد عنصر استخبارات بسلطة سحق حياة إنسان. كنت بحاجة إلى تذكّر عبث مواصلة النظر إلى الخلف ووجوب أن أنظر بدلاً من ذلك إلى الأمام، إلى المستقبل.

ما ساعدني في التغلّب على بعض ذلك الأسى آنذاك كان الخبر التي نقلته إليّ نرجس، ابنتي الصغرى، فقد أخبرتني أنّها عثرت على الرجل الذي تريد قضاء حياتها معه، وأنّها وافقت على الزواج به. في إحدى الأمسيات، تعشّينا معاً وقدّمت إليّ خطيبها علي، وهو من عائلةٍ من الطبقة الوسطى المثّقفة، وقد حصل على ماجستير في علوم الكمبيوتر من جامعةٍ بريطانية مرموقة. كان يعمل في لندن لمصلحة منظّمة حكومية ويكبر نرجس بثلاث سنوات. شعرتُ أنّه سيكون شريكاً مناسباً لها، وباركتهما. بدآ يخطّطان لعرسهما الذي سيقام في لندن في آب/ أغسطس.

كانا قد قرّرا الزواج في البلدية لكنّني أردت أيضاً أن يحظيا بشعيرةٍ إسلامية بسبب عقيدتنا. ذهبت لمقابلة رجل دينٍ إيراني في لندن – معظم رجال الدين الشيعة في لندن إيرانيون – وشرحت له الوضع.

قلت: "أريد أن تُقرأ فاتحة ابنتي".

فسأل: "هل ستكونين أنت ووالدها حاضرَين؟".

أخبرته أنّ والدها في إيران ولن يتمكّن من الحضور، لكنّ الأمر لن يكون قضيةً لأنّنا لا

ننوي توثيق عقد الزواج في السفارة الإيرانية. "كلّ ما نريده هو إقامة شعيرة إسلامية"، قلت.

قال بعجرفةٍ وهو يلملم أثوابه: "حسناً، إذاً لا أستطيع فعل الأمر، فالقانون الإيراني لا يسمح بذلك. لا أريد أن تذهب شهادةٌ كهذه إلى السفارة".

احتججتُ بصبر نافد: "لكنّنا لا نريد الذهاب إلى السفارة! نحن مسلمون ونريد شعيرةً إسلاميةً. إنّها لنا فحسب".

بعد الثورة، بات قانون الأحوال الشخصية الإيراني يستند إلى الشريعة، وأعلن القضاء وجوب أن تحصل المرأة التي تتزوّج للمرّة الأولى على موافقة والدها. حتّى إذا كانت في الخمسين من عمرها وكانت وزيرةً في الحكومة. وإذا لم يكن الوالد موجوداً أو كان غير موافق، تُرغَم المرأة على الذهاب إلى المحكمة لطلب إذنٍ خاصٍّ للزواج. لا ينطبق هذا القانون القروسطي إلّا على النساء بطبيعة الحال، وهو يخلق كمّاً سخيفاً من المشكلات في إيران. يستطيع الرجال الإيرانيون الزواج بأيّ امرأةٍ يريدون، بدءاً من عمر الخامسة عشرة فصاعداً، لكنّ امرأةً في الخمسين من العمر تحتاج إلى موافقة.

سألتُ رجل الدين: "أين كُتب في الإسلام أنّ هذا الأمر مطلوب؟ لم يرِد في القرآن. المصدر هو حديثٌ ضعيفٌ جدّاً، وهنالك مصادر أخرى عدة أقوى فقهياً".

– "الجمهورية الإسلامية لا تسمح بذلك، وأنا لا أريد أيّ مشكلة".

– "تبّاً لك إن كنت لا تعرف الإسلام. أنا أعرف الإسلام أكثر منك وأنت تعلم جيّداً أنّنا لا نحتاجك بصفتك رجل دينٍ لإتمام ذلك".

كنت حزينةً أكثر ممّا كنت غاضبة. كنت مسلمةً أكثر منه، وأعرف تعاليم الإسلام أفضل بكثيرٍ من هذا الرجل الذي يرتدي عباءة رجل الدين ويدّعي أنّه مرجعنا الديني. وهكذا أجريتُ بنفسي شعيرة زواج نرجس، فقرأت الآيات القرآنية لهما في البيت من دون أيّ جلبة.

***

كنتُ مسرورةً لرؤية نرجس وهي تغادر لتعيش في بيت زوجها، وشعرتُ بالامتنان لأنّها تبدأ حياةً تريدها ولأنّني سأكون قريبةً لأراقب تلك الحياة تنمو وتزدهر. فقد

تمثّل أحد أشدّ دواعي أسفي في أنّ حياتي غيّرت مصير نرجس؛ إذ كانت تطمح أن تكون محاميةً وبذلت جهداً كبيراً لتدرس الحقوق في إيران ونجحت في امتحانها الأوّلي وأكملت تدريبها. كلّ ما كانت تحتاجه لضمان حصولها على الإجازة هو النجاح في امتحان النقابة النهائي. كان من المفترض أن تتقدّم إلى الامتحان في ٢٠٠٩، لكن بسبب تقديمها طلب الحصول على دكتوراه، أرسلت رسالةً تطلب فيها تأجيل امتحانها سنةً واحدة. لكنّ نقابة المحامين الإيرانية رفضت قبول رسالتها على خلفية شطب عضوية أمّها من النقابة.

شعرت أنّ عملي وما جلبه من تضييقات وزارة الاستخبارات قد دمّر فرص نرجس في ممارسة المحاماة في إيران. لكنّ إحساسها كان مختلفاً وعبّرت عنه في أحيان كثيرة. قالت إنّ عملها من خارج إيران سيمثّل فارقاً، إذ سيرفع الوعي بانتهاكات الحقوق كافة داخل البلاد. كثيراً ما ذكّرتني بما كانت عليه وهي طفلة، تغتاظ من التقييدات وتتطلّع إلى مغادرة إيران. وقد كتبت منشوراً في مدوّنتها ذكرت فيه كيف جعلها عيشها خارج إيران تقدّر رمضان مجدّداً. وخلافاً لي، لم تلقِ اللوم على محمودي بشأن مصيرها.

لكن بقدر ما كنتُ مسرورةً لبدء نرجس حياتها الجديدة مع زوجها، أناخ عليّ حزنٌ شديد. فقد مرّت أربع سنوات منذ غادرت وطني، وهو مكانٌ أحبّه بشغف، مكانٌ ألهمني وحفّزني وساهم مساهمةً كبيرةً في تشكيل هويّتي نفسها. كنت بعيدةً عن جميع أصدقائي المقرّبين، وكذلك عن جميع زملائي وشركائي الذين عملت معهم بحميمية كبيرة على مدى السنوات. لقد حكم عليّ القدر أن أكون وحدي على أرضٍ لم أكن أفهم ثقافتها كما ينبغي ولم أتمكّن من التحدّث بلغتها بصورةٍ سليمة أيضاً. الآن، بات لابنتيّ حياتهما الخاصّة وكنتُ قد انفصلت عن زوجي. بقينا نتكلّم، أنا وجواد، على الهاتف بين حينٍ وآخر، وكان لا يزال الشخص الذي ألجأ إليه عندما أحتاج شيئاً من إيران. أرسل إليّ كتباً. وفي كلّ نوروز، كان يرسل لي تقويماً يساعدني في وضع جدول أعمال السنة. لكنّ تلك اللفتات اللطيفة لم تملأ الساعات الطويلة التي تتمدّد حولي. فبعد كلّ يوم طويلٍ في العمل، كنت أمضي معظم مساءاتي وحدي في البيت. لم أكن في مزاجٍ يسمح بقبول دعوات

العدد الكبير من معارفي. كنت أريد أصدقائي القدامى، لكنّهم لم يكونوا موجودين. أصبحتُ وحيدةً أشدّ الوحدة.

في الأديان السماوية كافّة، ثمة ثابتٌ غير قابلٍ للزعزعة، وهو وحدانية الله العليّ القدير. بعباراتٍ أخرى: هنالك إلهٌ واحد، لا شريكَ له. وعندما أشعر بالأسى، يخطر في ذهني على الدوام سؤالٌ فلسفي: "هل الله سعيدٌ لكونه وحيداً؟".

الفصل التاسع عشر

حمّام دمٍ عبرةً لمن يعتبر

في يوم خريفيٍّ من ولاية الرئيس أحمدي نجاد الثانية، سافر إلى قرية بنت جبيل في جنوبٍ لبنان ولوّح بعلمٍ إيراني على بُعد بضعة أميالٍ فحسب من الحدود مع إسرائيل. خطب في حشدٍ هائلٍ من الناس في الملعب عينه الذي ألقى فيه زعيم حزب الله، حسن نصر الله، خطابَ الانتصار بمناسبة انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان المحتلّ عام ٢٠٠٠. لا تزال المنطقة إحدى أكثر مناطق الحدود توتّراً في العالم، حيث يراقب قنّاصةٌ إسرائيليون عبر مناظير بنادقهم العالية الدقة، ويسعى مقاتلو حزب الله إلى اقتناص أي فرصة لخطف جندي.

في ذلك الصراع البعيد، تمثّل إيران لاعباً رئيسياً. فبوصفها مساند حزب الله ومموّله، تشارك في انتصاراته وتموّل خساراته. لقد أدّت الحرب الإسرائيلية اللبنانية في ٢٠٠٦ إلى تسوية نحو ٩٠% من المباني في بنت جبيل بالأرض. لقد تحوّلت القرية الوادعة التي تحفّ بها الأشجار إلى أنقاضٍ وأعيد إعمارها بأموالٍ إيرانية. دفعت طهران لبناء مبانٍ سكنية جديدة ومستشفيات ومدارس. غطّت صورٌ لآية الله الخميني أسوار الملعب بمحاذاةٍ صور أبطال حزب الله، وخفقت أعلام الجمهورية الإسلامية وحزب الله والدولة اللبنانية معاً.

بالنسبة إلى إيران، لبنان وحزب الله ودولة سوريا المجاورة - البوابة التي ترسل إيران عبرها كلّ أموالها وأسلحتها ودعمها العسكري - ليست استثماراً صغيراً. فهذه

التحالفات مركزيةً لبسط نفوذ إيران على المنطقة.

عبر حمّام الدم الذي تكشّف في سوريا، أرسلت الجمهورية الإسلامية تحذيراً واضحاً إلى الإيرانيين داخل البلاد والحركة المعارضة في الخارج. كان مفاد الرسالة: إذا ما انتفضتم، فسوف نسحقكم. لن نتراجع خطوةً واحدة. لن نكون حسني مبارك مصر الذي تنحّى. سوف نكون الأسد الذي يفضّل حرق بلاده عن آخرها على التخلّي عن السلطة. سيكون مصير إيران مشابهاً لمصير سوريا.

لم يُضمر الإيرانيون أحلام الإطاحة بحكومتهم بالقوة. لكنّ الحالة السورية تكشّفت أثناء زمنٍ خصوصيٍّ ومتقلقلٍ بالنسبة إلى إيران، مباشرةً بين انتفاضة ٢٠٠٩ والانتخابات الرئاسية لـ٢٠١٣، وهو زمنٌ كان الإيرانيون يقيسون فيه آفاق التغيير وهم يراقبون التغيّرات المفعمة بالأمل في أصقاعٍ أخرى من المنطقة، ويتأمّلون في الكيفية التي يمكن أن يتحوّل فيها نظامهم. كانت عِبَر ٢٠٠٩ مؤلمة، وكان دمار سوريا الذي تبثّه كلّ ليلة التلفزيونات الإيرانية رسالة تذكيرٍ خصوصيةً للغاية بالكيفية التي ستردّ فيها الجمهورية الإسلامية في حال سعى الإيرانيون إلى التغيير بالنزول إلى الشوارع. أعتقد أنّ هذا هو ما دفع الناس للبدء في التفكير بالإصلاحات الداخلية مرّةً أخرى رغم إخفاقهم المذلّ في السنوات الأخيرة. بدا أنّه ما من خيارٍ آخر سوى السعي إلى تحسيناتٍ تدريجية في النظام الحالي. وهذا هو السبب في أنّ كثيرين جدّاً من الإيرانيين باتوا مستعدّين للتصويت ثانيةً في ٢٠١٣، واضعين جانباً الذكريات المريرة لانتخابات ٢٠٠٩.

في التحضيرات لتصويت ٢٠١٣، حرص النظام الإيراني على تجنّب أخطاء ٢٠٠٩، فلم توافق هيئة التدقيق الحكومية إلّا على مرشحين مطيعين للمرشد الأعلى دونما قيدٍ أو شرط. لم يعد النظام يقبل بأمثال موسوي وكرّوبي ممّن يمكن أن يستفردوا به ويتحدّوه. على كلّ مرشّحٍ أن يحوز سجلّاً مثبَتاً بالولاء السياسي الثابت؛ عليه أن يكون من الرجال الذين لا يمتنعون عن الرياء ولا يتحرّجون من التحدّث بما يخالف مواقفهم الحقيقية عند اللزوم. كان التدقيق صارماً بما يكفي كي يزال من قائمة المرشحين أكبر هاشمي رفسنجاني، أحد راسخي الإيمان القدامى بسياسات الجمهورية الإسلامية، الذي قاد إيران رئيساً لولايتين بعد انتهاء الحرب مع العراق.

لقد بات التصويت تأكيداً أكثر من أيّ شيءٍ لسلطة المرشد الأعلى التي باتت صريحةً ومهيمنة.

بدا أنّ أحد المقتضيات المسبقة للترشّح يتمثّل في المجاهرة بشجب فتنة أو مؤامرة ٢٠٠٩، وهو التوصيف الذي أطلقته المؤسسة المتشدّدة على انتفاضة "الحركة الخضراء". في البداية، فكّر الإصلاحيون في جعل مشاركتهم الانتخابية مشروطةً بتحرير موسوي وكرّوبي من الإقامة الجبرية، لكنهم بدّلوا توجّههم لاحقاً ووافقوا على التقدّم بمرشّح. لكن لم يكن بوسع أحدٍ من زعمائهم الحصول على المواصفات اللازمة، فدعموا حسن روحاني، وهو محافظٌ معتدلٌ كان دون عناءٍ ولوقتٍ طويلٍ في عالم السياسة الإيرانية جزءاً من النخبة المحافظة. احتلّ روحاني عدداً من المواقع الأمنية الكبيرة على مدى سنوات، لكن كان يُنظر إليه بوصفه براغماتياً أكثر من كونه منظّراً إسلامياً يمينياً.

في مسار الانتخابات، بدا روحاني أكثر تقدّميةً من شخصٍ ينتمي إلى مشاربه السياسية، وبدأ يجذب انتباه الطبقة الوسطى المعتدلة التي كانت ستدعم في الحالة الطبيعية مرشّحاً إصلاحياً. أثناء أحد السجالات التلفزيونية بين المرشّحين، جادل في أنّه يجب على إيران التوقّف عن مواصلة برنامجٍ نووي على حساب كلّ شيءٍ آخر يتعلّق بمعيشة الناس. قال: "جيّدٌ جدّاً أن تدورَ أجهزة الطرد المركزي [لتخصيب اليورانيوم]، لكن يجب أيضاً أن تدور عجلات البلد".

***

في حزيران/ يونيو ٢٠١٣، ذهب الإيرانيون مجدّداً لانتخاب رئيسٍ تحت سماءٍ صافيةٍ مشمسة. لقد صوّتوا كأنّهم يؤدون فعل إيمان، على أمل ألّا يتلاعبَ النظامُ بأصواتهم كما فعل في ٢٠٠٩، وأن يسمح لهم بحرّية اختيار زعيمهم المنتخب مثلما ينصّ دستور الجمهورية الإسلامية بكلّ عيوبه. كان المرشّح المفضّل للمؤسسة الحاكمة مفاوضاً عنيداً قديماً هو سعيد جليلي، لكن في الأيام التي سبقت الانتخابات، اندفعت موجةٌ من الاستياء والإحباط بشأن الوضع القائم الذي خلقه أحمدي نجاد.

ومن اللافت أنّ الغاضبين لم يكونوا الإيرانيين العاديين فحسب، بل كذلك كثيرون من شخصيات النظام الأساسية المشاركة أيضاً في الانتخابات. فمستشار المرشد الأعلى الأسبق للسياسة الخارجية، علي أكبر ولايتي، والغالبية العظمى من المرشحين الآخرين، استخدموا السجالات التلفزيونية الوطنية لتوجيه اللوم إلى سياسة أحمدي نجاد الخارجية والاقتصادية. أخيراً، بات واضحاً أنّ أحمدي نجاد قاد إيران إلى حافة الحرب والانهيار الاقتصادي، وقد عُرض ذلك على التلفزيون الوطني وأيّدته شخصياتٌ بارزةٌ من النظام.

بما أنّني كنت أتواصل مع أصدقائي وأقاربي في إيران كلّ يوم، فقد عرفتُ جيداً كيف يدمّر التضخّم المرتفع وانهيار العملة الإيرانية، الريال، مستوى معيشة الناس. وقد أُرغم كثيرون من أصدقاء ابنتيّ الذين غادروا إيران للدراسة في الخارج على العودة بسبب فقدان الريال قيمته بمقدار النصف خلال أسبوعين عام ٢٠١٢. كان الوضع سيئاً إلى درجة أنّ إيران، بعدما كانت بلداً غنياً، باتت مدينةً للبنك الدولي، وبلغ معدّل التضخّم فيها حدود ٥٠٪. كذلك، ساهمت العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة في تدهور الاقتصاد، فأعاقت التجارة وأخرجت إيران من النظام المصرفي الدولي.

بطبيعة الحال، سيحوز الشعبية الأكبر المرشّحُ الذي بدا الأكثر براغماتيةً وتحدّث عن الأمل والاعتدال ووعد بإصلاح الاقتصاد وتصحيح علاقة إيران بالغرب. وكان هذا الرجل هو حسن روحاني الذي اختار المفتاح رمزاً لحملته الانتخابية، على أساس أنّه سيفتح كلّ الأبواب لإيران، كما وعد، ويعيد الأمّة إلى العالم. وقد فاز فوزاً مدوّياً.

في اليوم الذي أعلنت فيه السلطات النتائج، احتفل الإيرانيون في الشوارع وتدفّقوا إلى الحدائق سيراً على الأقدام وجابوا بالسيارات جادّات طهران الرئيسية، مطلقين أبواق سياراتهم. وهم بذلك أرسلوا رسالةً إلى المرشد الأعلى تتضمّن مقدار استيائهم من حكمه التسلّطي، لكنّهم أظهروا امتنانهم لاحترام أصواتهم.

بالنسبة إليّ، المشاهِدة من تلك المسافة البعيدة، كانت تلك لحظةً حلوةً مشوبةً بالمرارة؛ فمطالب الإيرانيين بانتخاباتٍ حرّةٍ وديموقراطية تقلّصت وتوقّعاتهم قلّت إلى حدّ أنّهم شعروا بالسرور لمجرد تجنّبِ التلاعب بعدّ الأصوات، وفي عمليةٍ انتخابيةٍ

غربلت المرشّحين بطريقةٍ لا يمكن معها أن تكون تنافساً إلّا بشقّ النفس. كان هذا التغيير هو تماماً المآل الذي تسعى إليه المنظومة السياسية. فعبر الحملة الضارية التي شنّتها في ٢٠٠٩، سُحقت تطلّعات الإيرانيين للتغيير الديموقراطي، ووافق الناس بدلاً من ذلك على أن تمنح الدولة بتصلّبٍ وتحكّمٍ الرئاسةَ إلى بضعة رجالٍ رأتهم موالين بما يكفي.

تطلّب الأمر عدداً من الأيام يساوي تلك التي احتاجها روحاني لتعيين حكومته كي يصبح واضحاً أنّه ليس الزعيم الذي تخيّله الناس. فقد اختار لوزارة العدل رجل دينٍ متّهماً بالإشراف المباشر على الإعدامات الجماعية للسجناء السياسيين في ١٩٨٨ التي يقدّر قتلاها بأربعة آلافٍ وخمسمئة مواطن. عندما مثّلتُ عائلة داريوش وبروانة فروهر، وهما مثقّفان طُعنا حتى الموت في بيتهما في ١٩٩٨، تكرّر اسم رجل الدين، وذكره العناصرُ المتّهمون بالقتل. في الوقت عينه، أصرّ المرشد الأعلى في خطاباته العلنية على أنّ إيران لن تُفرّط بأيٍّ من سياساتها الخارجية أو الداخلية.

وماذا عن أحمدي نجاد؟ كان الرئيس السابق قد اختلف بجدّيةٍ مع المرشد الأعلى أثناء ولايته الثانية، لكنه جذب الاهتمام مجدّداً بعدما أعلن دعمه المرشدَ. في ذاك الصيف الذي انتُخب فيه روحاني، عيّن المرشد الأعلى أحمدي نجاد في مجلس تشخيص مصلحة النظام المتنفّذ، المكلّف فضّ النزاعات بين البرلمان ومجلس صيانة الدستور. في النتيجة، ورغم أنّ الجميع اعتقدوا أنّ مسيرة أحمدي نجاد المهنية قد انتهت، كان قد بدأ فعلياً في مجالٍ آخر وحصل على جائزته لبقائه منحازاً إلى المرشد الأعلى الذي قال إنّ "جهود" أحمدي نجاد "التي لا تقدّر بثمن" أثناء ولايته الرئاسية قد أكسبته مكاناً في أقوى هيئات الدولة نفوذاً. كانت تلك إشارةً مبكّرةً إلى أنّ السلطات الأعلى لا تزال تتبنّى مواقف أحمدي نجاد الراديكالية رغم إبعاده عن دائرة الضوء. في هذه الأثناء، كان موسوي وكرّوبي لا يزالان قيد الإقامة الجبرية، وظلّ مئاتٌ آخرون يقبعون في السجون بعد أن سُجنوا إثر الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٩.

تخفي الدولة الإيرانية ببراعة، كما جرت عليه العادة، تكاليف سياساتها المختلفة عن مواطنيها. لقد كانت عبارة آية الله الخميني المفضّلة بعد ثورة ١٩٧٩ هي: "يجب تصدير الثورة الإسلامية خارج حدود إيران". بطبيعة الحال، سوف يتذكّر أصحاب

الذاكرة البعيدة المدى حادث ميكونوس، عندما أرسلت إيران قتلةً لاغتيال ناشطين إيرانيين في مطعم ألماني. الحالات لا تُعدّ ولا تُحصى. أرسلت إيران إلى غامبيا أسلحةً صودرت قبالة ساحل نيجريا. وفي الآونة الأخيرة، هنالك الحرب الأهلية المتقيّحة في سوريا، وهو نزاعٌ أدّى إلى تحويل أربعة ملايين سوري إلى لاجئين. يبيّن هذا كلّه إرث دعوة الخميني إلى "تصدير" الثورة التي عنت عملياً استخدام إيران في الماضي والحاضر كلّ الوسائل والمصادر الكفيلة بزيادة نفوذها الدولي، بصرف النظر عن التدخّل الذي يقتضيه ذلك في شؤون البلدان الأخرى.

أعتقد أنّ ما توضّح ببطءٍ للناس في العالم، ولاسيما المسلمين، أنّ إيران تلوّح براية التضامن الفلسطيني في المقام الأوّل لتعزيز مصالحها الخاصة. فعندما طلب الزعيم الفلسطيني محمود عبّاس من الجمعية العامّة للأمم المتحدة قبول فلسطين في الأمم المتحدة، ندّد به آية الله خامنئي بوصفه خائناً؛ وجادل المرشد الأعلى بأنّ عبّاس يقبل بمثل هذا الطلب شرعية إسرائيل. فلسطين هي القضية الذهبية للجمهورية الإسلامية، ومحور زعمها بأنّها تدافع عن مسلمي العالم. لكن ماذا عن المذابح التي تعرّض لها مسلمو الشيشان أو عمليات القتل الوحشية التي تعرّض لها مسلمو الأويغور في الصين؟ لم تقل إيران شيئاً يُذكر عن تلك الانتهاكات لأنّ روسيا والصين داعمان ثابتان لها، ويريدان الدفاع عن طموحاتها النووية كجزءٍ من لعبة الشطرنج الخاصّة بهما مع الولايات المتحدة.

تكشف مثل هذه المعايير المزدوجة وضروب النفاق طموحات إيران السياسية وتُبرز التحدّي الهائل الذي يواجه الرئيس روحاني. تستند السياسة الخارجية التي تتبنّاها الجمهورية الإسلامية وأسلوب عملها في العالم استناداً كبيراً إلى التأثير السلبي: تسليح وكلائها ورعاية الميليشيات، والاستثمار في قوّة الإقناع الشيعية؛ ويتطلّب تغيير ذلك إعادة تنظيم شاملةً لتصوّر النظام بشأن مصالحه. لكنّ التغيير ضروري. فعلى المدى البعيد، لا تستطيع دولةٌ تسمسر على قوّتها في الظلّ أن تقيم علاقاتٍ حسنةً مع العالم بما يكفي لتوفير الأمن لمواطنيها. في ظلّ أحمدي نجاد، قطعت كندا وبريطانيا علاقاتها بإيران، ونظرت البلدان المجاورة التي يحكمها السنّة، ولاسيما البحرين والإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية، إلى إيران

بكثيرٍ من العداء والوجل. وبالفعل، يؤدّي التنافس بين المملكة العربية السعودية وإيران إلى تآكل المنطقة ببطءٍ من الداخل، مع ظهور صراعاتٍ بالوكالة في العراق وسوريا، ويزعزع صراعٌ مذهبيٌّ خطيرٌ الاستقرار ويؤدّي إلى الكراهية الدينية، رغم أنّ السلم والتعايش كانا سائدين قبل خمس سنواتٍ فحسب. لعلّ ذلك من أشدّ الأوقات خطورةً واضطراباً في تاريخ المنطقة المعاصر.

لقد ورث روحاني منظومةً تزدهر بزرع الفوضى في المنطقة، وسيكون عليه أن يقرّر المدى الذي يرغب أن يجرّب محاولة المضيّ فيه. قد تتمثّل الخطوة الذكية الأولى في تخلّي إيران عن دعم الأسد في سوريا، لكنّ إيران لن تؤيّد هذا التحرّك إلّا عندما لا ترى بالفعل أيّ مخرجٍ آخر. من المحزن أنّنا رغم تدمير سوريا وتسوية مدينة حلب بالأرض والهجرةِ الهائلة لأهالي سوريا لم نصل بعدُ إلى هذه اللحظة.

قد يقول قائلٌ إنّ الفضاء الأسهل بالنسبة إلى روحاني لإجراء تغييرٍ هو الداخل. كيفية تعامل الحكومة الإيرانية مع مواطنيها شأنٌ خاصٌّ. منذ ٢٠٠٩، تضاعفت انتهاكات حقوق الإنسان في إيران على نحوٍ ملموسٍ وعيّنت الأمم المتحدة "مقرّراً خاصّاً" لإيران تفصّل تقاريره جسامة ما يحدث داخل البلاد.

أمّا بالنسبة إلى القوانين التمييزية – كامل البنية القانونية التي تكرّس الجمهورية الإسلامية بها التمييز بين الجنسين والعقوبات العنيفة، بما فيها الجلد والرجم – فليس لروحاني تأثيرٌ كبير فيها. يمكن تغيير القوانين في البرلمان وحده، إذ إنّ مجلس صيانة الدستور هو الذي يدقّق نوّابه. في النتيجة، ورغم وجود وزارةٍ براغماتيةٍ مرّةً أخرى، بقيت إيران بلداً يستطيع أن يتزوّج الرجل فيه حتّى أربع نساء، وحيث تواجه النساء تحدّياتٍ هائلةً للحصول على الطلاق، ولا تستطيع النساء المتزوّجات السفر من دون تصريحٍ خطّيٍ من الزوج. قائمة القوانين التمييزية التي لا تناسب المجتمع الإيراني العصريّ طويلَة، وإذا كنّا عديمي الحسّ تجاهها، لن يجد حسن روحاني فرصةً لتحقيق إصلاحاتٍ في هذا المجال.

الفرصة المثلى للنجاح لديه هي التصدّي لانتهاكات حقوق الإنسان التي ليس لها سندٌ قانوني، بل تنشأ من الطرق القمعية التي تعامل بها السلطات المواطنين الإيرانيين.

وأنا هنا أعني حالات الدهم أواخر الليل على منازل المنتقدين، ومراكز الاحتجاز غير الرسمية التي يديرها "الحرس الثوري"، واستخدام التعذيب لانتزاع الاعترافات. لو قرّر روحاني التصرّف بتصميم، لأمكنه التدخّل وإعاقة سوء المعاملة المنهجي ذاك.

جادل روحاني وحلفاؤه في الحكومة بأنّه يجب أوّلاً تأمين صفقةٍ نووية مع الغرب، وبأنّ مثل هذا الانتصار سيدفع قدُماً جهودهم في مجالاتٍ شائكةٍ أخرى، ولاسيما حقوق المواطنين. لكنّ معظم الناشطين والساعين إلى الديموقراطية من الخلفيّات شتّى ينظرون إلى هذا الموقف بحذر. ففي إيران، هنالك على الدوام مأثرةٌ سياسيةٌ حافلةٌ بالتحديات لا بدّ من إنجازها قبل أن يلتفت النظام لتخفيف وطأته وحماية مواطنيه. اعتاد الإصلاحيون المجادلة بأنّه "يجب علينا أوّلاً السيطرة على البرلمان"، عائدين بذلك إلى عهد محمّد خاتمي. "يجب علينا أوّلاً الإطاحة بأحمدي نجاد"، هذا ما زعموه أثناء السنوات الكارثية الثماني لتولّيه السلطة. وهم يقولون الآن: "يجب علينا أوّلاً تحسين الاقتصاد". وفي هذه الأثناء، مرّت سنواتٌ وسنوات، وتعرّض عددٌ لا يحصى من الإيرانيين للإعدام والسجن والتعذيب، وفُرض المنفى الدائم على آلاف الصحافيين والأكاديميين والناشطين.

القوانين عينها تحكم حياة أولئك الذين مكثوا في الوطن. ولهذا السبب، تحرّكتُ ومعظم الناشطين والمفكّرين الذين يتمنّون أن يروا إيران تسودها الديموقراطية لتجاوز أسلوب التفكير "أوّلاً هذا، ثم...". فإمّا أن يقود إيران سياسيون وإصلاحيون يبدؤون المهمة الصعبة، مهمة إصلاح البلاد من الداخل، لبنةً لبنة، قانوناً قانوناً، وإما سنواصل التعثّر، فيتدهور الاقتصاد يوماً بعد يوم، وتسهو الطبقة الوسطى أمام المسلسلات التركية، فيما تتبدّد مقدّرات إيران الهائلة كقوّةٍ عظمى إقليمية حتى تصبح دولةً من الصفّ الثاني ينأى العالم بنفسه عنها وينظر إليها جيرانها بوصفها وباءً.

السبيل الوحيد لتمكّن روحاني من إيجاد دربٍ لإجراء تغييرٍ ذي معنى وانتصارٍ حقيقيٍّ على المنظّرين المتشدّدين هو اعتماده على قوّة الجماهيرِ الإيرانية الساخطة. وإذا سمح للناس بإجراء مظاهراتٍ علنية وسمح للصحف بالنشر بحرّيةٍ أكبر وسمح للمثقفين والصحافيين وزعماء المجتمع بعقد اجتماعاتٍ عامّة وتبادلُ الأفكار في

نقاش مفتوح، فسيتمكّن من خلق موجةٍ من الدعم العام للتغيير الذي سيهزّ المنظومة من أساساتها، ويكرِه التقليديين والأصوليين والمحافظين - وعلى رأسهم المرشد الأعلى - كي يتراجعوا.

***

رغم أنّ مفاوضات إيران النووية تتعثّر في عناوين الأخبار وخارجها، ضمن عمليةٍ يبدو أن لا نهاية لها وأنّها عصيّةٌ على الحل، فقد تغيّر تفكيري في أواخر ٢٠١٤ بشأن حقوق البلد النووية "التي لا يمكن إنكارها"، مثلما يروق للنظام أن يصفها. ففي معظم العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين، اعتقدت بثبات أنّ القانون الدولي يمنح إيران حقّاً مشروعاً بالطاقة النووية وأنّ الحكومة - رغم أنّها غير ديموقراطية ومتطرّفة في معظم سياساتها - كانت محقّةً في أن تطالب المجتمع الدولي بهذا الحقّ. وقد انتابت غالبية الإيرانيين الذين عرفتهم، ولاسيّما أولئك الذين يعيشون داخل البلد ويعانون التدهور الاقتصادي والحرمان الناجمين عن العقوبات الغربية، انتابهم في يوم ما الشعور عينه.

ربّما كان ذلك مجرّد إحساس بالاعتزاز القومي، أو بالنسبة إلى بعضهم، نزعةً قومية. لقد فهم الإيرانيون جيّداً أنّ سبب زيادة فقرهم يوميّاً يكمن في أنّ حكومتهم لا تتزحزح في موضوع تخصيب اليورانيوم. بالنسبة إلى الجمهور، كان الاستقرار على رأيٍ ما صعباً. فمنذ ٢٠٠٧، عندما بدأ الموضوع النووي يقوّض بشدّة علاقة إيران بالعالم، منعت الحكومة وسائل الإعلام المحلّية من تغطية البرنامج النووي خارج إطار قراراتها الرسمية. لم تكن هنالك مقالات رأيٍ أو أعمدةٌ أو تحليلاتٌ منقولة تتفحّص بتجرّدٍ وتساعد الجمهور على الفهم، وكيف يمكن أن يفيد برنامجٌ نووي مصالح إيران القومية أو يقوّضها. لقد منع هذا الإسكات بصورةٍ أساسية وسائل الإعلام من أخذ دورها الخاصّ، وهو دورٌ يتمثّل في تقديم معلوماتٍ إلى الجمهور عن مسألةٍ ذات أهمّية قومية حيوية. ومع التدهور المستمر لمستوى معيشة الإيرانيين بسبب العقوبات، أدركتُ أنّني أيضاً لم أكن أعلم ما يكفي. هل يستحقّ

الأمر كلّ هذا في النهاية، حتّى إذا كان حقّنا؟

في ٢٠١٣، وفي طاولةٍ مستديرةٍ أقامتها "مبادرة نساء نوبل" في بلفاست، قابلتُ سيدةً رائعةً اسمها ربيكا جونسون (Rebecca Johnson)، وهي خبيرةٌ شهيرةٌ في مجال نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها. كانت قد زارت إيران في الماضي، وأشارت إلى عدّة نقاطٍ ملزِمةٍ وحاسمة بشأن المخاطر البيئية للطاقة النووية ومدى إلحاح أن تسعى البلدان إلى البحث عن مصادر للطاقة المتجدّدة ومتابعتها، وهي مصادر لا تُعرضّ سكّانها إلى مثل تلك المخاطر الجسيمة التي تنطوي عليها الطاقة النووية. دعوتها لقضاء بعض الوقت معي ومع زملائي، ونظّمنا ورشة عملٍ تتيح لها الالتقاء بعددٍ من الناشطين الإيرانيين في مجال حقوق الإنسان والمجتمع المدني. أحضرت معها عدداً من زملائها، وكثيرون منهم مختصّون بالفيزياء النووية، وأزالوا غموض عددٍ من الحجج التي دافعت عنها الجمهورية الإيرانية لتبرير سعيها بهذه الشراسة للحصول على الطاقة النووية. علمنا بأنّ الطاقة النووية لا تتّصل على الإطلاق بالأبحاث الخاصّة بعلاج السرطان عبر الإشعاع، على سبيل المثال، وكذلك تعرّفنا على مخاطر النفايات السامّة الناتجة عن التخصيب النووي.

بعد الالتقاء بربيكا وزملائها وتكريس تلك الساعات لفهم موضوعٍ تخصّصيٍّ إلى حدٍّ ما، بدّلتُ رأيي كليّاً بخصوص الطاقة النووية وسعي إيران إلى الحصول على حقّها في برنامج نووي. لقد رأيتُ أنّ الطاقة النووية، حتّى عندما تستخدم لأغراضٍ سلمية، حافلةٌ بالمخاطر. لقد قلبت ألمانيا مسارها وسوف تغلق محطّات توليد الطاقة النووية كافّة لديها مع عام ٢٠٢٢. وتراجعت الولايات المتّحدة عن بناء أيّ محطّاتٍ جديدة، كما أظهرت كارثة محطة فوكوشيما اليابانية الخطورة التي يمكن أن تنطوي عليها الطاقة النووية حتّى إذا كانت تشرف عليها دولةٌ مسؤولةٌ وحريصة، وهما صفتان لا تتمتّع بهما إيران لسوء الحظّ.

إذا كانت الجمهورية الإسلامية مصمّمةً على الحصول على الطاقة النووية لتستطيع بناء قنبلة، فهذا أمرٌ متهوّرٌ ومرَضي. وإذا لم تكن تسعى، كما تزعم، إلّا إلى إنتاج الوقود لمفاعلها النووي في بوشهر، فهذا ليس في مصلحة إيران. إيران مغمورةٌ بنور الشمس وهي تستطيع أن تستخدم الطاقة الشمسية بسرعةٍ وفعالية، وهي تحتلّ المرتبة الثالثة في

أكبر احتياطات الغاز الطبيعي في العالم. فضلاً على ذلك، يقع خطّ زلازل هو من أهمّ خطوط الزلازل في العالم داخل إيران، وهو يُحدث بانتظام هزّات صغيرة، وتحدث هزّةٌ كبيرةٌ كلّ بضع سنوات. وإذا نظرنا في هذا كلّه معاً، يتّضح أنّ إيران ليست بلداً يحتاج إلى الطاقة النووية أو مضطرّاً إلى المجازفة بحياة مواطنيه عبر السعي للحصول عليها. يجب علينا ببساطة تجنب ذلك.

بعد هذا التبدّل في وجهة نظري، بدأتُ حملةً تهدف إلى نقل مسألة الطاقة النووية إلى مركز النقاش العامّ داخل إيران. كان الإيرانيون بحاجةٍ إلى سماع الحقائق عن الطاقة النووية، وأن يعرفوا على وجه التحديد ما الذي يضحّون من أجله طوال تلك السنوات الكثيرة من الضائقة المالية في ظلّ العقوبات. اكتسبت الحملة ببطءٍ زخماً، ومع الزمن، وجد الناس داخل إيران الشجاعة للتحدّث علناً وأثمرت جهودهم الحثيثة عن خلق فضاءٍ يناقشون فيه ما هو أفضل للبلد. في ٢٠١٤، وأثناء نقاشٍ استشاريٍّ في جامعة طهران، جلس جنباً إلى جنب أستاذ العلوم السياسية صادق زيباكالام وأحمد شيرزاد الذي كان عضواً سابقاً في البرلمان وهو حالياً أستاذٌ للفيزياء. قالا علناً إنّ البرنامج النووي قد أصاب إيران بأذىً يفوق أذى ثماني سنواتٍ من الحرب المدمّرة مع العراق.

***

في آب/ أغسطس ٢٠١٤، حصلت شابّةٌ إيرانيةٌ متخصّصةٌ في الرياضيات اسمها مريم ميرزاخاني على أعلى جائزةٍ في الرياضيات، ميدالية فيلدز، التي غالباً ما توصف بأنّها "جائزة نوبل للرياضيات". تحمّس الإيرانيون وسيطرت هذه المسألة على أحاديثهم في وسائل التواصل الاجتماعي، فهنّؤوا مريم وشاطروها الفخر بإنجازها. في عهد أحمدي نجاد، عانت النساء الإيرانيات اللواتي تابعن التعليم العالي داخل البلاد معاناةً شديدة، إذ إنّه وضع نظام حصصٍ للذكور والإناث في كثيرٍ من التخصّصات المعرفية، وهو أمرٌ أدّى فعلياً إلى استحالةٍ دراسة النساء الفيزياء والكيمياء وعشراتٍ من المواد الأخرى في جامعات كثيرة. بالنسبة إلى أولئك اللواتي كنّ يكافحنً للعثور على

مؤسّسات تسمح لهنّ بالتدرّب في المواضيع التي تستهويهنّ، لم تبدُ آفاقهنّ يوماً محدودةً بهذا القدر. كان الحصول على تأشيرة دخول الطلّاب يتزايد صعوبةً ولم يعد عددٌ من البرامج التي تدرّس اللغة الإنكليزية كلغةٍ ثانيةٍ يوفّر امتحاناتٍ في إيران بسبب العقوبات، كما جعل هبوط قيمة الريال الإيراني الدراسة في الخارج حتّى في بلدانٍ أرخص كلفةً مثل ماليزيا أمراً مستحيلاً.

أرسلتُ إلى مريم رسالة تهنئة عامّة اعترافاً بإنجازها المدهش وتذكيراً لجميع الإيرانيات اللواتي لا يزلن داخل البلاد بأنّ السعي للحصول على التعليم لا يزال يستحقّ الجهد المبذول من أجله. في نهاية المطاف، حصلت مريم على درجة الإجازة من جامعة شريف للتكنولوجيا قبل أن تنتقل إلى الولايات المتحدة لإجراء دراساتٍ عليا. في رسالتي، تقدّمتُ بطلبٍ من مريم: "عندما تعودين إلى طهران، اسألي لماذا يقبع فيزيائيٌّ شابٌّ في السجن".

تردّد صدى تلك الرسالة على نحوٍ واسعٍ في وسائل الإعلام الإيرانية التي التقطت ببراعةٍ مسألة الهجرة الواسعة للعقول الشابّة المتعلّمة وذات الموهبة من إيران. فقد اعتُقل في ٢٠١١ وسُجن أوميد كوكبي، وهو إيرانيٌّ شابٌّ وفيزيائي متخصّصٌ بالجانب التجريبي في مجال الليزر. قبل اعتقاله، كان كوكبي باحثاً في مرحلة ما بعد الدكتوراه في جامعة تكساس؛ عاد إلى إيران لزيارة عائلته ثمّ حكمت عليه السلطات بالسجن لعشر سنواتٍ بتهمة "التعامل مع دولٍ معادية"، لكن كوكبي قال في رسالةٍ كتبها من سجن إيفين عام ٢٠١٣ إنّ اعتقاله نجم عن رفضه التعاون مع السلطات في مشروعٍ بحثيٍّ عسكري. ومنذ ذلك الحين، وقّع واحدٌ وثلاثون من الحاصلين على "شهادة نوبل للفيزياء" على رسالةٍ موجّهةٍ إلى الحكومة الإيرانية تطالب بإطلاق سراحه.

توضّح تجربة كوكبي، بالإضافة إلى تجربة مريم، لماذا غادر كلّ هذا العدد من ألمع الطلّاب الإيرانيين البلاد. ففي الخارج، كان بإمكانهم مواصلة العمل البحثي في أهمّ المؤسسات الأكاديمية المتطوّرة من دون خوفٍ من الاصطدام بدولةٍ أمنيةٍ تنظر بعين الشكّ إلى الباحثين والعلماء أو تريد تجنيدهم. ومثلما أظهر إنجاز مريم الرائع، بوسعهم في الخارج بلوغ أعلى القمم في مجالهم.

داخل إيران، كان المناخ بالنسبة إلى النساء بخاصّةٍ يتدهور يوماً بعد يوم، رغم

انتخاب روحاني. ففي أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، أعلن قائد شرطة طهران للأماكن العامّة أنّه لم يعد مسموحاً للنساء العمل في مقاهي المدينة ومطاعمها، ما أخرج آلاف النساء، ولاسيما طالبات الجامعة، من العمل. وقد ذكرت عازفاتٌ أنّ بلديات المدن ترفض على نحوٍ متزايد السماح لهنّ بالأداء على المسرح. في الوقت عينه تقريباً، أصدر رئيس بلدية طهران، محمد باقر قاليباف، قراراً بأنّه يجب ألّا تعمل الموظّفات إلى جانب الموظفين، وأضاف القرار أنّ عمل النساء لساعاتٍ طويلةٍ خارج المنزل بصحبة الزملاء الذكور يقوّض الحياة العائلية. وتمثّل أبرز ما خيّب أمل الشباب في منع سلطات العاصمة النساء في ذلك العام من مشاهدة بطولة كأس العالم، كما جرت العادة منذ زمنٍ طويل، في دور السينما والمقاهي العامة. كانت تلك التحرّكات كلّها جزءاً من خطّة عزلٍ خفية، نُشرت مجزأةً على مدى الزمن وفي مختلف المجالات، وتهدّد بإعادة تشكيل الحياة العامة في إيران وبأن تدفع إلى الهوامش النساءَ اللواتي كنّ يشاركن بحماسةٍ رغم تقييدات الدولة التي لا تُعدّ ولا تُحصى.

سعت حكومة روحاني بالفعل إلى التدخّل. وقد جادل مسؤولوها في أنّ التقييدات المرتبطة بالجنسين في أماكن العمل على سبيل المثال تتعارض مع التزامات إيران بصفتها عضواً موقّعاً في منظمة العمل الدولية. لكن واقع الأمر أنّ المحافظين احتفظوا بنفوذٍ هائلٍ داخل النظام، وكانت سطوتهم الجماعية وتصميمهم على إعادة تشكيل إيران لتلائم تماماً رؤيتهم البطريركية والإسلامية قد تفوّقت بسهولةٍ على رغبة روحاني المحدودة في المقاومة.

يمكن لمس إرث ولاية أحمدي نجاد المدمِّرة في كلّ تلك التطوّرات. فطوال ثماني سنوات، كان قد اضطهد الناشطين المدنيين في البلد، كما أنّه أخمد بمفرده حركتها النسائية، والأخطر من ذلك أنّه أعاد فكرة وجوب أن تبقى المرأة هدفاً مفتوحاً للسلطة وللإيرانيين العاديين على حدٍّ سواء إلى وضعها المعتاد. في خريف ٢٠١٤، هزتّ مدينة أصفهان موجةٌ من الهجمات التسلسلية على النساء. فقد ألقى رجالٌ يركبون درّاجاتٍ ناريةً كمّياتٍ كبيرةً من حمض الكبريت على وجوه النساء الواقفات أمام إشارات المرورِ الضوئية في سياراتهن أو اللواتي يمشين في الشارع. ورغم الذعر الذي انتشر بين نساء أصفهان مع ارتفاع عدد الهجمات إلى ما لا يقلّ عن خمسة عشر

هجوماً، أخفقت الشرطة في العثور على المهاجمين وتوقيفهم. ناقشت النساء في أصفهان على موقع "فايسبوك" الهجمات صراحةً وقلنَ إنّهنّ مستهدفاتٍ بسبب ما يحكم عليه أعضاء لجان الأمن الأهلية بأنّه لباسٌ "غير لائق". لست أعلمٍ هل تصرف المهاجمون على نحوٍ مستقلٍّ أم تنفيذاً لأوامر. لكن كان واضحاً أنّ المناخ السياسي يتقبّل هذا العنف ضدّ النساء. كما حاول المتشدّدون في البرلمان تمرير قانونٍ يحمي أعضاء اللجان الساعين إلى "فرض" الشرع الإسلامي.

عندما يصل الأمر إلى أشدّ أنواع العنف الممارس ضدّ النساء تطرّفاً في ما نراه في الشرق الأوسط أو بلدانٍ ذات أغلبيةٍ مسلمة، فإنّ إيران – وأنا أتحدّث هنا بصورةٍ عامّة وأنظر على صعيد المجتمع نفسه – تعاني أقلّ المشكلات. ففي بلدانٍ مثل باكستان على سبيل المثال، تحدث الهجمات بالحمض كلّ يوم تقريباً. وفي مجتمعات كثيرة، نجد أنّ الزواج القسري وجرائم الشرف والعنف المنزلي وقائع معتادة. تعاني إيران هذه الأمراض جميعاً، لكنّ وطأتها أقلّ بكثيرٍ من عددٍ كبيرٍ من جيرانها. إيران ليست أفغانستان، وهي ليست مصر أو المملكة العربية السعودية. تصل نسبة معرفة القراءة والكتابة بين البنات الإيرانيات والنساء الشابات إلى ما يقارب ٩٩%، وتمثّل النساء ما يقارب ٦٠% من الطلّاب الجامعيين، وإذا ما مشيت في شوارع أيٍّ من المدن الإيرانية في ساعات الازدحام، سترى النساء وهنّ يخرجن من أماكن العمل ويركبن الحافلات وقطارات الأنفاق جنباً إلى جنبٍ مع الرجال. النساء نشيطاتٌ ومنخرطاتٌ في الحياة العامة، وهنّ معيلاتٌ أساسياتٌ لأسرهنّ على نحوٍ متزايد.

لقد وصفتُ هذا كلّه لإظهار مدى تطوّر المجتمع الإيراني. المتشدّدون في النظام أقلّيةٌ اجتماعيةٌ اليوم، ورغم أنّ المجتمع نفسه يمضي قدُماً، فمن يمثّلون الأقلّية المتطرّفة، هم على نحوٍ مفجعٍ أولئك الذين يتقلّدون زمام الأمور. وعلى غرار الدكتاتوريين كافّة، يتشبّثون بالسلطة بعنفٍ وحشي. وبصورةٍ خاصّة، تثير طموحات الحكومة الإيرانية في المنطقة سخطاً عاتياً بين العرب من مصر إلى العراق، وأنا أشعر بالتوتّر بشأن المخاطر التي ستتعرّض لها إيران بسبب ذلك. ما آمله وأصلّي من أجله أكثر من أيّ شيءٍ آخر هو ألّا يغيّر قادة الجمهورية الإسلامية الحاليّون إيران على نحوٍ غير قابلٍ للتعديل. أنا أعلم بأنّه سيأتي يومٌ أعود فيه إلى إيران. لكنّني لستُ متأكّدةً من

أنّ إيران التي سأعود إليها ستكون إيران نفسها التي غادرتها.

***

في الليلة عينها التي أرسلتُ فيها تهنئتي إلى مريم ميرزاخاني، الرياضية اللامعة، تلقّيتُ رسالةً نصّيةً من رقمٍ مجهول:

هل تريدين أن نفعل بها ما فعلنا بك؟ إذا لم تخرسي، فسوف نخرسك.

في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤، ذهبت زميلتي نرجس محمدي (التي سُجنت عدّة مرّاتٍ لتصادمها مع الدولة) إلى مدينة زاهدان قرب الحدود الشرقية لمنح جائزةٍ من مركز "المدافعين عن حقوق الإنسان" إلى مولانا عبد الحميد، إمام صلاة الجمعة للسنة في المنطقة. يحتلّ عبد الحميد موقعاً أشبه بموقع نجم أغاني الروك بين السنّة الإيرانيين الذين ينتمون إثنياً في أغلبيتهم إلى البلوش وينحدرون من المقاطعة الحدودية. إيران بلدٌ غالبية سكّانه من الشيعة، ويواجه مواطنوه السنّة الذين يمثّلون نحو ١٠% من السكان تمييزاً جسيماً، إذ إنّهم يشعرون أنّهم إيرانيون من الدرجة الثانية ولا يتمكّنون أبداً من احتلال مواقع قيادية في الحكومة أو الجيش أو أيّ مؤسّسةٍ تابعةٍ للدولة. لم تسمح السلطات ببناء أيّ مسجدٍ سنّيٍّ جديد في طهران، وهي مدينةٌ يقارب عدد سكّانها ثمانية ملايين نسمة.

مع تصاعد التوتّرات الطائفية في المنطقة كلّ يوم، بات ضرورياً أكثر من أيّ وقتٍ مضى بالنسبة إلى الدولة الإيرانية أن تتصالح مع مواطنيها السنّة حتى تبقى إيران منيعةً على العنف القائم على أساسٍ مذهبي والانفلات الأمني اللذين يجتاحان العراق وسوريا ويهدّدان أجزاء أخرى من الخليج الفارسي. ومولانا عبد الحميد حليفٌ ممكنٌ رائعٌ في هذا الجهد لو أنّ الدولة تقدّره فحسب.

في وقتٍ سابقٍ من تلك السنة، عندما هاجمت مجموعة سنّية متطرّفة تُدعى "جيش العدل" مخفراً حدودياً شرقياً على الحدود الإيرانية – الباكستانية واحتجزت خمسة حرّاس حدودٍ إيرانيين رهائن، لم يطلَق سراح أولئك الرهائن إلّا بتدخّلٍ من عبد الحميد، فقد بعث برسلٍ إلى مختطفي الرهائن وناشدهم قائلاً: "من فضلكم، من أجلي، أطلقوا

سراح أولئك الإيرانيين". وقد فعلوا.

إنّه يطلب دائماً من البلوش أن يهدؤوا، ملطّفاً غضبهم، محاولاً أن يبقيهم سلميين وضمن بلدهم الأمّ. لكنّ الجمهورية الإسلامية تزدريه. فقد سجنت أبناءه وقتلت بعض أقاربه ومنعته من السفر. لكنه يواصل العمل على تهدئة الاحتقان الطائفي والإثني. وهو يفعل ذلك رغم أنّ بعض أعضاء البرلمان وقفوا وتقوّلوا عليه في البرلمان بعد أن أمّن إطلاق سراح رهائن الحدود: لقد زعموا أنّ احتجاز الرهائن كان بسببه، على أساس أنّه إذا كان الانفصاليون يستمعون إليه، فذلك يعني بوضوح أنه حضّ على الهجوم منذ البداية.

أثارت الجائزة التي قدّمها المركز إلى عبد الحميد قدراً كبيراً من الضجّة، وأنا مسرورةٌ بذلك. نحن نمرّ بأوقاتٍ شديدة الاضطراب في المنطقة ويتمثّل هدفي في جعل الإيرانيين بمختلف جماعاتهم ومذاهبهم أقرب إلى بعضهم بعضاً. أريد أن أقول لهم: "نحن معكم؛ أنتم جزءٌ منّا. نحن جميعاً إيرانيون، معاً". لم يظهر مثل هذا الشعور حقّاً بصورةٍ سليمة في المجتمع الإيراني. ففي حين أنّ كثيرين من المثقّفين والكتّاب والنقّاد يضمرون هذا الشعور، وهم تقدّميون في تفكيرهم بخصوص الطائفة والانتماء الإثني، لم يصبح شائعاً بعدُ التعبير صراحةً عن مثل هذه الأفكار. وإذا ما استطاع مجتمع حقوق الإنسان أن يكون قائداً في هذا المجال، أعتقد أنّنا سنساعد في الحفاظ على إحساسٍ بهويةٍ إيرانيةٍ جامعة، تفيدنا جميعاً في مرلحة ينزلق فيها الشرق الأوسط نحو تعصّبٍ طائفيٍّ متزايد.

في اليوم التالي لسفر نرجس إلى زاهدان كي تقدّم الجائزة إلى عبد الحميد، استدعتها السلطات الأمنية للتحقيق. وبدلاً من الحديث عن عبد الحميد باسمه، أشاروا إلى رجل الدين بوصفه "مولانا عبد الخبيث"، مستخدمين تلاعباً لفظياً يضع كلمة "الخبيث" بدلاً من لقبه. طلبوا أن يعرفوا لماذا مُنح الجائزة.

سألتهم نرجس: "هل منح شخصٍ جائزةً أمرٌ غير قانوني؟ وفي زمنٍ تسود فيه مثل هذه التوترات، هل جعل الناس أقربَ إلى بعضهم بعضاً أمرٌ سيئ؟".

ما يدعو إلى العجب أنّ الدولة الإيرانية لم تبذل، مع مثل هذا الكمّ من تزعزع الاستقرار الطائفي في المنطقة، جهداً لدمج مواطنيها السنّة وطرح نفسها في المنطقة كقوةٍ إسلامية تحظى بولاء الإيرانيين الشيعة والسنّة معاً. لكن كما الحال مع شؤونٍ عدةٍ أخرى، كانت الجمهورية الإسلامية من قِصَر النظر إلى حدّ أنها لم ترَ أبعد من أنفها.

الفصل العشرون

الجار المريب

عندما فتح الرجل الإيراني البدين باب المكتب المجاور لمكتبي وقال بالفارسية: "مرحباً سيدة عبادي"، كان أوّل ما تبادر إلى ذهني هو حاجتي إلى الانتقال. لم يكن بإمكان المكتب الذي استأجرته في لندن ليكون مقرّاً لمنظمتي غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، مركز "داعمي حقوق الإنسان"، أن يقع في مبنى أكثر حصانةً. فلهذا المبنى هيكلٌ برجيٌّ زجاجيٌّ حديثٌ ويقع في حيّ هامرسميث الذي توجد فيه مكاتب هارودز التنفيذية وهو يهتمّ بالإجراءات الأمنية اهتماماً جدّياً للغاية. يطلب مكتب الاستقبال بطاقة تعريفٍ من كلّ من يدخل إلى المبنى، كما أنّ إدارة المبنى هي التي تدير صالة المقهى الموجود في الطابق الأرضي، ولا يسمح بدخول المقهى إلّا للمقيمين وضيوفهم. كان المكان مكلفاً إلى درجة أنّني بدلاً من البحث عن مكتبٍ مناسب، استأجرت غرفةً واحدةً ضئيلة الحجم تعادل في حجمها بساطاً فارسياً صغيراً، ولا تتّسع إلّا لمكتبين صغيرين متقاربين إلى حدّ أنّه عندما يستخدم شخصان المكتب في الوقت عينه، يصطدم مرفقاهما باستمرار.

اقترح عليّ مسؤولون أمنيون من الاتحاد الأوروبي استخدام حارسٍ شخصي، لكنّني مانعتُ ذلك. فأثناء تلك السنوات التي عيّنت فيها الدولة في إيران "حارسين شخصيّين" لي بدافع الخوف ظاهرياً على سلامتي، كان ذلك شكلاً من المراقبة المكثّفة، إذ كان عنصرا الأمن يرافقاني كظلّي إلى كلّ مكانٍ كنت أذهب إليه، ويتنصّتان

على محادثاتي ويراقبان علاقاتي. وإذا ما ذهبت مع جواد لتناول العشاء مع أصدقاء في مطعمٍ بطهران، يجلسان على الطاولة المجاورة لنا. ورغم معرفتي أنّ الحارس الشخصيّ في أوروبا سيعتني بسلامتي بذكاء، فإن فكرة وجود شخصٍ يتعقّبني في كلّ وقتٍ جعلتني أشعر بغياب الارتياح. لم أكن أتحمّل فكرة شخصٍ آخر يمضي النهار كلّه على قدميه ويقف قريباً ليعتني بي.

لكنّني كنت أدرك وجوب أن أتوخّى الحذر بشدّة. كان عناصر الاستخبارات الإيرانيون ناشطين على نحوٍ فعّال في أوروبا؛ فقد سُرقت الحواسب الشخصية لعدد من المنشقين والصحافيين الإيرانيين المنفيين بطرقٍ غامضة لم يأخذ فيها السارق أيَّ شيءٍ آخر ذي قيمة، وكانت الجامعات اللندنية مدرسةً مفضّلةً لاستكمال الدراسة لدى جواسيس الجمهورية الإيرانية الشباب. في النتيجة، وبدلاً من الحارس الشخصي، فضّلتُ أن أعيش وأعمل في مبانٍ تتوافر فيها إجراءاتٌ أمنيةٌ عالية المستوى. ولأنّني كنت كثيرة السفر، لم يكن صغر حجم المكتب مشكلةً، وتخيّلتُ أنّ هذا المبنى الزجاجي في هامرسميث، حيث كان الجميع تقريباً من البريطانيين ويرتدون ملابس رسمية، سيكون مناسباً.

حتّى ذلك اليوم الذي ظهر فيه إيرانيٌّ غامضٌ في المكتب المجاور تماماً لمكتبي وقدّم نفسه بوصفه جاري الجديد. دهشنا، أنا ومساعدتي ليلى، ورحّبنا به بحذر.

"أعلم بأنّنا التقينا من قبل في طهران. هل كان ذلك في مكتب السيدة كار؟"، كان في منتصف العقد الخامس من عمره، وله خدّان متورّدان وشعرٌ أسود كثيف وحاجبان مقوّسان.

– "هل كنت واحداً من موكّليها؟".

"لا، لا... لقد ذهبت إلى هناك للتحدّث إليها عن كاتبٍ نعرفه كلانا".

– "أخشى أنّني لا أتذكّر التقائي بك أبداً".

شرح أنّه يعمل في مجال تجارة المواد البتروكيميائية، واستأجر المكتب قبل ثلاثة أشهر، وسنحت له الفرصة أخيراً للانتقال إليه اليوم. قدّم إلي بطاقته. سألته كيف يتمكّن من الاتجار بالمواد البتروكيميائية خارج أوروبا في ظلّ العقوبات المصرفية الدولية على إيران.

قال وهو يضحك: "نحن نعرف كيف نلتفّ على الأمور. نحن نعمل مع الروس".

أخبرته بتهذيبٍ أنّ عليّ إجراء مكالمةٍ هاتفية، ودخلنا أنا وليلى إلى مكتبنا. حمل أحد وجهي بطاقته شعار شركة وكان وجهها الآخر مكتوباً بالكامل بالأحرف الكيريلية وتضمّن عنواناً روسياً. خربشتُ عليها عبارة "جار مريب" وجذبتُ مفكّرتي لأعمل.

بعد بضع دقائق، قُرع الباب.

سأل: "هل تمانعين إذا أخذتُ بضع دقائق من وقتك؟".

أفسحنا له مجالاً في الغرفة الصغيرة غير الملائمة وتحوّلت تلك الدقائق القليلة إلى ساعةٍ ونصف الساعة. بدأ بقوله: "ما الذي تفعلينه هنا في لندن؟"، وتابع بأسئلةٍ لا تنتهي حول ما وصلت إليه تعاملاتي مع إيران ومن أين أحصل على التمويل ومع من أعمل. ذكّرني ذلك بجلسات الاستجواب في طهران، وهي جلساتٌ عانيتُ منها مرّاتٍ عدة في حياتي. فكّرت في مدى جسارتهم لإعادة تفعيل التاريخ هنا في قلب لندنَ عبر استئجار مكتبٍ مجاورٍ لمكتبي، تماماً مثلما فعلوا في طهران.

تحدّثنا عن عددٍ من الأمور، لكنّني أوضحتُ ثانيةً أنّه ليست لديّ أدنى رغبةٍ في السلطة السياسية، رغم أنّ الحكومة الإيرانية تنظر إليّ بريبةٍ كبيرةٍ بوصفي نوعاً من البديل السياسي للنظام الحالي. كنت أعلم بأنّ السلطات لم تكن تصدّق ذلك، وبأنّ الرجل الجالس إلى جانبي لم يكن أيضاً يصدّقه.

لكنّني لا أزال أتساءل: هل يعتقدون أنّني غبيةٌ إلى درجة أن أتمنّى حقاً أن أكون رئيسةً لإيران في مثل هذه اللحظة العصيبة من التاريخ، حيث يتقيح نزاعٌ مفتوحٌ في الشرق الأوسط وتعجّ إيران بالسجناء والمعارضة السياسية ذات المشارب السبعين؟ أتساءل أحياناً عن نظرتهم إليّ. ربّما كانوا مدمنين على السلطة والامتيازات إلى درجة أنّهم يتخيّلون حتمية سعي غيرهم إليها. هم يسألونني بتكرارٍ عن مصدر تمويلي، في حين أنّهم يعلمون – من سجلّاتهم – بأنّني لم أرتشِ أبداً، كما أنّ طريقة حياتي قد أظهرت ذلك. لو كان الأمر مغايراً، لأمكن أن يكون مكتبي أكبر من بساطٍ، وما عشت في شقّةٍ متواضعة، وما ركبت حافلات لندن الحمراء ذات الطابقين.

كانَ بمقدوري أن أتخلّص بسهولةٍ من ذلك الرجل، لكنّني أجبتُ عمداً عن أسئلته كلّها. أردتُ أن أبرهن مرّةً أخرى لمسؤولي الاستخبارات في الجمهورية الإسلامية

- إن كان بالفعل واحداً منهم، وبدا ذلك مرجّحاً -أنه ليس هناك ما أخفيه، وأن أبرهن أنّني أعمل في مجال حقوق الإنسان، وأنّ عملي قانوني، وأنّني لا أخالف القانون الإيراني في هذه السيرورة ولم أخالفه يوماً. أخبرته بأنّ نشاطات مركز "داعمي حقوق الإنسان" تتمثّل في المتابعة الحثيثة وتشجيع البحث والفهم في مجال توافق الإسلام مع إطار مساواةٍ قانوني للنساء، ولاسيما في مجال قانون الأسرة.

تنقّلت المحادثة من مجالٍ إلى آخر وسرعان ما تحوّلت إلى الاقتصاد الإيراني. ذكر الضيف الملياردير باباك زانجاني الذي سُجن بتهمة الفساد.

قال لي: "لم يرتكب زانجاني أيّ خطأ. لقد اقتُرح عليّ أن أذهب وأبيع بعض النفط، لكنّني رفضت. لكن كان بوسعي أن أكون ثريّاً بقدر ما هو ثريّ".

بقيتُ صامتةً ولم أقل إنّ باباك زانجاني لصٌّ شنيع.

قلتُ: "أخشى ألّا نبقى جيراناً لمدّةٍ طويلة. فسوف ننتقل في كانون الثاني/ يناير".

- "آه، وإلى أين ستذهبون؟".

"سننتقل إلى الأمم المتحدة في نيويورك. فلديهم أحياناً مكانٌ للمنظّمات غير الحكومية وقد وعدونا بمكتب". لم يكن ذلك صحيحاً تماماً، لكنّني أردتُ أن أوحي له أنّ لدينا من يحمينا في العالم.

فكّرتُ: فليطاردني هناك. عندما انتهى، شكرني وغادر، وتخيّلتُ أنّني سأراه ثانيةً، أو على الأقلّ سأرى مساعداً له، فلا بدّ أنّ أحداً ما يستخدم المكتب الباهظ التكلفة الذي استأجره. عندما أخبرتُ زملائي وأصدقائي عن الجار المريب، وافقوا جميعاً على أنّه بالتأكيد عنصر استخبارات.

قال أحد الأصدقاء بلهجة جافّة: "لقد أرسلوه إمّا ليقتلك وإما ليتحدّث إليك. الاحتمال الأول غير مرجّح، لأنّهم لم يكونوا بحاجةٍ إلى استئجار مكتبٍ أوّلاً. لكنّ مراقبتهم لك عن كثبٍ تثبت أنّهم لا يزالون خائفين منك".

في بعض الأحيان، أنظر إلى بطاقته التي بقيت في درجي. لدى جميع عملاء الجمهورية الإسلامية الدوليين هويّاتٌ وجوازات سفرٍ متعدّدة. وحتى أعتى المسؤولين، كالقضاة الذين يحكمون بالإعدام شنقاً والمرتبطين بأشنع انتهاكات حقوق الإنسان والمسؤولين الوثيقي الصلة بالبرنامج النووي المدرجين على قائمة الاتحاد الأوروبي

للمسؤولين المعاقبين الممنوعين من السفر إلى الغرب، حتّى هؤلاء لديهم جوازات سفرٍ بديلة. والدولة هي التي تزوّدهم بتلك الوثائق الأصلية التي تحمل هويّاتٍ مغايرة، وتسمح لهؤلاء الرجال بالسفر رغم العقوبات. الأسماء لا تهمّ. هم يستخدمون جواز سفرهم الثالث والرابع ويطيرون إلى لندن أو باريس، مستهزئين بنا جميعاً.

مضت أشهرٌ وبات المكتب خالياً، أطفئت الأضواء وأُغلقت النافذة الزجاجية الصغيرة التي تطلّ على الممر، وأغلقت من الداخل بقطعةٍ من الكرتون. أفكّر بتجهيزات التنصّت التي لا بد أنّها لا تزال في الداخل وأتساءل هل تراكم الغبار عليها.

***

في معظم الأمسيات حين أكون في لندن، أقف على شرفتي الصغيرة وأنظر عبر نهر التايمز إلى المدينة الممتدّة أمامي. أنا معتادةٌ التحديق في الجبال، ولا تزال حدود جبل ألبرز محفورةً في ذهني، لكنّني أحاول تذكير نفسي بأنّني لستُ أوّل إيرانيةٍ فقدت بلدها بسبب قول الحقيقة للسلطة. فمنذ بدأ أوائل الشعراء الفارسيين نقل الشعر على الورق، أصبحنا قادرين على رسم كفاح البلد الطويل من أجل العدالة عبر الأدب، وربّما هذا هو السبب في أنّ الإيرانيين يجدون عزاءً كبيراً في الهجاء الساخر. ذات مساءٍ في لندن، عرض المسرحي الهجائي الإيراني العظيم هادي خرسندي مسرحيةً باللغة الفارسية عنوانها **محاكمة شقيقة شيرين عبادي**. ورغم أنّ إحساسي بالارتياح كان مشوباً بالمرارة وأنا جالسةٌ هناك في المسرح المعتم أشاهدها، فقد شكرت الله على أنّني ما زلت حيّةً لأرى أسوأ أيّام حياتي وهي تتحوّل إلى فنّ.

لعب خرسندي بنفسه دور القاضي الديني؛ جلس خلف مكتبٍ وهو ينتعل خُفاً بإصبع تحت أثوابه التي كان يعيد ترتيبها على نحوٍ بارز. كان هاتفه الجوّال يرنّ بأخبار جلب الشرطة شقيقة شيرين عبادي إلى محكمته ليحاكمها.

مشت امرأةٌ إلى المنصة، ومن الفور، أمطرها القاضي بالأسئلة بكثيرٍ من الأسئلة الغبية بكلّ ما في الكلمة من معنى. وكلّما حاولت أن تقاطعه، صاح في وجهها قائلاً: "اهدئي وإلّا أعدمتكِ!". ورغم أنّ الأمر كان استجواباً، فقد طرح القاضي الأسئلة

وأجاب بنفسه عنها مع تزايد هياج المرأة.

– "إذاً، هل ذهبتِ يوماً إلى بيت شيرين عبادي؟ ما الذي كانت تفعله؟ هل كانت تصنع الكفتة [كرات اللحم]؟ أراهن على أنّ إحدى يديها كانت في الكفتة وأنّها كانت تتكلّم مع المخابرات المركزية الأميركية باليد الثانية!".

– "حاج آغا، لا تستطيع أن تصنع الكفتة بيدٍ واحدة".

– "اصمتي! سأعدمك!".

بعد مزيدٍ من مثل هذا الاستجواب، سُمع صوت المؤذن يدعو إلى الصلاة، فأعفى القاضي نفسه من الجلسة.

– "دعيني أذهب لتناول الغداء وأداء الصلاة؛ وبعد ذلك سنعدمك".

بعد أن غادر المنصّة، واجهت المرأة الحضور وأجابت على هاتفها الجوّال: "هذا الغبي يعتقد أنّني شقيقة شيرين عبادي ولن يتركني وشأني! لقد أخبروني أنّه ليس على ما يرام وطلبوا مني القدوم، لكنّه لم يدعني أتلفّظ بكلمةٍ لأشرح".

آنذاك، يدرك الحضور أنّها ممرضةٌ استخدمها القضاء.

عندما يعود القاضي إلى غرفة المحكمة، تتكلّم بسرعةٍ شديدة قبل أن تسنح له فرصةٌ للكلام: "من فضلك اسمعني لحظةً واحدة. أنا هنا لأقيس ضغط دمك!".

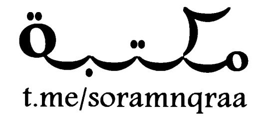
وتنتهي الحكاية على هذا النحو: هجاءٌ ساخرٌ من العدالة في نظام المحاكم الإيراني. قال خرسندي إنّه استلهم عمله ممّا قلتُه بعيد اعتقال شقيقتي: "عندما يفعلون أمراً كهذا بشقيقة حائزة جائزة نوبل، فتخيّلوا ما الذي يفعلونه بطالبٍ مغمور أو بصحافيٍّ ليست لديه سمعة".

أتمنّى وأبتهل أن تكون هذه المسرحية مجرّد حاشيةٍ في حكايتي. لا زلت أؤمن أنّ يوماً سيأتي أعيش فيه ثانيةً مع شقيقي وشقيقتي في المدينة عينها، وأستيقظ على زقزقة العصافير وأصوات بوق وصياح بائع الخردة المعدنية الذي يخبرني أنّني في طهران. يبقى البستان في عهدة أصدقائي؛ وأنا أعلم بأنّ الأشجار قد باتت أطول بمقدار قدم، وأتخيّل أنّني سأتذوّق ثانيةً ثمارها وأجلس في ظلّها، متذكّرةً الأيام التي زرعناها فيها أنا وجواد بعنايةٍ فائقة. لقد خسرتُ أكثر ممّا تخيّلت أنّه ممكن، لكنّني أشكر الله رغم ذلك لأنّني لا أزال أستطيع العمل على بناء بلدي، حتى من المنفى. فكلّ خطوةٍ

خطوتها في هذه الرحلة كانت من أجل إيران وشعبها وقدراتها وعظمتها. وأنا أعلم بأنّ الإيرانيين سيجدون يوماً ما دربهم الخاص نحو الحرّية والعدالة اللتين يستحقانها.

توفّيت صديقتي العزيزة الشاعرة العظيمة سيمين بهبهاني في طهران أثناء وجودي في لندن. لم أتمكن من حضور مأتمها لوداعها، لكنّني فكّرت في نزهاتنا الطويلة معاً على سفوح ألبرز. تذكّرتُ أحاديثنا عن هشاشة الحياة وكلّ ما يربطنا بإيران. هل تمتّع بلدٌ يوماً بمثل هذا الحبّ؟ وأنا أمضي في حياتي الأخرى، كثيراً ما يتردّد صدى أبياتها في ذهني.

يا بلدي، سأبنيك ثانيةً،
بآجرٍ صُنع من حياتي، إن دعت الحاجة.
سأبني أعمدةً لدعم سقفك،
بعظامي، إن دعت الحاجة.
سأتنشّق ثانيةً عبير الأزهار
وقد بات أجمل بشبابك.
سأغسل مجدّداً الدم عن جسمك
بسيلٍ من دموعي.



خاتمة

صيف ٢٠١٥، وحينما كنتُ على وشك الانتهاء من كتابة هذه المذكرات، وقّعت إيران، بعد سنتين من المفاوضات والنزاع المحتدم، على اتفاقٍ نوويٍّ تاريخيٍّ مع الغرب. فلأوّل مرّةٍ في تاريخٍ طويلٍ ومشحونٍ من العلاقات الإيرانية الأميركية، كان المعتدلون يقودون البلدين ويحرصون على تجاوز إرث غياب الثقة ويهتمّون بمخاوف بعضهم بعضاً. سعى الرئيس باراك أوباما إلى أن يؤكّد للأميركيين أنّ الاتفاق الذي يعقده مع إيران سيضع حدوداً لبرنامجها النووي الذي استعصى على المجتمع الدولي: سقفٌ لتخصيب اليورانيوم وعدد أجهزة الطرد المركزي التي يمكن تشغيلها، وكذلك منظومة تفتيشٍ ستؤكّد الشفافية وتضمن للغرب أنّ إيران لن تسعى للحصول على قدرةٍ منفصلةٍ لصنع سلاحٍ نووي. أمّا الرئيس حسن روحاني، فنجح في الوفاء بالتفويض الذي انتخبه الإيرانيون على أساسه: التفاوض على إنهاء العقوبات التي تخنق اقتصاد إيران مع الإبقاء على أساسيات برنامجٍ نوويٍّ سلمي يكون حقاً لإيران بموجب معاهدة منع انتشار السلاح النووي.

بالنسبة إلى الإيرانيين العاديين داخل البلاد والذين عاشوا طوال العقد السابق تحت تهديد هجومٍ عسكريٍّ أميركي أو إسرائيليٍّ محتملٍ وعانوا تأثير العقوبات المدمّر، كان الاتفاق مدعاة أملٍ كبير. كانت قيمة العملة الإيرانية، الريال، قد انخفضت بثباتٍ في السنوات الأخيرة، لأنّ البلد فقد قدرته على التجارة مع العالم وتصدير نفطه. ما يريده الإيرانيون أكثر من أيّ شيءٍ آخر هو أن يتحسّن اقتصادهم وأن تخرج أمّتهم من العزلة السياسية. فهم يريدون من حكومتهم أن تنفق كلّ المبالغ التي تستطيع الحصول عليها على الإيرانيين داخل البلاد.

بعد أيّام من وصول المفاوضات إلى عقد الصفقة، أعادت بريطانيا فتح سفارتها في طهران، واندفعت الشركات الأوروبية والأميركية إلى طهران لتحضّر نفسها للفورة الاقتصادية المتوقّعة فور رفع العقوبات المصرفية. ومثلما أثبت التاريخ، فإنّ البلدان التي تتفاعل مع العالم وتبني صلاتٍ تجارية وتستطيع استجلاب استثماراتٍ خارجية، تطوّر ركائز اندماجها بالمجتمع الدولي. مع الزمن، يمكن أن يطوّر امتلاك مثل هذه الركائز تغيّراً في سلوك الحكومة الإيرانية. الرئيس روحاني ووزير الخارجية جواد ظريف والمعتدلون الآخرون الذين يدعمون الصفقة النووية يؤمنون بأنّها الوسيلة الوحيدة لتعزيز مصلحة البلد القومية. ويتمحور تأويلهم للمصلحة القومية حول النموّ الاقتصادي والعلاقة المستقرّة مع المنطقة والعالم. لكن ثمة متشدّدون في إيران يتشبّثون بمثال تخصيب اليورانيوم مهما بلغ الثمن؛ تتشابك لديهم المصلحة القومية بالأيديولوجيا. يبقى أن نرى ما هي الرؤية التي ستسود، وهل ستعدّل هذه الصفقة، التي ينظر إليها كثيرون بوصفها تاريخيةً حقّاً، تعديلاً أساسياً في مسار الجمهورية الإسلامية المضطرب في العالم.

وأنا أكتب هذه السطور، صدّق الكونغرس الأميركي والبرلمان الإيراني على الصفقة النووية، وقريباً سيتم تصديق ما هو أساساً معاهدةٌ للحدّ من الأسلحة. لكنّ المشكلة الحقيقية لا تزال باقية، إذ تواصل إيران تدخّلها في البلدان المجاورة في الشرق الأوسط.

لقد صرّح المرشد الأعلى في إيران، آية الله علي خامنئي، مرّاتٍ عدةً منذ التوقيع على الاتفاق بأنّ الجمهورية الإيرانية ما زالت لا تثق بالولايات المتّحدة، وبأنّ أميركا تبقى هي العدوّ. بالنسبة إلى رجال الدين الإيرانيين، كانت عداوة أميركا حجر الأساس الذي بُنيت الثورة عليه؛ وهم يتذرّعون بنيات أميركا الشريرة كلّما أرادوا القضاء على المعارضة المحلّية في البلد، زاعمين بأنّ المنشقين يأتمرون بأوامر واشنطن. يصعب تخيّل جمهوريةٍ إسلامية تعقد سلاماً مع الولايات المتحدة، لأنّ الثورة التي لا تكون في حربٍ دائمةٍ مع أعدائها تصبح ملزمةً بالضرورة أن تكون موضع محاسبة مواطنيها لها. وهذا أمرٌ أبدى حكّام إيران عزوفهم عنه.

في وقتٍ يحتفل فيه كثيرون جدّاً من الإيرانيين بانتهاء أسوأ مرحلةٍ عاشها بلدهم في

الذاكرة الحديثة، لا أتمنّى أن أبدو فجّةً في تشاؤمي. لكنّ من خبروا منّا لأمدٍ طويلٍ هذه الحكومة يعلمون علم اليقين استحالة تخيّل أنّ كلّ ما هو وحشيٌّ ومتحجّرٌ في الجمهورية الإسلامية سيتحوّل بين ليلةٍ وضحاها. لا يزال الوقت باكراً جداً للحكم على ما ستعنيه الصفقة النووية بالنسبة إلى إيران والشرق الأوسط والعالم بطبيعة الحال. وككثيرين من أهل بلادي، سوف أراقب وأنتظر بصبر فارغ، ويحدوني الأمل في دربٍ يفضي في نهاية المطاف إلى الحرّية.

ملاحظة من المؤلفة

هدفي من كتابة هذا الكتاب هو تقديم شهادة على ما عاناه الشعب الإيراني في العقد المنصرم. وبقراءتك إياه، سترى كيف يمكنً أن تؤثّر الدولة البوليسية في حياة الناس وتشتّت العائلات. وما تستطيع استخلاصه من حكايتي الشخصية هو: إذا كانت حكومةٌ ما تستطيع التصرّف بهذه الطريقة مع حائزةٍ "جائزة نوبل" ولديها تواصلٌ مع وسائل الإعلام العالمية وهي نفسها محاميةٌ ذاتٌ معرفةٍ دقيقةٍ بالنظام القانوني للبلد، فلك أن تتخيّل ما تفعله تلك الحكومة بالإيرانيين العاديين الذين لا تتوافر لديهم هذه الوسائل أو تلك الخبرة. أجدني ملزمةً أن أشارككم حكايتي باسم كثيرين من الإيرانيين المجهولي الهوية، السجناء السياسيين وسجناء الرأي الذين يقبعون اليوم في سجون إيران، إيران التي باتت واحداً من أوسع سجون العالم بالنسبة إلى الصحافيين والمحامين والناشطين في مجال حقوق المرأة والطلاب الذين يقبعون في الزنازين بدلاً من أن يدرسوا، وهو جيلٌ آخر تُبدّد مواهبه وأحلامه. لكنّ المصائب التي تفرضها دولة إيران البوليسية لم تُثنِ شعب إيران عن التشبّث بأمله في التغيير ولا عن تصميمه على الوصول إليه.

شكر وتقدير

أدين بالشكر لكثيرين من الناس، الآن وعلى مرّ السنين.

أنا ممتنّةٌ لصديقي القديم عبد الكريم لاهيجي الذي تعلّمت منه كثيراً من الأمور، ولابنتيّ نيغار ونرجس اللتين كانتا بطلتيّ على مدى المرحلة العصيبة التي أعقبت عام ٢٠٠٩ واللتين بعثتا على الدوام الدفء في قلبي. ولزوجي السابق جواد لتحمّله أكثر من سبعة وثلاثين عاماً من المشقّة نتيجة عملي. أشكره حقّاً على تحمّله وأتمنّى له السعادةً في الحياة الجديدة التي بدأها.

كذلك، أنا ممتنّةٌ لشقيقي جعفر ولشقيقتي نوشين لدعمهما المستمر، كما أنّني شديدة الأسف حقاً لأنّهما عانيا بسبب عملي كلّ ذلك القدر من الاستجوابات على أيدي مسؤولي الأمن.

ولزملائي الرائعين عبد الفتّاح سلطاني ومحمّد سيف زاده ونرجس محمّدي الذين عملوا معي عن كثبٍ لتأسيس مركز "المدافعين عن حقوق الإنسان" ويقبعون لهذا السبب في السجن اليوم، إذ لم يكن بوسعنا قطع هذه الأشواط في مجال حقوق الإنسان في إيران في هذا الوقت القصير نسبياً لولا مساعدتهم. أشكر كذلك جميع زملائي الآخرين في المركز الذين ساعد عملهم وجهودهم الشاقّة في تخفيف صعوبات المنفى. أتمنّى أن نتمكّن يوماً ما من الاجتماع معاً في إيران ديموقراطية وعلمانية والعمل على الدفاع عن حقوق ضحايا الانتهاكات.

أدين بالشكر أيضاً للحائزات "جائزة نوبل" اللواتي شكّلتُ معهنّ "مبادرة نساء نوبل"، وللطاقم العامل في المجموعة، الذين كانوا بالنسبة إليّ مصدراً راسخاً للدعم.

وكذلك لأزاده معاوني التي لم أكن لأحظى من دون جهودها المتواصلة ليلاً

نهاراً بفرصة نشر هذا الكتاب، ولديفيد ايبرشوف (David Ebershoff) لما أبداه من تفانٍ في قراءة هذه الصفحات بمثل هذه الدقّة ولجهوده القيّمة، ولكارولينا ساتون (Karolina Sutton) لوضعها خبرتها الطويلة الأمد في تصرّفي ولمساعدتي في التغلّب على مختلف العقبات التي اعترضتني.



‘كتاب ساحر’

Kirkus Reviews

‘يقدّم الكتاب التفاؤل بأن الحرية ستتحقّق للإيرانيين قريباً’

New York Times

ألهمت شيرين عبادي، أول امرأة مسلمة تحوز ‘جائزة نوبل للسلام’، الملايين حول العالم بعملها محامية تدافع عن حقوق الإنسان في إيران. وها هي تروي قصّتها، قصّة الشجاعة والتحدّي في مواجهة حكومة عازمة على تدميرها وتحطيم أسرتها والقضاء على رسالتها، ألا وهي تحقيق العدالة لشعب وبلد تحبّهما.

إنّها حكايةٌ رائعةٌ ومذهلةٌ، وأحياناً مروّعة، عن امرأةٍ لن تستسلم أبداً أياً تكن المخاطر.

ومثلما ألهمت كلماتها ومآثرها أمةً، سيُلهمكَ كتابُها على اكتشاف شجاعة الدفاع عن معتقداتك.

شيرين عبادي من أوائل القاضيات في إيران، ومن أبرز الناشطين على مستوى العالم في الدفاع عن حقوق الإنسان. حازت عام 2003 ‘جائزة نوبل للسلام’ تقديراً لعملها. صدر لها عن دار الساقي ‘إيران تستيقظ’.



www.daralsaqi.com

ISBN 978-614-425-932-0



